العدد 75
أيار/مايو 2025

نشرة الهجرة القسرية

ترحال خطير:

إنقاذ الأرواح والاستجابة إلى فقدان المهاجرين واللاجئين

Refugee Studies Centre
UNIVERSITY OF OXFORD

نشرة الهجرة القسرية

تجمع نشرة الهجرة القسرية عددًا من المؤلفين المتنوعين والمطّلعين - وبالأخص من الذين عاشوا تجارب نزوح فعلية - بهدف تعزيز التعلّم التطبيقي والنقاش اللذين يمكنهما تحسين النتائج المحققة للأشخاص النازحين قسرًا. مجلتنا الرئيسية المجانية متاحة للجمهور العالمي باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية بإصدارها المطبوع والإلكتروني. كما يتوفر المحتوى الصوتي/المرئي ذو الصلة عبر الإنترنت.

نشرة الهجرة القسرية
مركز دراسات اللاجئين
قسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد
جامعة أكسفورد
3 شارع مانسفيلد
أكسفورد OX1 3TB، المملكة المتحدة

fmr@qeh.ox.ac.uk

www.fmreview.org

إخلاء المسؤولية: إن الآراء الواردة في نشرة الهجرة القسرية لا تعكس بالضرورة آراء المحررات أو مركز دراسات اللاجئين أو الجهات المانحة لهذا العدد أو جامعة أكسفورد.

حقوق النشر: نشرة الهجرة القسرية هي منشور مفتوح الوصول للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع www.fmreview.org/ar/copyright/.

ISSN 1460-9819

الترجمة: تم تحرير نشرة الهجرة القسرية باللغة الإنجليزية ثم ترجمتها إلى العربية والفرنسية والإسبانية من خلال شركة نتكلّم (NaTakallam) وهي شركة ترجمة توظّف الأفراد النازحين وأعضاء المجتمعات المضيفة لهم. انظر(ي): natakallam.com

تصميم المجلة: hartgraphics.co.uk

عبور نهر ريو غراندي بالقرب من الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة. حقوق الصورة: كلية الحدود الشمالية في المكسيك

بقلم المحرّرتين

لكل محور من المحاور التي تتناولها نشرة الهجرة القسرية أهمية خاصة، فكيفما لو تطرقنا إلى موضوع يرتبط فعليًا بالحياة والموت. بدأ العدد الخامس والسبعون من نشرة الهجرة القسرية كنبذة موجزة عن موضوع الإنقاذ، إلا أننا كلما تعمّقنا في هذا الموضوع كلّما توسّع نطاق تغطيته، ليمتدّ على كامل العدد الذي تجده/تجدينه أمامك اليوم. وكان الإقبال الضخم الذي شهدناه على طلب عرض المقالات - والذي شمل عرض أكبر عدد من المقالات في تاريخ النشرة - أكثر من تأكيدٍ على أن هذا الموضوع يستحقّ التعمّق فيه بشكلٍ أكبر.

تقدّم نشرة الهجرة القسرية مساحةً للتباحُث وتحفيز النقاشات وإلهام الحلول للمشاكل الصعبة. وتُعتبر المحاور التي يتناولها هذا العدد من النشرة مواضيع سياسية متنازعًا عليها أكثر من تلك التي سبق وغطّتها هذه الصفحات في السابق، ونحن على دراية بأن النقاشات بشأنها قد تصبح مشحونةً ومستقطبة. ولقد سعينا إلى نشر مقالاتٍ تنظر في مدى تعقيد هذه المسائل كما في الإنسانية البسيطة للأرواح المعرّضة للخطر أثناء رحلتها نحو أماكن يُؤمل في أن تكون ملاجئ آمنة.

ويمثّل المؤلفون والمؤلِفات وجهات نظرٍ إقليمية وقطاعية واسعة ومتنوعة، ويشملون العلماء والعالمات الأكاديميين، والسياسيين والسياسيات، والمحامين والمحاميات، والناشطين والناشطات في مجال المدافعة، والمتخصصين والمتخصصات في علم النفس والعاملين والعاملات في المجال الإنساني. ويشاركون جميعًا في التفكير والعمل من أجل التخفيف من خسارة الأرواح والحفاظ على كرامة واحترام الأشخاص الذين يهلكون عل طريق الهجرة. هذا وسُررنا بشكلٍ خاص لسماع شهادات أشخاصٍ عاشوا بأنفسهم تجربة هذه الرحلات الخطيرة وشهدوا على واقع المناطق الخطيرة والسياقات عالية المخاطر.

أليس فيليب

جو بويس

سوف تجد/تجدين مقالاتٍ تتناول منطقةً أو طريقًا معينة، ويغطي العديد منها مسائل متعددة من زوايا مختلفة في المساحة الإقليمية نفسها. ومن المناطق المشمولة في هذه المقالات البحر الأبيض المتوسط ومنطقة دارين والصحراء الكبرى وجبال الألب.

كما تغطي المقالات مواضيع متنوعة جدًا. فترد في العدد مقالاتٌ حول الرحلات البحرية والبرية، ومقالاتٌ حول الإنقاذ والانتشال، ومقالاتٌ حول الدعم الميداني كما التغيير السياسي العام. ويفصّل بعضها التحديات التي يواجهها الأشخاص الذين يخوضون الرحلات الخطيرة، في حين يعالج البعض الآخر الوقائع المريرة لانتشال جثث الأشخاص الذين فُقدوا على طول الرحلة. ومهما كانت المواضيع التي تجذب اهتمامك في هذا العدد، نأمل أن توسّع هذه المقالات منظورك وأن تربطك بأشخاصٍ آخرين يعملون من أجل تحقيق تغييرٍ إيجابي.

ونودّ في هذا السياق أن نعبّر عن امتناننا الهائل للجهات المانحة البارزة في هذا العدد، ألا وهي وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على دعمها المالي والخبرة التي قدّمتها في كل مرحلة من مراحل هذا المشروع. وقد اقترح المؤلفون والمؤلفات القائمون على صياغة المقدمة، وهم ماريلا غواخاردو وصامويل بوتروش وفلوريان فون كونيغ وسانجولا ويراسينغ، أن نتناول هذا المحور، وأقنعنا شغفهم والتزامهم وطاقتهم بأن هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية سوف يُحدث أثرًا حقيقيًا على حياة النازحين والنازحات. وقد شاركوا في عملية المراجعة إلى جانب فيتوريو بروني ومارثا غيريرو بلي والمحرّرتين في نشرة الهجرة القسرية من أجل اختيار المجموعة النهائية من المقالات، وكانت هذه العملية صعبةً للغاية نظرًا لجودة المقالات المقدّمة ووسع نطاقها.

تنمو مجموعة الأشخاص المساهمين في نشرة الهجرة القسرية باستمرار، ولذا نتمنى لو تنظر/تنظرين في تقديم مرئياتك إلى جمهورنا الملتزم والمتنامي. لذلك، نرجو منك الانضمام إلى قائمة المراسلة الخاصة بنا ومتابعتنا على مواقع التواصل الاجتماعي للحرص على أن تكون/تكوني على دراية بفرص الكتابة في نشرة الهجرة القسرية ولقراءة كتابات الآخرين أيضًا.

في الختام، ندعوك أيضًا إلى التواصل معنا لطرح أي موضوع ترغب/ترغبين في أن تتناوله نشرة الهجرة القسرية، أو لمناقشة إمكانية التعاون معنا ضمن شراكة معينة. فنحن نبحث دائمًا عن وسائل للتواصل مع قراء وقارئات النشرة لتقديم محتوى يكون مفيدًا وجديدًا بالنسبة لهم، ونرحّب باقتراحاتك أو تعليقاتك في هذا الصدد. فلا تتردد/تترددي في مراسلتنا!

مع أطيب التمنيات،

أليس فيليب وجو بويس
محرّرتا العدد 75 من نشرة الهجرة القسرية

المحتويات

ص.6 **المقدمة**
فلوريان فون كونيغ وسانجولا ويراسينغ وماريلا غواخاردو وصامويل بوتروش

ص.7 **الممارسات والسياسات السائدة في عمليات الإنقاذ الجبلية على الحدود الفرنسية-الإيطالية**
إليزا سيستو

ص.11 **حادث غرق سفينة بيلوس في عام 2023: تطبيق بروتوكول التعرف على ضحايا الكوارث**
أنتونيتا لانزاروني وبانثيليس ثيميليس وفلوريان فون كونيغ

ص.16 **البحث والإنقاذ في الصحراء: اتباع نهج استباقي في النيجر**
ملفيكا فيرما

ص.20 **حزم الهجرة: تسليعٌ وخطر على طول ممرات الأمريكيتين**
ألبرتو هيرنانديز هيرنانديز وكارلوس س. إيبارا

ص.24 **شبكات مليئة بالاحتمالات: رحلات من الشرق الأوسط إلى الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة**
هومان علايي

ص.29 **المهاجرون والمهاجرات المفقودون.. من الالتزامات إلى الأفعال: دور الدبلوماسية الإنسانية**
أنجيلا كوترونيو وفلوريان فون كونيغ

ص.34 **توفير الرعاية الطبية الطارئة على الحدود بين بيلاروس وبولندا**
رافال زاديكوفيتش ويوديتا كوتس ويوانا لادوميرشكا وفيدريكا زاماتو وسيلفيا ليم

ص.16

ص.38 **تنسيق نهج قائم على الطريق لتحركات مجتمع الروهينغا**
بول لوك فرنون وعبدالله محمدي وغادنغ غوميلانغ بوترا

ص.43 **المهاجرون المفقودون في منطقة أفريقيا الجنوبية: بناء قدرات التحقيق الحكومية**
لوسيندا إفيرت وستيفن فونسيكا وفون روسو

ص.47 **تأثير فقدان أفراد الأسرة على الصحة النفسية للأشخاص النازحين قسرًا**
بليندا ليدل وكيمبرلي أرتشر ونيكول باتش وجيل ستوكويل

ص.51 **تعزيز التعاون مع الدول من أجل تفادي حالات فقدان الأشخاص المهاجرين وحلّها**
يانا روتليسبرغر وندومبه ساهو وفلوريان فون كونيغ

ص.56 **النساء الكاميرونيات يخضن رحلةً خطيرةً عبر الأمريكيتين**
نغانغ فرو دلفس

ص.61 رحلة المهاجرين المتسللين عبر البحر وأندية الحماية والتعويض في البرازيل
فلافيا رودريغز دي كاسترو

ص.65 إشراك قطاع الشحن التجاري في جهود الإنقاذ البحرية وجمع البيانات
رالف ماميا وكارولين أبو سعدة

ص.70 الخوف كأداةٍ لردع الأشخاص طالبي اللجوء: دراسة حالة من إحدى الجزر اليونانية
عليا عبيدي

ص.75 عبور بحارٍ هائجة: التحديات التي تواجه عمليات البحث والإنقاذ المدنية
أنا بُوِن

ص.79 من التجريم إلى العوائق البيروقراطية: عرقلة الدول جهود البحث والإنقاذ في البحر
مارك تيلي

ص.83 معابر قاتلة عند الحدود الأفغانية-الإيرانية
نيلا حسن

ص.87 المرحلة النهائية من اللعبة: المخاطرة بكلّ شيء على طريق غرب البلقان
لورا لونغاروتي وجوني دوروشي

ص.92 عملية قرطاجنة40+: فرصةٌ ضائعة للتعاون الإقليمي بشأن الرحلات الخطيرة
خيلبيرتو م. أ. رودريغيز ولويسا فرناندیس إي سيلفا

ص.96 الإنقاذ في ظل المشهد السياسي المتغير في وسط البحر الأبيض المتوسط
إليانور بينتر

ص.101 على ظهر *أوشن فايكينغ*: السلامة والكرامة والحماية
ماتيلد مورو ويوردي كورتيس إسباسا

ص.105 انفصال الأطفال عن ذويهم: أسبابه وآثاره واستراتيجيات التخفيف منه
ماغدالينا آرياس كوباس وسانجانا بهاردواج وسايمون روبنز وجيل ستوكويل

ص.110 رسم معالم الاستجابة السياسية إلى المهاجرين المفقودين عبر مجلس أوروبا
جوليان بالكه وباولو بيسكو

ص.115 إدارة الهجرة القسرية: هل هي بديلٌ للرحلات الخطيرة؟
جيف كريسب

نودّ التعبير عن امتناننا الكبير للجهات المانحة التالية: وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ونودّ أيضًا أن نتقدّم بجزيل الشكر إلى مؤلفينا ومؤلِفاتنا، وإلى المجموعة الاستشارية الخاصة بهذا العدد التي أدت أيضًا دور مراجعة المقالات وتضمّ صامويل بوتروش وأنجيلا كوترونيو وماريبلا غواخاردو وفلوريان فون كونيغ وسانجولا ويراسينغ. إلى جانب المراجعين والمراجِعات المحترفين الإضافيين فيتوريو بروني ومارثا غيريرو بلي، وإلى ماريون كولدري لعملها التحريري في هذا العدد.

فريق نشرة الهجرة القسرية
أليس فيليب (مديرة التحرير) وإيميلي أرنولد-فرناندیز (مديرة شريكة للتحرير) وكاثرين ميريديث (نائبة التحرير) وجو بويس (نائبة التحرير البديلة خلال إجازة الأمومة) ومورين شونفيلد (مساعِدة الترويج والتمويل) وشارون إليس (مساعِدة إدارية).

مقدمة

ما هي الخسارة التي تنطوي عليها وفاة أحد الأشخاص المهاجرين أو اللاجئين أو فقدانه على طول رحلات الهجرة الخطيرة؟ ماذا يخسر الفرد وأسرته؟ وماذا تخسر المجتمعات والمجموعات المحلية؟

كيف نساهم في هذه المأساة عندما ننسى القصص التي نسمعها والصور التي نراها؟ عندما نعجز عن تخيُّل الشخص وآماله واحتياجاته ووجع عائلته؟ ماذا عن إنسانيتنا وواجبنا الأخلاقي بصون كرامة الإنسان؟ ماذا عن الواجبات والالتزامات التي وافقنا على الوفاء بها؟

يسعى هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية إلى المساهمة في معالجة هذه الأسئلة وتقديم لمحة عن الرحلات الخطيرة التي يسلكها المهاجرون والمهاجرات واللاجئون واللاجئات برًا وبحرًا حول العالم. ويأمل أن يصوّر المخاطر والأضرار التي تنطوي عليها هذه الطرقات، فضلًا عن الاحتياجات الإنسانية التي لا تُلبّى والتداعيات المأساوية التي يواجهها الأشخاص المهاجرون واللاجئون. فقد تم توثيق 74 ألف حالة وفاة واختفاء على هذه الطرقات منذ عام 2014، إلا أن الرقم الفعلي أكبر بكثير.

تجبرنا المقالات الواردة في هذا العدد على مواجهة هذه الحقائق ومعالجة هذه الأسئلة الأساسية والعمل نحو تجنُّب الوفيات وحالات الاختفاء والأضرار التي يواجهها الأشخاص المهاجرون واللاجئون والتخفيف منها على طول طرقات التنقل المختلط. هذا ويجب ألا تخضع حقوق الإنسان والامتثال للواجبات القانونية الدولية والالتزامات المتفق عليها لأمرة السياسة والأهداف المتعارضة والقيود على الموارد. فيجب أن يبقى الالتزام الثابت بالواجب الإنساني وكرامة الإنسان والحق في الحياة في صلب عملنا الفردي والجماعي.

يوضح لنا المؤلفون المؤلفات الذين ساهموا في العدد رقم 75 من نشرة الهجرة القسرية التغيير الحاصل حتى الآن. فيوثقون الجهود الحثيثة التي يبذلها الأفراد والمجتمعات والجهات الفاعلة المحلية والمنظمات والحكومات في جميع أنحاء العالم، من صنّاع السياسات إلى الأشخاص المهاجرين واللاجئين، ومن طواقم الحماية العاملة على متن سفن الإنقاذ إلى فرق الإنقاذ الجبلي وجهات الاستجابة المحلية التي تبحث عن الأشخاص المفقودين وتحدد هويتهم، ومن جهات المدافعة إلى الفرق البحثية.

ألهم العديد من هذه المبادرات العملَ متعدد الأطراف وأصحابَ المصلحة لدعم الأشخاص المهاجرين واللاجئين على السواء. ويوفر كل من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، إلى جانب الأدوات والآليات الدولية الأخرى، أطرًا لتعزيز العمل في هذا المجال والإبلاغ بشأن الالتزامات ذات الصلة. ويتم حاليًا إعداد مبادراتٍ مختلفة كجزءٍ من هذه العمليات، ومنها التعهدات والبيانات الجماعية وتوصيات الأمين العام للأمم المتحدة بتعزيز التعاون بشأن المهاجرين والمهاجرات المفقودين وتجنُّب خسارة الأرواح أثناء العبور. وجميعها مسائل تعاونت بشأنها منظماتنا وتم عرضها على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2024.

إلا أن الجهود الراهنة ليست كافية بتاتًا. فنحن بحاجة إلى القيادة القوية في جميع الأماكن، ومن أعلى مستويات السلطة إلى المستوى الشعبي المحلي. وتذكّرنا المقالات الواردة في هذا العدد بأهمية هذا العمل والإجراءات التي يمكن اتخاذها والدور الذي يمكننا تأديته لتحقيق هذا التغيير.

فلوريان فون كونيغ (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) **وسانجولا ويراسينغ** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) **وماريبلا غواخاردو** (المنظمة الدولية للهجرة) **وصامويل بوتروش** (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)[1]

1. إن الآراء الواردة في هذا المنشور تعبّر عن وجهات نظر المؤلفين والمؤلفات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أو المنظمة الدولية للهجرة أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الممارسات والسياسات السائدة في عمليات الإنقاذ الجبلية على الحدود الفرنسية-الإيطالية

إليزا سيستو

فاقمت سياسات الهجرة التقييدية خطورة جبال الألب الحدودية في أوروبا بالنسبة للأشخاص المهاجرين الذين يعبرونها. إلا أن نهجًا مميزًا يقوده المواطنون والمواطنات لعمليات الإنقاذ الجبلية في إقليم أوت آلب يساهم في التخفيف من هذه المخاطر.

أعادت فرنسا إرساء عمليات ضبط الحدود مع إيطاليا عام 2015، وازدادت بذلك عمليات الاحتواء المنفذة على طول الحدود الساحلية وعلى خطوط القطارات والحافلات الرئيسية. ونتيجةً لذلك، يعمد الأشخاص المهاجرون الذين يصلون عبر طرقات البلقان والمتوسط بشكلٍ متزايد إلى إعادة توجيه رحلاتهم نحو منطقة جبال الألب المجاورة[1]. وقد تم تسجيل الحالات الأولى من انخفاض حرارة الجسم وقضمة الصقيع والبتر والوفاة مع بدء الأشخاص المهاجرين اجتياز هذه المنطقة الثلجية الوعرة خلال ساعات الليل.

وقد أطلق عدد من السكان المحليين الذين يعرفون المنطقة جيدًا جهود إنقاذ مبكرة تطوّرت إلى وحدات جوالة منظمة بقيادة الأشخاص المتطوعين ويُطلق عليها اسم *maraudes* باللغة الفرنسية ويعني "مجموعات المساعدة الجوالة". وتحرص هذه الوحدات على التواجد في الجبال ليلًا، إلى جانب الجهود النهارية التي تبذلها للحفاظ على أمن المسارات المغطاة بالثلوج وتسويتها. وتسعى منظمة "كلنا مهاجرون" (Tous Migrants)[2] ومنظمة "أطباء العالم" (Médecins du Monde) إلى اعتماد نهجٍ مشترك في عملهما، وتعاونتا لذلك في إنشاء وحدات جوالة للإنقاذ والمساعدة تضم أشخاصًا متخصصين في القطاع الطبي وسكانًا محليين يعرفون المنطقة من مجموعات *المساعدة الجوالة* وأشخاصًا متطوعين من مناطق أخرى[3]. وترتبط عمليات هذه الوحدات الجوالة ارتباطًا وثيقًا بطبيعة هذه المنطقة وتتعارض بطرقٍ متنوعة مع عمليات الإنقاذ في مناطق أخرى. فنظرًا لطبيعة هذه الأرض ونوع التنقل العابر للحدود الموجود فيها، لم تكتمل البيانات حول عمليات العبور حتى الآن. إلا أنه تم تسجيل أكثر من 20 ألف عملية صدّ عند مقرّ مونجينيفر الحدودي في منطقة أوت آلب بين عامَي 2016 و2023، كما لقي 145 شخصًا مهاجرًا على الأقل حتفهم عند حدود منطقة الألب منذ عام 2015[4].

هذا وولّدت الجهود الإنسانية التي يتم بذلها عند الحدود في منطقة الألب معرفة كبيرة نتيجة التحديات التي تمت مواجهتها والخبرات المكتسبة في هذا السياق. وتم تطوير على وجه التحديد ثلاثة نُهُج للإنقاذ والسعي لتحقيق العدالة للأشخاص المهاجرين الذين يعبرون هذه الحدود الجبلية، ألا وهي: 1) إنشاء وحدات إنقاذ جوالة ذات قيادة مشتركة في الجبال، و2) التعاون مع القوات الحدودية ونشر التوجيهات القانونية، و3) التحقيق في حالات الوفاة عند الحدود والسعي إلى تحقيق العدالة بشأنها.

إنشاء وحدات إنقاذ جوالة ذات قيادة مشتركة

استجابةً لتنامي عدد الإصابات والوفيات عند الحدود وارتفاع الحواجز أمام المساعدة الإنسانية، أبرمت منظمتا "كلنا مهاجرون" و"أطباء العالم" شراكةً رسميةً في عام 2019 لإنشاء وحدات إنقاذ جوالة مشتركة. وينص اتفاق الشراكة على مسؤوليات كل منظمة، مع الإشارة إلى أن وحدات الإنقاذ الجوالة تخضع للقيادة المشتركة لأحد الأشخاص المساعدين الجوالين من المنطقة، أو *maraudeur* باللغة الفرنسية، من *ذوي المعرفة الوثيقة بالمنطقة*، وأحد الأشخاص المتخصصين في الرعاية الصحية من منظمة "أطباء العالم". ويتولى الشخص المتخصص في الرعاية الصحية مسؤولية كافة القرارات الطبية، في حين يتولى/

تتولى *المساعد(ة) الجوال(ة)* مسؤولية كافة القرارات اللوجستية المرتبطة بالسياق الجغرافي والمناخي.

وتنفذ هذه الوحدات الجوالة التي يقودها المواطنون والمواطنات دورياتٍ على طول المسارات الجبلية في منطقة أوت آلب بين بريانسون ومونجينيفر ووادر كلاري خلال ساعات الليل وتقدم المساعدة للأشخاص المهاجرين الذين يمرّون بمحنة. ويشمل ذلك توفير البطانيات والشاي الساخن والملابس الجافة لحالات الطوارئ، فضلًا عن إجراء تقييمات صحية سريعة وإحضار الأشخاص إلى مأوى آمن والاتصال بخدمات الإنقاذ الحكومية في الحالات الأكثر شدةً. وتهدف العمليات دائمًا إلى التخفيف من المخاطر ومساعدة الأشخاص الذين يمرون بالشدائد فقط من أجل تفادي حالات الوفاة. وفي هذا السياق، أفاد أحد منسقي برنامج الهجرة عبر الألب التابع لمنظمة "أطباء العالم" بأن أي شخص يعبر الجبال في ليلةٍ شتويةٍ مظلمة، إلا إذا كان متسلّقًا محترفًا للجبال، هو معرّض لا محالة للخطر ويصبح تقديم المساعدة له واجبًا وليس مخالفة. وفي مقارنةٍ مع عمليات الإنقاذ البحرية، شبّه هذا المنسّق مركبة منظمة "أطباء العالم" بسفينةٍ للمساعدة الإنسانية وقال: "طالما أن هناك أشخاصًا على متن هذه المركبة، يجب ألا يمنعنا [حرس الحدود] من أداء عملنا، تمامًا كما لو كان هؤلاء الأشخاص على متن سفينة. فعلينا أن نحضرهم إلى بر الأمان"[5].

وتوفر منظمة "أطباء العالم" مركبة المساعدة الإنسانية التي تحمل شعارها في إطار نموذج القيادة المشتركة، في حين يقود أحد أعضاء وعضوات منظمة "كلنا مهاجرون" المركبة. فلدى منظمة "كلنا مهاجرون"، التي تتخذ من بريانسون مقرًا لها، المعرفة والخبرة المحلية اللازمة للتنقل في هذه الأراضي الحدودية، وخصوصًا في الظلمة. أما منظمة "أطباء العالم" فتقدّم الرعاية الطبية الأساسية وتعمل في الموازاة على ضمان الاعتراف الأوسع بالمسائل الراهنة. فقد اعترف مكتب المحافظة مؤخرًا بشرعية مركبة "أطباء العالم"، ما ذلّل بعض العقبات أمام وصول المساعدة الإنسانية. كما أن الاستعانة بالسلطة الطبية خلال المفاوضات الحدودية قد تكون ضروريةً لحل الحالات الطارئة وضمان إعطاء الأولوية للاحتياجات الطبية خلال الإجراءات الحدودية.

ويسلّط مثال منطقة جبال الألب الضوء على نهجٍ مميز للإنقاذ والتضامن يربط بين مبادئ المساعدة في مجال تسلّق الجبال من جهة، والخبرة الطبية والإنسانية من جهةٍ أخرى. هذا ووجهت منظمة "مرشدون بلا حدود" (Guides Sans Frontières) رسالةً إلى رئيس الجمهورية الفرنسي في عام 2017 أعربت فيها عن مخاوفها إزاء المخاطر التي يواجهها الأشخاص المهاجرون عند الحدود في جبال الألب. وتم توجيه هذه الرسالة باسم مجموعة من المهنيين والمهنيات المتخصصين بتسلّق الجبال، وشددت على أن مبادئ السلامة والإنقاذ والتضامن هي في صلب "روح فريق حبل التسلّق"، أو *esprit de cordée* باللغة الفرنسية، التي تتّسم بها مهنتهم. ويعود أصل هذه العبارة الفرنسية التي يشوع استخدامها للدلالة على روح الفريق والزمالة من كلمة corde الفرنسية، أي الحبل، وهو رمزٌ للمساعدة المتبادلة والمساواة في مجال تسلّق الجبال. وتتحدّى *روح الفريق* هذه الهرمية الموجودة في العمل الإنساني، إذ استندت جهود الإنقاذ الجبلي الأولى إلى مبادئ المساواة والاعتماد المتبادل بين جميع الأشخاص المعنيين.

التعاون مع القوات الحدودية ونشر التوجيهات القانونية

إن الدور الذي تؤديه قوات إنفاذ القانون عند حدود منطقة أوت آلب مهمٌ ومعقّد على السواء، إذ ينتشر نحو 250 شرطيًا وشرطية على طول هذه الحدود الجبلية[6]. وتتألف هذه القوات من شرطة الحدود، يعاونها عدد من أعضاء سريات الدرك الجوالة ويدعمها أحيانًا عدد من الجنود من "عملية الحارس" (Opération Sentinelle). وتعمل كل هذه الجهات ضمن هيكليات هرمية مختلفة وتتبع توجيهاتٍ منفصلة وتستخدم معداتٍ مميزة. ويتم نشر سريات الدرك الجوالة في إطار مهام مدتها 3 أسابيع، وغالبًا ما تتلقى تدريبًا مسبقًا محدودًا حول السياق الحدودي أو قوانين اللجوء. وعندما شهدت منظمة "كلنا مهاجرون" على عمليات نصب الكمين والمطاردة المتكررة، والتي أدت إلى إصابات خطيرة وعرضت حياة المهاجرين والمهاجرات للخطر، رصدت بسرعة الحاجة إلى

التعاون مع القوات الحدودية وتطوير مواد تثقيفية لتفادي حالات الوفاة.

ونشرت منظمة "كلنا مهاجرون" بالتعاون مع الاتحاد العام للهجرة (États Généraux des Migrations)[7] دليلًا[8] لأعضاء وعضوات قوات إنفاذ القانون يحمل عنوان *Au nom de la loi (باسم القانون)*. ويحدد هذا الكتيّب سهل القراءة حقوق أعضاء وعضوات الشرطة وواجباتهم خلال تنفيذ الإجراءات المرتبطة باحترام الحياة ومساعدة الأشخاص الذين يمرّون بمحنة واستخدام القوة. ويقتبس من الأطر القانونية الدولية والإقليمية والثنائية والوطنية، فضلًا عن قانون الأمن الداخلي الفرنسي (المادتين R.434-435) وقانون العقوبات (المواد 122 إلى 124) اللذين يحفظان حق أعضاء وعضوات الشرطة في رفض الأوامر التي يتضح أنها غير قانونية والتي تهدد المصلحة العامة ومسؤوليتهم الشخصية لدى تنفيذها بشكلٍ كبير.

وتم حتى الآن نشر إصدارين من هذا الدليل ويشكّل موردًا جوهريًا في هذا المجال، كما تمّ توزيع مئات النسخ منه على أعضاء وعضوات الشرطة التابعين لقوات إنفاذ القانون لدى لقائهم عند الحدود. إلا أنه تم استخلاص عددٍ من الدروس التي سيتم أخذها في عين الاعتبار لدى صياغة الإصدار الثالث من الدليل. فقد أقرّت فرنسا منذ عام 1945 قانونًا واحدًا جديدًا بشأن الهجرة كل عامين في المتوسط فضلًا عن مجموع 118 نصًا تشريعيًا يعالج موضوع الهجرة بشكلٍ مباشر[9]. ويجبر هذا النشاط التشريعي الفائق الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على التكيّف وتحديث التوجيهات ذات الصلة بصورةٍ متواصلة، ويطرح ذلك خطر التقادم وفقدان المصداقية. ومن أجل تجاوُز هذه المشكلة، تخطط منظمة "كلنا مهاجرون" للتركيز بشكلٍ أكبر على الحقوق الأساسية في الإصدار التالي وتقليص عدد الإشارات إلى القوانين والسياسات المتقلبة، وبالتالي ضمان انطباق الأفكار الواردة في الدليل لمدةٍ أطول. ولا تزال عملية الموازنة بين الاستجابة إلى السياسات دائمة التغيير وفي الوقت عينه تنفيذ الأنشطة الخاصة تطرح تحديًا كبيرًا أمام الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عند الحدود. ويعتبر البعض أن هذه التغييرات المتواصلة هي تكتيك يرمي إلى توليد الارتباك وإتعاب الأشخاص الذين يحاولون المساعدة وتشتيت انتباه المنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني. وعليه، يتعين على المنظمات أن توازن بين الحاجة إلى التكيّف مع التغييرات القانونية والسياسية من جهة، وتجاوُز تفاصيل هذه النقاشات لتحافظ على تركيزها على تجنُّب حالات الوفاة من جهةٍ أخرى. وسيتم اختتام الإصدار الثالث بعدة شهادات حية من أعضاء وعضوات في قوات إنفاذ القانون تم إخفاء هوياتهم ونجحوا في الاعتراض على أوامر غير قانونية تلقوها عند الحدود، ما يعزز قوة هذا الدليل.

التحقيق في حالات الوفاة عند الحدود والسعي إلى تحقيق العدالة بشأنها

على الرغم من جهود الإنقاذ الحثيثة، لقي ما لا يقل عن 145 شخصًا مهاجرًا حتفهم عند الحدود في منطقة جبال الألب منذ عام 2015، وقد توفي 11 شخصًا منهم وفُقد خمسة عند حدود منطقة أوت آلب تحديدًا[10]. ومن بين هؤلاء كانت امرأة تُدعى بليسينغ ماثيو، وهي سيدة نيجيرية تم العثور على جثتها في نهر دورانس في أيار/مايو 2018 بعد يومين من محاولة عسكريين متجولين أن يقبضوا عليها في قرية لا فاشيت الواقعة أعلى النهر. وقد فتحت السلطات الفرنسية تحقيقًا في وفاتها لتعود وتغلق القضية من دون إلقاء المسؤولية على أي جهة. وطالبت أسرة بليسينغ بالتعاون مع منظمة "كلنا مهاجرون" بالمزيد من التحقيقات في ظروف وفاتها سعيًا إلى الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة.

وتم إجراء تحقيق مضاد بالشراكة مع وكالة "بوردر فورنزكس" (Border forensics) المعنية بالتحقيقات[11] باستخدام التحليل المكاني-الزماني، فضلًا عن شهادة أدلى بها أحد المسافرين الآخرين الذين كانوا برفقة بليسينغ وقال فيها إنها تعرضت لمطاردة الشرطة، والأدلة الخرائطية وإعادة تكوين الحدث في الموقع. وتكشف النتائج المستخلصة من التحقيق وجود تباينات بين تصريحات العسكريين المتجولين، وتبيّن سلسلةً من الأفعال والأخطاء التي من المرجح أنها أدت إلى وقوع بليسينغ وغرقها في النهر. ويستند هذا التحقيق المضاد إلى مجموعةٍ متنامية من المبادرات التي تنفذها مجموعات مثل "فورينزك أكيتكتشر" (Forensic Architecture) و"فورينزك

أوشنوغرافي" (Forensic Oceanography) التي توظف الأساليب العلمية والبصرية للتحقيق في حالات العنف وتوثيقها. ويكتسي استخدام هذه الأساليب المبتكرة والأدلة الداعمة لإعادة إنتاج الصور الناقصة أهميةً خاصةً في المناطق الجبلية، حيث يمكن للأراضي الوعرة أن تخفي العنف.

وعلى الرغم من استثمار الكثير من الوقت والمجهود والموارد لرفع قضية بليسينغ إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، نظرت المحكمة في القضية ورفضت إعادة فتح التحقيق فيها في كانون الثاني/يناير 2024. ولذلك فيُعتبر أن التحقيق المضاد قد فشل من منظورٍ قانوني. إلا أنه ومن منظورٍ أوسع قد سلّط الضوء العام والإعلامي على الحاجة إلى التحقيق بدقة في حالات وفاة الأشخاص المهاجرين التي غالبًا ما يتم تصنيفها على أنها "عرضية" أو ناتجة عن "عناصر طبيعية" وسرعان ما يتم إغلاقها. وأشارت مجموعة "بوردر فورينزكس" في هذا السياق إلى أن ذلك "يزيد من أهمية إيصال أصوات الأشخاص الناجين وتقديم هذه التحقيقات خارج منتديات القانون، بما في ذلك في المساحات الثقافية، لكي نرفض بصورةٍ جماعية أن نشيح بنظرنا عن هذه القضايا كما يفعل القانون"[12].

نشر هذه الدروس إلى خارج منطقة الألب

تسلّط دراسة الحالة هذه الضوء على المساهمات الكبيرة والتي غالبًا ما يتم الإغفال عنها للنُهُج المحلية والتي يقودها المواطنون والمواطنات في مجال الإنقاذ والمساعدة على طول الرحلات الجبلية الخطيرة. فلطالما سلك المهاجرون والمهاجرات مساراتٍ قاسية ومرتفعة، إذ عبروا جبال الأنديز والهملايا والبريني. وترسم سياسات الهجرة والممارسات الحدودية معالم المخاطر التي تتسم بها هذه الرحلات وتفاقمها. وعليه، تسلّط هذه الدراسة الضوء على النُهُج المبتكرة الرامية إلى إنقاذ الحياة والسعي إلى تحقيق العدالة في منطقة جبال الألب، والتي تجمع بين المبادئ الإنسانية والأخلاقيات الطبية وروح التضامن في تسلّق الجبال. ويبرهن نموذج القيادة المشتركة للوحدات الجوالة كيف يمكن للمنظمات الإنسانية أن تتعاون مع السكان المحليين من ذوي المعرفة العميقة بالمنطقة من أجل التعامل مع هذه المخاطر والتخفيف منها بفعالية وإنقاذ حياة الأشخاص في المناطق الوعرة الشديدة - وهو إطارٌ يمكن تكييفه ليناسب عمليات الإنقاذ في الغابات والصحاري وأي طبيعة قاسية أخرى.

إليزا سيستو
طالبة دكتوراه
مركز دراسات اللاجئين في قسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد
elisa.sisto@qeh.ox.ac.uk

مع خالص الامتنان إلى منظمة "كلنا مهاجرون" (Tous Migrants) و"أطباء العالم" (Médecins du Monde) وجمعية اللجوء التضامني (Association Refuges Solidaires) وجميع المنظمات الإنسانية العاملة عند الحدود الفرنسية-الإيطالية التي شكّلت أعمالها ومرئياتها جزءًا لا يتجزأ من هذا المقال. أتقدّم إليكم جميعًا بخالص الشكر على مشاركة تجاربكم وتحليلاتكم خلال فترة أبحاثي في منطقة الألب.

1. يشير مصطلح 'الأشخاص المهاجرون' في هذه المقالة إلى مجموعة المهاجرين والمهاجرات وطالبي وطالبات اللجوء وغيرهم من الأشخاص المتنقلين عند الحدود الفرنسية الإيطالية.
2. *tousmigrants.weebly.com/*
3. يشمل "الإنقاذ" عمليات الرعاية الطبية والإيواء وأنشطة التخفيف من المخاطر التي تنفذها وحدات المساعدة الجوالة (وتُدعى *maraudes* في الفرنسية) والوحدات المتنقلة للإيواء (*UMMA*).
4. Tous Migrants (2024) *L'accueil des personnes exilées dans le Briançonnais et dans les Hautes-Alpes – Annexe 1 : aperçu quantitatif* *bit.ly/accueil-briançonnais-hautes-alpes*
Commémor'action à Briançon : dénoncer et rendre' hommage', *Médecins du Monde*, 25th February 2025 *bit.ly/commemoraction-briancon*
5. مقابلة مع أحد منسقي برنامج الهجرة العابرة للألب التابع لمنظمة "أطباء العالم" تم إجراؤها في 23 آب/أغسطس 2024. ترجمة الكاتبة إلى الإنجليزية.
6. *Fassin D and Defossez A-C (2024) L'Exil, toujours recommencé. Chronique de la frontière*, Seuil.
7. يجمع الاتحاد العام للهجرة منظماتٍ محلية أو وطنية تعمل على دعم الأشخاص الأجانب في فرنسا وتنفيذ الإصلاحات على سياسات الهجرة.
8. *bit.ly/au-nom-de-la-loi*
9. Une « nouvelle loi » sur l'immigration qui s'ajoutera à' une longue série de 118 textes depuis 1945', *Le Monde*, 14th October 2024 *bit.ly/nouvelle-loi-immigration*
10. Commémor'action à Briançon : dénoncer et rendre' hommage', *Médecins du Monde*, 25th February 2025 bit.ly/commemoraction-briancon
11. *bit.ly/investigation-blessing*
12. Visionscarto (2023) *From the Sea to the River, the deadly violence of Europe's borders* *bit.ly/from-sea-to-river*

حادث غرق سفينة بيلوس في عام 2023: تطبيق بروتوكول التعرف على ضحايا الكوارث

أنتونيتا لانزاروني وبانثيليس ثيميليس وفلوريان فون كونيغ

لا يتم التعرف على هوية معظم الأشخاص المهاجرين الذين يلقون حتفهم قبل الوصول إلى وجهتهم. إلا أن استجابة السلطات اليونانية لحادث غرق إحدى السفن في عام 2023 تُقدم مثالًا ممتازًا على نجاح عملية التعرف على هويات الضحايا.

ضحايا الغرق الذين تم انتشالهم من حطام سفينة الصيد التي غرقت قبالة سواحل بيلوس في حزيران/يونيو 2023. وقد تم نقل الجثث إلى المعهد اليوناني للطب الشرعي (INFM).

من بين عشرات الآلاف من المهاجرين الذين فُقدوا واحتسبوا في عداد الأموات في السنوات العشرة الماضية منذ عام 2014،[1] لم يتم التعرف إلا على قلة قليلة[2]. ولا تُنتشل رفات بشرية في الكثير من الحالات، لكن يُعثَر مع ذلك على رفات لا تُعدّ ولا تُحصى على طول طرقات الهجرة حول العالم كل عام من دون تحديد هوياتها أبدًا. وينتهي حال هذه الرفات في مدافن مجهولة الهوية، تاركين أقاربهم دون إجابات إلى الأبد. ومن أسباب ذلك افتقار البلدان المعنية إلى القدرات الطبية القانونية، وانعدام الإرادة السياسية لمعالجة حالات المهاجرين المفقودين، إضافة إلى تعقيد عمليات تحديد الهوية العابرة للحدود التي تستدعي تبادل المعلومات بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد على طول طرقات الهجرة.

ومع ذلك، تطورت المعرفة الفنية اللازمة لإجراء عمليات تحديد هوية ناجحة بشكلٍ متواصل. وأظهرت إدارة السلطات اليونانية لحالات 82 شخصًا مهاجرًا مُتوفىً انتشل من حطام سفينة بيلوس في حزيران/يونيو 2023 كيف أمكن تطبيق الخبرة التي اكتُسبت على مدى العقد الماضي لتحقيق معدل تحديد هوية مرتفع للغاية بلغ 90 في المئة، رغم مدى تعقيد القضية من حيث تنوع الأصول الجغرافية والقومية.

ففي 14 حزيران/يونيو 2023، غرقت سفينة صيد محملة بما يفوق طاقتها في المياه الدولية، على بعد 47 ميلًا بحريًا جنوب غرب ساحل بيلوبونيز بالقرب من بلدة بيلوس. وكان على متن السفينة ما يقرب من 750 شخصًا مهاجرًا، من بينهم رجال ونساء وأطفال من باكستان وسوريا وأفغانستان وفلسطين ومصر. وانطلق القارب إلى إيطاليا من طبرق في ليبيا، في 10 حزيران/يونيو. وبحلول 13 حزيران/يونيو كان القلق بدأ يثور بشأن سلامة السفينة. وفي صباح اليوم التالي، عند الساعة 2:30 صباحًا على وجه التحديد بالتوقيت المحلي، تعطل محرّك القارب، وفي غضون 40 دقيقة انقلب وغرق، وذلك وفقًا لبيان صادر عن خفر السواحل اليوناني. واستمرت عملية البحث والإنقاذ بقيادة خفر السواحل اليوناني ووحدة فريق تحديد هوية ضحايا الكوارث التابعة للشرطة اليونانية لمدة سبعة أيام، وانتهت في 21 حزيران/يونيو 2023. وتم إنقاذ ما مجموعه 104 رجال وانتُشلت 82 جثة. وبحلول 18 حزيران/يونيو، أقرّ المسؤولون بأن عدد القتلى المفترضين بلغ أكثر من 500 شخص.

استجابة الانتشال وتحديد الهوية

كان حادث بيلوس أول حالة تفعّل فيها السلطات اليونانية فريق تحديد هوية ضحايا الكوارث في البلاد في سياق حادث متعلق بالهجرة. وأنشئ هذا الفريق في عام 2018 وكُلّف بمهمة إنسانية وهي تحديد هوية ضحايا الكوارث. وأغلب أعضاء الفريق من ضباط الشرطة، ويشمل كذلك خبراء وخبيرات الطب الشرعي والأطباء والطبيبات الشرعيين وأطباء وطبيبات الأسنان الشرعيين وعلماء وعالمات الأنثروبولوجيا الشرعية. ومنذ عام 2018، بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر علاقة تعاون وثيق مع الفريق وقدمت له الدعم.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى عملية تحديد هوية ضحايا الكوارث هي عملية جنائية مُعترف بها دوليًا وتُتبع لتحديد هوية ضحايا حوادث الوفيات الجماعية، مثل حوادث غرق السفن والكوارث الطبيعية والنزاعات. وتطبَّق في هذه العملية إجراءات موحدة لضمان الدقة في تحديد الهوية مع احترام كرامة الأشخاص المتوفين وعائلاتهم.

ويعمل فريق تحديد هوية الضحايا بموجب بروتوكول المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لتحديد هوية ضحايا الكوارث، وهو يتألف من أربع مراحل رئيسية:

1. **فحص مسرح الحادث** - جمع الرفات البشرية والممتلكات الشخصية والأدلة الجنائية.
2. **جمع بيانات ما بعد الوفاة** - الفحص الجنائي، ويشمل تشريح الجثث وأخذ بصمات الأصابع وفحص الأسنان وأخذ عينات الحمض النووي.
3. **جمع بيانات ما قبل الوفاة** - جمع سجلات الأشخاص المفقودين، مثل الملفات الطبية وملفات طب الأسنان وبصمات الأصابع والحمض النووي.
4. **المطابقة** - مقارنة بيانات ما بعد الوفاة مع بيانات ما قبل الوفاة لتأكيد الهويات[3]

وتالفت الاستجابة لحادث غرق سفينة بيلوس من عدة مراحل. فاستغرقت عملية فحص مسرح الحادث وانتشال الرفات يومين، ونفذتها البحرية اليونانية وخفر السواحل اليوناني. وخلال هذه المرحلة، خصص فريق تحديد هوية ضحايا الكوارث رقمًا تشريحيًا مميزًا لكل جثة مُنتشلة، وأخذ بصمات أصابعها. وفي الوقت نفسه، ولعلم الفريق بأن عدد الأفراد الذين تم إنقاذهم والجثث المُنتشلة كان أقل بكثير من العدد المُقدر للأشخاص على متن السفينة، تواصل مع الدول المجاورة في أوروبا (إيطاليا ومالطا) وفي شمال أفريقيا تحسبًا لعثورها على جثث في مياهها أو على شواطئها.

واستمرت عملية جمع بيانات ما بعد الوفاة من 16 إلى 21 حزيران/يونيو. وتم ملء نماذج الإنتربول الرسمية لكل جثة، وأُلحقت بها الصور وبصمات الأصابع وعينات الحمض النووي. وأجرى الأطباء والطبيبات الشرعيون عمليات التشريح. وصُوّرت الممتلكات الشخصية وسُجّلت وحفظت. وجمع قسم الطب الشرعي في الشرطة اليونانية العينات البيولوجية وتم تحليل البصمة الوراثية للحمض النووي.

واستمرت عملية جمع بيانات ما قبل الوفاة من 16 حزيران/يونيو إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر. وأجريت مقابلات مع جميع الأشخاص الناجين من الحادث

لجمع معلومات عن الأشخاص الذين كانوا على متنها، بمن فيهم المتوفون. وتم في تلك العملية جمع معلومات مهمة عن المفقودين، مثل مظهرهم وملابسهم وأصولهم. وبعد غرق السفينة على الفور، أنشئ مركز اتصال واستقبال لتحديد هويات ضحايا الكوارث لتسهيل التواصل بين العائلات والسلطات اليونانية، وهو أمر يضمن جمع بيانات ما قبل الوفاة بشكل صحيح. وأُطلقت حملة إعلامية شملت جميع الجهات المعنية الوطنية والدولية ذات الصلة. وبالتنسيق مع الإنتربول، أُبلغت دول المنشأ مثل مصر وباكستان وسوريا، ودول العبور مثل ليبيا، والدول التي كانت تقيم فيها العائلات المعنية مثل الأردن ولبنان، ودول المقصد في أوروبا، مثل ألمانيا والمملكة المتحدة، بالحادث من أجل تسهيل الاتصال بالعائلات المعنية.

وأُجريت مقابلات مع أفراد الأسر بمساعدة مترجمين ومترجمات باللغات الإنجليزية والعربية والباشتو والأردية، استغرق كل منها حوالي 45 دقيقة، وقُدمت الوثائق الرسمية عبر البريد الإلكتروني أو غيره من الوسائل الإلكترونية. وظل الخط الساخن مفتوحًا حتى نهاية تموز/يوليو 2023، وتم تقليص العمليات في آب/أغسطس. وساعدت جهات فاعلة أخرى، منها وزارة الهجرة واللجوء والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فريق تحديد هوية ضحايا الكوارث في عملية تلقي بلاغات الأشخاص المفقودين. وأتاحت هذه البلاغات، إلى جانب المقابلات التي أجريت مع الأشخاص الناجين والأُسر، لفريق تحديد هوية ضحايا الكوارث وضع قائمة بالركاب، ومن ثم قائمة بالأشخاص المفقودين. وبحلول نهاية هذه المرحلة، تم جمع 668 ملفًا ببيانات ما قبل الوفاة. وزارت حوالي 50 أسرة وزارة الهجرة واللجوء شخصيًا، وقدمت عينات من الحمض النووي بعد أن أُبلغت بأهمية الحمض النووي من أقارب الدرجة الأولى.

وركزت المرحلة الرابعة على مطابقة المعلومات وتحديد هوية الرفات. وعالج فريق تحديد هوية ضحايا الكوارث ما يقرب من 700 حالة من الأشخاص المفقودين، مع تصنيف كل حالة بحسب الجنسية ودولة إقامة الأقارب. وسهّل ذلك عملية جمع الحمض النووي ونقله. وبينما جُمعت معظم تحاليل بصمة الحمض النووي لأفراد العائلات ونُقلت عبر قنوات الإنتربول، استقبل فريق تحديد هوية ضحايا الكوارث تحاليل بصمة الحمض النووي من أفراد العائلات عبر منظمات دولية أخرى (مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية لشؤون المفقودين) في الحالات التي تعذر فيها على العائلات استخدام آليات الدولة، مما أظهر مرونةً من شأنها تبسيط الإجراءات المستقبلية. وقدمت 541 عائلة ملفات الحمض النووي الخاصة بها. وتمت مقارنة بيانات ما قبل الوفاة مع بيانات ما بعد الوفاة، وأسفرت تلك المقارنة عن قائمة افتراضية بالهويات، تلاها تحديدٌ رسميٌ من خلال أساليب الطب الشرعي الأساسية. وفي المرحلة الأولى، تم التعرف على 17 جثة من خلال بصمات الأصابع (واحدة من خلال نظام بصمات الأصابع الأوروبي "يورودياك"، وأخرى من قاعدة بيانات جنائية، و15 من قاعدة البيانات الوطنية المدنية الباكستانية). وتم تأكيد عمليات التعرف هذه من خلال الحمض النووي. علاوةً على ذلك، تم التعرف على 57 جثة من خلال الحمض النووي وحده. وفي النهاية، تم التعرف بنجاح على هوية 74 ضحية (31 ضحية مصرية و28 سورية و15 باكستانية) من أصل 82.

الدروس الأساسية المستخلصة

كشفت عملية بيلوس وما تلاها عن العديد من الدروس المهمة التي يمكن الاسترشاد بها في الجهود المستقبلية للتعامل مع سيناريوهات البحث والإنقاذ وتحديد الهوية المتعلقة بالهجرة.

1. اعتماد نهج موحد: تحديد هوية ضحايا الكوارث

من المهم اتباع بروتوكول موحد لتحديد هوية ضحايا الكوارث لإدارة حوادث الإصابات الجماعية بشكل منهجي وفعال. وكان قرار اليونان بتوظيف فريق تحديد هوية ضحايا الكوارث الخاص بها في حادث بيلوس عاملًا جوهريًا في تحقيق معدل مرتفع في تحديد الهوية. وفي إطار سلسلة من التوصيات الصادرة في كانون الأول/ديسمبر 2024 بشأن المهاجرين المفقودين، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى تفعيل استجابات تحديد هوية ضحايا الكوارث بشكلٍ منهجي في حوادث إصابات الأشخاص المهاجرين الجماعية[4].ومن العناصر الأساسية الأخرى توفُّر قاعدة بيانات

الحمض النووي الوطنية في اليونان، التي كانت بمثابة مورد حيوي لمطابقة تحاليل بصمة الحمض النووي.

2. الحصول على كل المعلومات المتاحة

يعتمد نجاح حل قضايا المهاجرين والمهاجرات المفقودين وتحديد هويتهم على جمع ومعالجة أكبر قدر ممكن من المعلومات. ويمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال:

- المقابلات مع الشهود بحضور مترجمين/مترجمات: يشكّل ضمان توافر مترجمين ومترجمات فوريين مدربين عاملًا أساسيًا للتغلب على الحواجز اللغوية أثناء المقابلات مع الأشخاص الناجين وأفراد أسرهم، مما يُحسّن دقة المعلومات.
- المعالجة والتشريح المنهجي لكل حالة: يُحسّن اتباع نهج علمي ومنهجي، شاملًا التشريح الكامل لجميع الرفات المنتشلة، عملية تحديد الهوية ويضمن عدم إغفال أي تفاصيل.
- البصمات وتحليل بصمة الحمض النووي بشكل منهجي: يضمن أخذ عينات الحمض النووي وتحليل البصمة الوراثية، وأخذ بصمات الأصابع عند الإمكان، لكل حالة، بناء مراجع مترابطة وإجراء عملية تحقّق دقيقة من قواعد البيانات الحالية أو العينات العائلية.
- حملات التواصل: تتيح جهود التوعية العامة (ومنها إنشاء خطوط ساخنة) في بلدان المنشأ والعبور والمقصد المعنية للعائلات الإبلاغ عن الأشخاص المفقودين ومشاركة المعلومات الحيوية التي تُسهم في عملية تحديد الهوية.

3. اعتماد نهج متعدد الأطراف

يسمح التعاون بين مختلف الأطراف المعنية بضمّ الخبرات والموارد المتنوعة. وتساهم الاستفادة من معارف وقدرات الجهات الفاعلة، مثل خبراء وخبيرات الطب الشرعي ووكالات إنفاذ القانون والمنظمات الإنسانية وخبراء وخبيرات الطب الشرعي الدوليين، في تعظيم فعالية جهود الاستجابة، بينما تتيح هذه الشراكات تنسيقًا أفضل ومشاركة المسؤوليات، مما يخفف العبء على المنظمات.

4. التعاون الدولي

إن قضايا فقدان المهاجرين هي قضايا تتجاوز الحدود الوطنية، ما يستلزم التعاون بين البلدان والمناطق، لذا يكتسي إرساء سبل واضحة للتعاون الدولي وتبادل المعلومات أهميةً كبيرة[5]. وينص بروتوكول الإنتربول لتحديد هوية ضحايا الكوارث على استخدام قنوات الإنتربول نفسه لتبادل تلك المعلومات. ومع ذلك، وفي قضية بيلوس تحديدًا، إما لم يكن لدى العديد من البلدان المعنية جهات تنسيق مختصة بالتعاون الدولي - وهو ما أوصى به تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2024 - وإما كانت تفتقر إلى هياكل وعمليات راسخة لجمع الحمض النووي من العائلات وتحليل البصمة الوراثية. لذا لجأت السلطات اليونانية إلى نهج أكثر مرونةً يجمع بين قنوات الشرطة والقنصليات والأطراف الثالثة. وشملت قنوات الأطراف الثالثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي يمكنها العمل كوسيط للوصول إلى العائلات في السياقات المعقدة وتسهيل التعاون مع السلطات. وهكذا، أظهرت الاستجابة في قضية بيلوس كيف أن فتح مسارات مختلفة للعائلات لنقل المعلومات يمكن أن يزيد من فرص النجاح.

5. استخدام أساليب متعددة لتحديد الهوية

يعزز تنويع تقنيات تحديد الهوية الدقة والاكتمال. وتُوفر قواعد بيانات القياسات الحيوية، مثل قاعدة بيانات بصمات الأصابع الوطنية في باكستان، معلوماتٍ أساسيةً لتحديد الهوية إن وجدت. ولدى العديد من الدول قواعد بيانات للقياسات الحيوية، سواء لأغراض إدارية أو للانتخابات أو للهجرة أو لأغراض جنائية أو غيرها، ويمكن أن يُساعد الوصول إليها في تحديد الهوية. وينبغي أن تكون حماية البيانات من الاعتبارات المهمة عند تحديد طرق الوصول إلى هذه القواعد ومشاركتها. ويضمن الجمع بين عدة طرق - مثل تحليل الحمض النووي، ومطابقة بصمات الأصابع، وسجلات الأسنان، والممتلكات الشخصية - تحقيق عملية تحديد هوية أكثر شمولًا وموثوقية.

وبتطبيق هذه الدروس، ستكون العمليات المستقبلية أكثر جاهزيةً للتعامل مع تعقيدات المآسي المتعلقة بالهجرة مهما يكن حجمها، بما يضمن صون كرامة الضحايا وارتياح أسرهم، مع تحسين الكفاءة والتعاون في الاستجابة للأزمات.

ويوضح التعامل مع حادث غرق سفينة بيلوس كيف يمكن لتنفيذ العمليات في الوقت المناسب وبكفاءة عالية، مع الاعتماد على مجموعة متنامية من أفضل الممارسات الدولية، أن يحقق معدلات نجاح عالية في تحديد الهوية. ومع ذلك، حتى داخل أوروبا والبلدان الأخرى ذات القدرات الطبية والقانونية المتطورة المماثلة، يظل هذا النجاح الاستثناء لا القاعدة، ويعود ذلك أساسًا إلى غياب الإرادة السياسية ونقص الموارد المخصصة لهذا الغرض. ويزيد ذلك من أهمية حالة بيلوس، إذ توضح لصانعي القرار ما يمكن، ويجب، تحقيقه.

بالإضافة إلى ذلك، تنطوي قضية بيلوس على دروس قيّمة حتى للدول التي تفتقر إلى أكثر القدرات التي تستطيع السلطات اليونانية الاعتماد عليها. ومن هذه الدروس تعيين جهات تنسيق وطنية للمهاجرين المفقودين لتكون بمثابة نقاط انطلاق لبدء للتعاون الدولي، وتشكيل فرق لتحديد هوية ضحايا الكوارث لتحسين الاستجابة لمجموعة واسعة من الكوارث، وإنشاء قنوات اتصال للتواصل مع العائلات، وتحديد البيانات الحكومية التي يمكن أن تساعد في تحديد هوية المواطنين المفقودين في الخارج. ومع اضطرار المزيد من الأشخاص المهاجرين إلى اختيار طرقات أطول وأكثر خطورةً، ما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الاختفاء أو الموت، ينبغي أن تلهم قضية بيلوس اتخاذ إجراءات عاجلة على مستوى السياسات والعمليات للتخفيف من الكوارث المستقبلية.

أنتونيتا لانزاروني
نائبة منسق الحماية لشؤون الطب الشرعي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر
alanzarone@icrc.org

بانثيليس ثيميليس
قائد فريق تحديد هوية ضحايا الكوارث اليوناني، الشرطة اليونانية
p.themelis@astynomia.gr

فلوريان فون كونيغ
قائد جهود المناصرة العالمية، وكالة التتبُّع المركزية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر
fvonkoenig@icrc.org

يرغب المؤلفون في الإشارة إلى أن الاستجابة موضوع المقالة هي نتاج تضافر جهود العديد من المؤسسات والأفراد، ويخصون بالذكر، من بين العديد من الأفراد، أعضاء وعضوات فريق تحديد هوية ضحايا الكوارث، وموظفي وموظفات اللجنة الدولية للصليب الأحمر: سيباستيان بوستوس وإيليني بوروفيلو وكونستانتينا تيليو وإيليني زورمبا.

1. International Organization for Migration 'Missing Migrants Project: Data' *missingmigrants.iom.int/data*
2. تشير دراسات اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن نسبة رفات المهاجرين المتوفين أثناء عبور البحر المتوسط والمحيط الأطلسي إلى أوروبا في الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2021 التي انتُشلت تتراوح بين 7 و13 في المئة، ولم يتم تحديد هوية إلا قلة من هذه النسبة. انظر(ي) ICRC (2022) *Counting the Dead – How Registered Deaths of Migrants in the Southern European Sea Border Provide Only a Glimpse of the Issue bit.ly/counting-dead* and ICRC (2024) *Counting the Dead – Update 2020–2021 bit.ly/counting-dead-update*
3. منظمة الشرطة الجنائية الدولية 'تحديد هوية ضحايا الكوارث' *http://bit.ly/disaster-victim-identification-ar*
4. UN Network on Migration 'Recommendations on saving migrants' lives' *bit.ly/saving-migrants-lives*
5. للاطلاع على توصيات مفصلة في هذا الصدد، انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر 'مبادئ توجيهية بشأن آليات التنسيق وتبادل المعلومات في البحث عن المهاجرين المفقودين' *http://bit.ly/guidelines-missing-migrants-ar*

البحث والإنقاذ في الصحراء: اتباع نهج استباقي في النيجر

ملفيكا فيرما

سمحت البيئة الداعمة لعمليات البحث والإنقاذ في النيجر بتحقيق استجابة إنسانية فعالة للأشخاص المهاجرين المنكوبين في الصحراء، ما يقدّم دروسًا يمكن أن تستفيد منها سياقات أخرى.

تشكّل النيجر نقطة مغادرة ومحطة عبور ووجهة رئيسية في منطقة غرب ووسط أفريقيا. ففي شمال البلاد، تقع منطقة أغاديز[1] على تقاطع طرق الهجرة الرئيسية في الصحراء الكبرى، وخاصةً إلى شمال أفريقيا، ويمر عبرها محور هجرة إقليمي رئيسي، إلى جانب العديد من الطرقات الثانوية. وتستقبل المنطقة مهاجرين ومهاجرات من جنسياتٍ متعددة في مراحل مختلفة من الهجرة، بعضهم في طريقه إلى - ومن - بلدان أخرى في غرب أفريقيا، وبعضهم متجه نحو أوروبا عبر شمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط. وبعض هؤلاء الأفراد طُردوا قسرًا إلى النيجر من الجزائر وليبيا بعد أن هاجروا إليهما للعمل. وفي حين تختلف احتياجات الأشخاص المهاجرين ومواطن ضعفهم وقدراتهم بحسب مرحلة الهجرة التي يجدون أنفسهم فيها، قد يظل الأشخاص المهاجرون المطرودون والعابرون في النيجر في أكثر الأحيان عالقين لأيام طويلة وفي حاجة إلى المساعدة والحماية لإنقاذ حياتهم.

وعلى خلاف التوجه الأخير في سياقات أوروبية متعددة، فإن عمليات البحث والإنقاذ المدنية[2] للمهاجرين المنكوبين ليست مُجرّمةً في النيجر، بل إنها في الواقع مدعومة من السلطات. إضافةً إلى ذلك، ومع إلغاء ما يسمى بـ 'قانون مكافحة التهريب' (رقم 036/2015) مؤخرًا في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 والسياق الجيوسياسي المتغير، تبدّل مشهد الهجرة في النيجر بشكلٍ كبير. فكان هذا القانون يعاقب فعليًا الأنشطة المرتبطة بالهجرة منذ تطبيقه في عام 2016 وحتى إلغائه. وقد أدت زيادة القيود على طرقات الهجرة التي تطبقها أجهزة إنفاذ القانون (وهي الشرطة والدرك) والجيش، إلى جانب الخوف المتزايد من الاضطهاد، إلى ظهور طرقات سرية تمر في كثير من الأحيان عبر مناطق صحراوية خطيرة للتهرب من الدوريات، مما يزيد من صعوبة وصول الأشخاص المهاجرين إلى الخدمات الأساسية.

وتشير عمليات الرصد والتحليل التي أجرتها منظمة أطباء بلا حدود إلى أن إلغاء القانون تلاه انخفاض في لجوء المهاجرين إلى الطرقات السرية. وبحسب المنظمة الدولية للهجرة، تم الإبلاغ عن وفاة أو اختفاء 505 أشخاص مهاجرين في الصحراء الكبرى في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2024، منها 111 حالة في صحراء أغاديز، مقارنةً بـ 548 حالة في أغاديز خلال الفترة نفسها في عام 2023[3]. ومع ذلك، ما زال المهاجرون في المنطقة معرضين لخطر الاختفاء والوفاة والاستغلال وغيرها من أشكال الإساءة. وما زالت الطرقات السرية والخطيرة تُستخدم للهجرة في ظل استمرار انعدام الثقة في النظام، إلى جانب افتقار المهاجرين والمهاجرات إلى القدرة على الوصول إلى المعلومات.

الأشخاص المعرضون للخطر في الصحراء

منظمة أطباء بلا حدود هي إحدى الجهات الفاعلة التي تجري أنشطة بحث وإنقاذ لمساعدة الأشخاص المهاجرين المنكوبين في منطقة أغاديز. وتضطلع منظمات أخرى، مثل هاتف إنذار الصحراء (APS) والمنظمة الدولية للهجرة، بأنشطة بحث وإنقاذ مماثلة في المنطقة. ففي عام 2024، نفذت منظمة أطباء بلا حدود 42 عمليةً، منها الإنقاذ وتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى 535 شخصًا مهاجرًا (من بينهم نساء). وعالجت المنظمة منهم 22 مهاجرًا ومهاجرة مصابين بكسور، و28 مهاجرًا ومهاجرة مرضى، و122 مهاجرًا ومهاجرة يعانون من

جفاف شديد. وفي أيار/مايو 2024، سجلت منظمة أطباء بلا حدود أيضًا وفاة 11 شخصًا مهاجرًا إثر طردهم من الجزائر في ظروف عنيفة وغير إنسانية.

وما زال عدد الأشخاص المهاجرين المطرودين وغيرهم من المهاجرين الواصلين إلى النيجر من الجزائر مرتفعًا منذ عام 2017. ووفقًا لشهادات الأشخاص المهاجرين التي جمعتها منظمة أطباء بلا حدود، تنقل قوات الأمن الجزائرية المواطنين النيجريين المطرودين من الجزائر في 'قوافل رسمية' إلى قرية أساماكا في النيجر حيث يستفيدون من الدعم المقدم لهم من أجل العودة إلى مجتمعهم الأصلي. أما المهاجرون والمهاجرات من الجنسيات الأخرى، فتتخلى عنهم القوات الجزائرية في وسط الصحراء عند نقطة على الحدود بين النيجر والجزائر تُعرف شعبيًا باسم 'نقطة الصفر'. ويجد هؤلاء المهاجرون والمهاجرات أنفسهم تائهين في الصحراء المترامية، على بعد 15 كم على الأقل من أساماكا، حيث يقع مركز شرطة الحدود، من دون أي وسيلة للحصول على الطعام أو الماء أو المأوى. وتشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن ما يقارب 8,500 شخص مهاجر طُردوا بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2024 عبر قوافل رسمية،[4] بينما أفادت منظمة هاتف إنذار الصحراء أن 14,300 شخص مهاجر طُردوا من الجزائر إلى النيجر بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2024،[5] ويشمل هذا العدد الأشخاص المنقولين في قوافل غير رسمية.

مشاركة المعلومات والتنسيق في إطار الاستجابة

يُسهّل تبادل المعلومات الذي يتسم بالسرعة والشفافية النشر الاستباقي لفرق البحث والإنقاذ. على سبيل المثال، عند إبلاغ الشرطة أو الأفراد في أساماكا عن عمليات طرد، تُرسل منظمة أطباء بلا حدود على الفور فريق بحث يضم ممرضًا ومرشدًا نفسيًا مجتمعيًا ومرشدًا صحيًا (يشمل دوره التواصل المجتمعي والتوعية) في مركبة مُجهزة بأدوية الطوارئ والماء. فتسمح هذه العمليات الاستباقية لمنظمة أطباء بلا حدود باستكشاف مناطق شاسعة في الصحراء بحثًا عن مهاجرين ومهاجرات قد تقطعت بهم السبل أو تاهوا وغير قادرين على الوصول إلى المساعدة. ويُمكن أن يُنقذ هذا الأمر حياة الأشخاص المهاجرين المطرودين، حيث تلقت فرق أطباء بلا حدود بلاغات عن مصادرة أو سرقة ممتلكاتهم الشخصية (منها وثائق الهوية والهواتف المحمولة والأموال) أثناء الطرد. هذا ويتم تقديم الرعاية الصحية إلى الأشخاص المهاجرين المصابين بإصابة خطيرة أو بمرضٍ شديدٍ أينما وُجدوا حتى تستقر حالتهم، ليُنقلوا بعد ذلك إلى أقرب مركز للرعاية الصحية تدعمه منظمة أطباء بلا حدود.

ويستخدم فريق منظمة هاتف إنذار الصحراء دراجات نارية للبحث عن الأشخاص المهاجرين العالقين وإنقاذهم، إذ تمكّنهم الدراجات من الانتشار السريع في الصحراء. وعند اكتشاف مهاجرين منكوبين، يرسل الفريق هذه المعلومات في صورة إنذار إلى المنظمات غير الحكومية الأخرى في أساماكا أو السلطات القريبة التي يُمكنها إنقاذهم أو حشد جهود إنقاذ أكبر، أو كليهما. وعليه، تشكّل سرعة مشاركة الشرطة المعلومات في أساماكا أمرًا أساسيًا لعمليات البحث والإنقاذ المنقذة للحياة في صحراء أغاديز.

ومما يُسهّل مشاركة المعلومات والتنسيق أيضًا تشغيل خطوط المساعدة، وهو نشاط لا تُجرّمه الدولة أو تُعيق عمله. وبدأت منظمة أطباء بلا حدود منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بتشغيل خط معونة مجاني على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للأشخاص المنكوبين على طرق الهجرة. وهو أمرٌ مفيدٌ بشكل خاص للمهاجرين والمهاجرات العابرين عبر النيجر إلى بلدان المقصد، حيث تشيع أعطال وحوادث المركبات التي تنقل المهاجرين، فيظلون عالقين لفترات مطولة في وسط الصحراء. ويُمكن للسلطات أو جهات إنفاذ القانون أو الجيش أو المجتمعات المحلية أو حتى المهاجرين أنفسهم استخدام خط المساعدة لإبلاغ منظمة أطباء بلا حدود بالحالة، وبالتالي رفع مستوى التأهب لبدء عملية الإنقاذ.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز تنسيق وتسهيل عمليات الإنقاذ التي يقودها المجتمع المحلي، والتي تشمل قادة القرى وسائقي المركبات وغيرهم، قدرات الإنقاذ العامة في المنطقة. فهؤلاء المنقذون ليسوا الأقرب إلى المكان الذي قد تتقطع فيه السبل

بالمهاجرين فحسب، بل يعرفون أيضًا كيفية التنقل في الصحراء الشاسعة، كما أنهم على دراية بأي مخاطر قد تطرأ. وبالتالي، تستدعي عمليات الإنقاذ في الصحراء حشد مزيج من الموارد العامة والخاصة مثل الوقود والمركبات والمساعدة والموظفين والمتطوعين، وما إلى ذلك. هذا وتشكّل السلطات النيجيرية وأجهزة إنفاذ القانون والجيش جزءًا لا يتجزأ من العملية ككل؛ حيث تزيل مشاركتها العوائق أو العقبات أمام إرسال الإنذارات، وتعمل على الحفاظ على سلاسة تبادل المعلومات والتنسيق وتعزيزه بين المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة الخاصة والحكومية.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى إثر عمليات الإنقاذ، وبناءً على احتياجات المهاجرين وخططهم بمواصلة الرحلة أو العودة إلى ديارهم، تُوجّه السلطات العسكرية والشرطية و/أو المحلية المهاجرين نحو الجهات الفاعلة والخدمات ذات الصلة في المنطقة. فيتم توجيه الأشخاص الراغبين في العودة إلى ديارهم نحو مراكز العبور التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في أرليت وأغاديز وديركو للتسجيل في برنامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج، بينما يُحال الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية العاجلة إلى مراكز صحية حيث يمكن لجهات فاعلة، مثل منظمة أطباء بلا حدود، تقديم رعاية صحية مجانية تشمل الدعم النفسي الاجتماعي ودعم الصحة العقلية. ونُيسّر المنظمات غير الحكومية، بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون والسلطات المحلية، دفن المهاجرين المتوفين الذين عُثر عليهم ولم يتم تحديد هويتهم بشكلٍ لائق وكريم، والتواصل مع عائلات المتوفين الذين أمكن تحديد هويتهم.

وبعد رحلة مضنية وربما المرور بتجارب تترك أثرها الصادم إلى حين الإنقاذ، قد يجد المهاجرون والمهاجرات أنفسهم مجبرين على اللجوء إلى آليات تكيف سلبية، مما يعرضهم إلى الاستغلال. حتى داخل النيجر، يحصل المهاجرون والمهاجرات الذين يتم إيواؤهم في مراكز العبور التي تديرها المنظمة الدولية للهجرة (إذا سمحت المساحة) على المساعدة والحماية بعد إنقاذهم، لكن غالبًا ما يُترك الآخرون غير القادرين على الإقامة في المركز أو غير الراغبين في العودة لينجوا بمفردهم في طريق المرور. وعليه، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز توفير خدمات الاستقبال الشاملة (خاصةً للأشخاص المهاجرين في النيجر من غير المواطنين)، بما في ذلك الوصول إلى خدمات الحماية، والقنوات الآمنة والقانونية لمواصلة رحلتهم، والاندماج في المجتمعات المضيفة، وفرص التماسك الاجتماعي.

الخطوات المستقبلية

تتعارض تجارب منظمة أطباء بلا حدود في البحث والإنقاذ في صحراء النيجر مع تجاربها في البحر الأبيض المتوسط بشكلٍ ملحوظ. فمنذ عامي 2015 و2016، شهدت فرق منظمة أطباء بلا حدود تراجعًا تدريجيًا من جانب الدول الأعضاء الأوروبية عن أداء واجبها في مساعدة الأشخاص المنكوبين في البحر،[6] واجتمع ذلك التراجع مع نهج يركز على الحدود وإنفاذ القانون بدلًا من جهود إنقاذ الأرواح. وقد أبلغت فرق منظمة أطباء بلا حدود عن ازدياد محاولات عرقلة أنشطة البحث والإنقاذ المدنية في البحر الأبيض المتوسط من خلال عرقلة تبادل المعلومات والتشهير والمضايقات الإدارية وتجريم المنظمات غير الحكومية والناشطين والناشطات.[7] والجدير بالذكر أن القانون رقم 2023/15 المعمول به في إيطاليا، والمعروف باسم مرسوم بيانتيدوسي، قد حد بشدة من المساعدات الإنسانية في البحر. وعلى النقيض من ذلك في النيجر، حتى عندما كان القانون رقم 036/2015 ساريًا، لم تحاول السلطات ولا جهات إنفاذ القانون ولا الجيش عرقلة جهود البحث والإنقاذ أو إعاقتها. وهناك مسؤولية جماعية لتعزيز التنسيق بين الدولة والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، بما فيها المجتمعات المحلية والأشخاص المهاجرون، للحد من الخسائر في الأرواح والمعاناة، وحماية حقوق المهاجرين. وتحقيقًا لهذا الغرض، توصي هذه المقالة بما يلي:

1. تعزيز نطاق عمليات البحث والإنقاذ القائمة على التضامن من خلال تسهيل تبادل المعلومات ودعم جهود الإنقاذ المجتمعية.

في عمليات الإنقاذ البرية كما البحرية، تشكّل عمليات البحث الاستباقية التي تنفذها الجهات الحكومية في إطار إنساني، ويكملها تبادل المعلومات عن المهاجرين المنكوبين بين الدولة

والجهات الفاعلة الخاصة في الوقت المناسب، جزءًا لا يتجزأ من منع الخسائر في الأرواح. وكما في حالة النيجر، يُمكن حشد المجتمعات المحلية والمهاجرين والمهاجرات أنفسهم وتدريبهم وتجهيزهم لتنفيذ أنشطة البحث والإنقاذ بدعم لوجستي وتنسيقي من السلطات والمنظمات غير الحكومية. علاوةً على ذلك، يُمكن توعية المهاجرين والمهاجرات بقضايا مثل طرق الهجرة الأكثر أمانًا ومدى توافر الخدمات، من خلال جهود إشراك المجتمع المحسنة والأكثر استباقية بدعم من المنظمات غير الحكومية، وذلك لتسهيل رحلة أكثر أمانًا بشكل عام.

2. التعامل مع إنذارات الاستغاثة على أنها حالة طوارئ إنسانية، بدلاً من اتباع نهج إنفاذ القانون الذي يركز على أمن الحدود والمراقبة والمنع.

لا يجوز تعريض الأشخاص الذين يتم إنقاذهم من حالات النكبة لمزيد من الضغوط الجسدية والنفسية. ويجب أن يشمل النهج الإنساني في عمليات البحث والإنقاذ استقبالاً ملائمًا، ويعني ذلك توفير المساعدة الطبية الإنسانية وخدمات الحماية بما يتماشى مع الأطر والمعايير القانونية الدولية وبصرف النظر عن الجنسية و/أو الرغبة في العودة من عدمها.

3. على الدول تعزيز وتهيئة بيئة مواتية للبحث والإنقاذ.

على الدول إلغاء تجريم الأنشطة المرتبطة بالهجرة، والتصدي بفعالية للعقبات الإدارية والبيروقراطية التي تعترض أنشطة البحث والإنقاذ المدنية. فتؤدي الأطر القانونية والسياسية التقييدية المتعلقة بالهجرة، المدفوعة بممارسات الاحتواء والردع والطرد، إلى عواقب وخيمة تُديم أنماط العنف برًا وبحرًا.

ملفيكا فيرما

مديرة الشؤون الإنسانية الإقليمية، أطباء بلا حدود

malvika.verma@graduateinstitute.ch

www.linkedin.com/in/malvika-verma-a459259b/

تتوجه الكاتبة بالشكر إلى آيفا نويلسينت على مساهمتها، وإلى كل من ألموديا بويغ وألبيرتو جودرا وديلفين بايس على دعمهم، وإلى منظمة هاتف إنذار الصحراء على الوقت الذي خصصته لمناقشة العمليات في أغاديز.

1. IOM (2023) *Cartographie des mobilités au Niger* *bit.ly/niger-cartographie-mobilites*
2. يشير مصطلح البحث والإنقاذ المدني إلى عمليات الإنقاذ التي تنفذها المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة الخاصة الأخرى، مثل مشغلي المركبات والمجتمعات المحلية وما إلى ذلك.
3. بيانات مستخلصة من التقارير الربعية لمصفوفة تتبُّع النزوح في النيجر التابعة للمنظمة الدولية للهجرة. وتمت الاستعانة بالتقارير التالية لعام 2024: *DTM Niger - Rapport sur les enquêtes individuelles des flux de populations R15 (Janvier - Mars 2024) و R16 (Avril - Juin 2024) و R17 (Juillet – Septembre 2024)*، ولعام 2023، *R11 (Janvier - Mars 2023)*، *R12 (Avril - Juin 2023)* و*R13 (Juillet – Septembre 2023)*. *dtm.iom.int/niger*
4. بيانات مستخلصة من التقارير الربعية لمصفوفة تتبُّع النزوح في النيجر التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، وأهمها التقارير التالية: *R15 (Janvier - Mars 2024)* و*R16 (Avril - Juin 2024)*
5. ‘2024: More than 30,000 people deported from Algeria to Niger’, APS 30th December 2024 *bit.ly/deported-algeria-niger*
6. انظر(ي): ‘MSF Search and Rescue’ *bit.ly/msf-search-rescue*
7. MSF (2023) *“No one came to our rescue”: The human costs of European migration policies in the Central Mediterranean* *bit.ly/msf-no-one-came*

حزم الهجرة: تسليعٌ وخطر على طول ممرات الأمريكيتين

ألبرتو هيرنانديز هيرنانديز وكارلوس س. إيبارا

تعزز حزم الهجرة المسلّعة في ممرات الأمريكيتين المخاطر غير المتكافئة في الأساس، وتجبر المهاجرين والمهاجرات ذوي الموارد المحدودة على سلك طرقاتٍ أكثر خطورة. وعليه، هناك حاجة ملحّة إلى اعتماد سياساتٍ فعالة للتخفيف من أشكال الاستغلال ومنعها على طول هذه الممرات.

شهدت طرقات الهجرة التي تربط أمريكا الجنوبية بالشمالية في السنوات الأخيرة ارتفاعًا مفاجئًا في عمليات العبور غير الموثقة نتيجة الاقتصاد المتزعزع والأزمات السياسية والتغييرات في سياسات الهجرة إلى الولايات المتحدة. وتبرز ثلاثة ممرات رئيسية في هذا السياق، ألا وهي: منطقة دارين والحدود بين المكسيك وغواتيمالا والحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. ويطرح كل ممرٍّ منها مخاطر مميزة وينطوي على اقتصاداتٍ محلية مختلفة ترسم معالم رحلة الهجرة.

تتّسم منطقة دارين، وهي عبارة عن غابة نائية بين كولومبيا وبنما، بنباتاتٍ كثيفة وجبال شديدة الانحدار وأنهر خطيرة. وكانت تُعتبر هذه المنطقة غير قابلة للعبور، إلى أن بات مهاجرون ومهاجرات من أمريكا الجنوبية والكاريبي وأفريقيا وآسيا يمرون بأرضها الخطيرة. فيقوم المرشدون المحليون أو 'الذئاب' ببيع إمدادات البقاء وترتيب مواقع التخييم، في حين تفرض شبكات المجرمين الرسوم وتوجّه التهديدات. وتولّد هذه الدينامية غير المنظمة بيئةً متقلّبةً يمكن أن تتبدّل فيها تكاليف السلامة بصورةٍ عشوائية. وغالبًا ما يسلك المهاجرون والمهاجرات ذوو الموارد المحدودة طرقاتٍ أكثر خطورةً ويواجهون بذلك خطر الإصابة أو السرقة أو الانفصال عن مجموعتهم. فقد تحدّثت إحدى النساء من هايتي عن تجربتها في جمع الأموال لتتمكّن من أخذ 'طريق مختصر'، لتُفرض عليها بعد ذلك رسوم غير متوقعة في وسط طريق العبور.

أما شمالًا فتضم الحدود بين المكسيك وغواتيمالا نقاط تفتيش رسمية من جهة، وممراتٍ غير رسمية على طول نهر سوشياتي من جهةٍ أخرى، كخدمات الطوف مثلًا (مقابل رسم). إلا أن الوسطاء - بما في ذلك مشغلو الطوافات والمسؤولون المحليون - غالبًا ما يطالبون بدفعاتٍ إضافية مقابل هذه الخدمات. ويتعرّض الأشخاص المهاجرون لابتزاز الأموال أيضًا عند نقاط التفتيش الداخلية، ما يستنزف مواردهم ويضعهم في حالة من الدين. ويمكن للوجود العسكري أن يدفع الأشخاص المهاجرين أيضًا إلى خوض طرقاتٍ أكثر خطورةً، بينما تستفيد الشركات المحلية من ذلك عبر بيع الإمدادات الأساسية.

أما على الحدود التي تفصل بين الولايات المتحدة والمكسيك، فيحفز تشديد الإجراءات عند الحدود المهرّبين على التسويق لطرقاتٍ مكلفة 'أكثر أمانًا'. وغالبًا ما يدفع الأشخاص المهاجرون مبالغ إضافية للتأمينات الجزئية، وتختلف تكاليفها بحسب الجنسية أو الثروة المتصورة. ويطغى التسليع على ممرات الهجرة هذه، ويعزز بذلك المخاطر التي تواجهها الفئات الضعيفة ويشدد على الحاجة إلى وضع استراتيجيات عادلة لمعالجة أوجه عدم التكافؤ المضرة.

ويستند بحثنا إلى العمل الميداني الإثنوغرافي، فضلًا عن مراقبة المشاركين وأكثر من 60 مقابلةً. وقد تم إجراؤه منذ عام 2020 وحتى عام 2023 في منطقة دارين كما على الحدود بين المكسيك وغواتيمالا وفي عدد من المواقع في الولايات المتحدة والمكسيك[1]. وقد شارك في المقابلات المذكورة أشخاص مهاجرون وعدد من أصحاب المصلحة المحليين والمسؤولين الحكوميين[2].

ظهور 'حزم الهجرة'

أعاد سوقٌ جديد لـ'حزم الهجرة' رسم معالم تحركات الأشخاص شمالًا على طول هذه الممرات. فعوضًا عن الاعتماد على ترتيبات التهريب الخاصة فحسب، بات عدد أكبر من الأشخاص المهاجرين يشترون مستوياتٍ منظمة من الخدمات التي غالبًا ما يتم تصنيفها بين حزمة أساسية أو حزمة معيارية أو حزمة كبار الشخصيات. وتَعِد هذه الحزم بمستوياتٍ متباينة من الأمان والسرعة والراحة، وتشمل الرحلات المسرّعة على متن السفن عبر الأنهر الخطيرة كما الإمدادات الأساسية كالطعام والخيم وأدوات العناية الطبية الأساسية. حتى

أنها تشمل أحيانًا 'خدمات الحماية' التي تقدّمها أطرافٌ ثالثة، حيث تضمن الأطراف المسلحة المحلية المرور مقابل رسوم إضافية.

ويصوّر المهرّبون الوسطاء المحليون ووكالات السفر غير الرسمية هذه الحزم على أنها شبه أساسية، في إشارةٍ إلى أن دفع مبالغ إضافية يعني التعرّض لمخاطر أقل. وتتم مرافقة الأشخاص المهاجرين الأكثر ثراءً، والقادرين على إبراز إثبات عن توافر الأموال الكافية أو الذين لديهم رعاة ماليون، عبر مساراتٍ أقصر تضم استراحاتٍ منظمة ومناطق مناسبة للتخييم. وقد يَعِد المرشدون بالعبور بأوقاتٍ أكثر أمانًا (كتجنُّب عبور الغابات ليلًا على سبيل المثال) أو بتوفير زوارق لعبور الأنهر بدلًا من الطوافات الهشة. إلا أن العديد من هذه الطرقات 'الحصرية' تعرّض في الواقع الأشخاص المسافرين لمخاطر جسدية شديدة وقد يصادفون المجموعات الإجرامية في أي مرحلة من رحلتهم. فقد أخبرنا أحد الأشخاص المهاجرين من كولومبيا على سبيل المثال بأنه دفع نحو ضُعف السعر الاعتيادي لتقصير رحلته بواقع يومين، ليطلب منه حراس البوابات في نصف الطريق تسديد دفعاتٍ إضافية، رافضين الوفاء بجزء كبير من المنافع 'المميزة' التي وعدوا بها[3].

مخاطر منضّدة وتجارب متباينة

يؤدي تسليع الهجرة إلى توليد رحلاتٍ غير متكافئة تعكس أوجه عدم الإنصاف القائمة في العالم وتعززها. فيواجه الأشخاص القادرون على دفع تكاليف الخدمات المميزة عمومًا تأخيراتٍ أقل ومخاطر أدنى نوعًا ما من السرقة أو العنف. وقد يحصلون أيضًا على تعليماتٍ أكثر وضوحًا حول نقاط التفتيش الواجب تجنّبها، فضلًا عن رحلات نقل أسرع على متن السفن أو الرعاية الطبية الأساسية. وأشارت إحدى النساء المشاركات في المقابلات من فنزويلا سافرت مع طفليها إلى أن 'حزمة كبار الشخصيات' مكّنتها من تجنُّب عدة مناطق نزاع معروفة في منطقة دارين. ولو أنها شعرت بالاستغلال نتيجة دفع رسوم مرتفعة، اعتبرت أن التكلفة الإضافية كانت تستحق العناء، إذ خففت من عرضة طفليها لهذه العناصر وحدّت من احتكاكهم مع المجموعات العنيفة المحتملة[4].

في الموازاة، يتحمّل الأشخاص المهاجرون من ذوي الموارد الأدنى الظروف الأكثر قساوةً على الإطلاق، إذ يسيرون في الغابات النائية ويعبرون الأنهر في الليل من دون المعدات المناسبة أو الملابس أو الأحذية اللازمة ويعتمدون على شبكات التهريب الأقدم التي لم تعد تضمن العبور الآمن. وقد يكون من المرجح أكثر أن يعتمدوا على المعلومات الخاطئة الواردة على منصات التواصل الاجتماعي أو على الشائعات المتناقلة بين الأشخاص على طول الطريق. وفي حال نفاذ الأموال التي يحملونها، فيصبحون بذلك أكثر عرضةً أيضًا للتعرض للابتزاز المحلي، بما في ذلك على يد المسؤولين الفاسدين الذين يطالبون بالرشوة عند نقاطٍ عدة.

هذا وتواجه النساء اللواتي يسافرن بمفردهن أو مع أطفالهن مخاطر مضاعفة، وخصوصًا في المناطق المعزولة التي لا تضم ملاجئ رسمية. فقد أفاد بعض الأشخاص المشاركين في المقابلات بأن بعض مجموعات التهريب تطلب من النساء دفع 'رسوم تأمين' إضافية لصدّ الاعتداء الجنسي، ما يشكّل طبقةً أخرى من الاستغلال. وقد وصف القاصرون والقاصرات غير المصحوبين، ومعظمهم من المراهقين والمراهقات الهاربين من العنف أو الفقر المدقع، كيف أنهم ينضمون إلى المجموعات شبه المنظمة من أجل الحماية المتبادلة، غير أنهم يتعرضون مع ذلك لخطر الاختطاف والعمل الاستغلالي في حال لم يتمكنوا جسديًا من مواكبة المجموعة أو من دفع رسوم العبور اللازمة.

ويعمد بعض المهرّبين إلى تصنيف الأشخاص المهاجرين بحسب الجنسية أو الثروة المتصورة، فيعرضون على الأشخاص من أمريكا الجنوبية الناطقين باللغة الإسبانية رسومًا مختلفة قليلًا عن تلك المعروضة على الأشخاص المهاجرين من هايتي أو أفريقيا. وقد أبلغ العديد من المهاجرين من هايتي وأمريكا الوسطى في الأراضي الحدودية الفاصلة بين المكسيك وغواتيمالا عن أنه تم توجيههم نحو الطرقات الأطول والأقل أمانًا نتيجة افتراض المهرّبين أنهم كانوا يملكون أموالًا محدودة. وإلى جانب إضفاء طبقة من التمييز العنصري والاقتصادي، تجبر هذه الممارسة الأشخاص الأكثر فقرًا على سلك طرقاتٍ يسود فيها كل من السرقة أو الاعتداء أو التخلي بشكلٍ أكبر. ومن خلال تعزيز الهرمية الاجتماعية، يضمن قطاع الهجرة المسلّع أن تطال المخاطر الأكثر قسوةً الأشخاص ذوي الخيارات الأقل.

الأثر المترتب على إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية وجهود الإنقاذ

تحاول الوكالات الإنسانية والمنظمات المحلية تقديم الإغاثة في هذه الممرات، إلا أن ممارسات التهريب متعددة المستويات تعقّد قدرتها على الوصول بشكلٍ كبير. فغالبًا ما يتجنّب الأشخاص المهاجرون الذين يدفعون مبلغًا إضافيًا الطرقات الرسمية، ويحتمون في مواقع اختباء لا يمكن لمجموعات المساعدة الوصول إليها. في الموازاة، قد يتشتت الأفراد الأقل ثراءً عبر

المسارات النائية أو يُرغمون على البقاء لفتراتٍ طويلة في مدن حدودية خطيرة، ما يصعّب تقديم المساعدة الإنسانية بصورةٍ متّسقة.

وقد تبيّن للأشخاص المتطوّعين في أماكن مثل نيكوكلي في كولومبيا وتاباتشولا في المكسيك أن التغيير المستمر لطرقات الترهيب يعيق قدرتهم على تقديم الخدمات الأساسية مثل المساعدة الطبية والإمدادات الغذائية. هذا ويحدّ الاعتماد على المسارات السرية من إمكانية تنفيذ التدخلات السريعة في حالات الطوارئ. ففي منطقة دارين على سبيل المثال، يتعرّض الأشخاص الذين ينحرفون عن المسارات القائمة من أجل تجنُّب رصدهم لخطر أكبر للاختفاء أو الإصابة من دون أي أمل للإنقاذ السريع. وعليه، لا يعرّض تسليع العبور الأشخاص المهاجرين الأكثر فقرًا للأذى فحسب، بل يقوّض أيضًا جهود المساعدة الإنسانية من خلال تعزيز التجزئة الفئات الضعيفة وإهمالها.

دور وسائل التواصل الاجتماعي

يوفر الاتصال الرقمي حبل النجاة للعديد من الأشخاص المهاجرين من خلال تقديم تحديثات فورية حول نقاط التفتيش العاملة على سبيل المثال، ومناقشة التغييرات الجديدة في السياسات، وتقديم النصائح للسكن الأكثر أمانًا أو المساعدة القانونية. إلا أن هذه البيئة تغذي أيضًا عملية تسليع الهجرة. فتشكّل المنتديات الإلكترونية ومجموعات الدردشة على تطبيق "واتساب" والحسابات على تطبيق "تيك توك" والصفحات على موقع "فيسبوك" مساحةً إعلانيةً ضخمةً للمهرّبين الذين يروّجون لـ'عروضٍ محدودة' أو 'حزم هجرة' شاملة. ويقدّم بعض هؤلاء المهرّبين أنفسهم على أنهم متطوّعين في العمل الإنساني، ليعودوا ويطلبوا رسومًا باهظة بعد أن يكسبوا ثقة الأشخاص المهاجرين.

ويقوم بعض الشخصيات المؤثرة عبر الإنترنت أو على موقع "يوتيوب" تحديدًا بتصوير رحلات الهجرة على أنها رحلات ساحرة من خلال عرض مشاهد جميلة عن اجتياز الأنهر أو تسلُّق الجبال الاستوائية، مع حجب المصاعب الشديدة التي تشكّل الواقع الشائع، وذلك سعيًا لزيادة عدد مشاهدات المحتوى. ويمكن لهذا التصوير المنسّق أن يضلّل الأشخاص المهاجرين المحتملين، وأن يجعلهم يسيئوا تقدير التكاليف المحتملة (المالية والشخصية) ويعلّقوا آمالًا كاذبة حول معدلات نجاح الهجرة عبر طرقاتٍ معينة.

إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي تبقى أداةً قويةً للتنظيم الشعبي. فتستخدم المنظمات غير الحكومية والأشخاص المدافعين عن المهاجرين تطبيق "تلغرام" أو "واتساب" لمشاركة التحذيرات حول مجموعات الابتزاز المالي المعروفة أو السلطات المحلية المجرّدة من المبادئ الأخلاقية. هذا ويحتفظ بعض الصفحات التي يديرها الأشخاص المتطوّعون عبر موقع "فيسبوك" في بعض المدن الحدودية على قوائم تحذّر من 'الأطراف الفاعلة السيئة' وتشجّع الأشخاص المهاجرين على الإبلاغ عن الممارسات الاستغلالية بشكلٍ فوري. وتشكّل هذه الجهود الجماعية شكلًا هشًا وإنما ضروريًا من أشكال حماية المستهلك. إلا أن غياب الإلمام الرقمي لدى بعض الفئات المهاجرة، إلى جانب الحواجز اللغوية أو الاتصال المحدود بشبكة الإنترنت، يمكن أن يعرّض الكثيرين لخطر تصديق الإعلانات المضللة. وفي نهاية المطاف، تعكس المنصات الرقمية التعقيدات الأوسع نطاقًا التي تتّسم بها ممرات الهجرة، إذ تسمح بالتضامن كما الاحتيال، والتمكين كما الاستغلال.

الممارسات الجيدة والسيئة

تحاول عدة مبادرات محلية وشعبية التخفيف من حالات الاستغلال على طول هذه الممرات. ففي تاباتشولا على سبيل المثال، ظهرت 'اقتصادات مراعية' يقودها الأشخاص المهاجرون، حيث تنظّم النساء الهايتيات مطابخ أهلية تقدّم الوجبات وتشارك المعلومات. فمن خلال جمع الموارد والمعارف، يخفف الأشخاص المهاجرون من اعتمادهم على الخدمات المكلفة التي يديرها المهرّبون. وتوزّع المنظمات غير الحكومية المحلية والمجموعات الكنسية الإمدادات الأساسية وتقدّم النصائح حول كيفية التعامل مع نقاط التفتيش الإقليمية، ما يخفف من عرضة الأشخاص المهاجرين للضمانات الكاذبة.

إلا أن التدخلات لا تسير دائمًا بحسب الخطة. فغالبًا ما تدفع القوات العسكرية المنتشرة على الحدود بين المكسيك وغواتيمالا، والرامية إلى تعطيل عمل المهرّبين، الأشخاص المهاجرين إلى سلك طرقاتٍ أقل شيوعًا وأكثر خطورة. كما أن ارتفاع عدد نقاط التفتيش يرفع الرسوم التي يتقاضاها المهربون ويعمّق الاعتماد على الطرقات المخفية. وعلى النحو نفسه، يؤدي بعض الإعلانات السياسية رفيعة المستوى، بما في ذلك الاتفاقات العابرة للحدود الرامية إلى ردع الحركة غير النظامية، إلى تعزيز الطلب بصورةٍ غير مقصودة من خلال تقييد المسارات المنظمة والأكثر أمانًا. ويمكن لهذه التدابير، ولو أنها قد تنبع من نيةٍ طيبة، أن تُفاقم المشاكل نفسها التي تسعى إلى حلها.

أما في منطقة دارين، فتبرز بعض البرامج التجريبية الواعدة الرامية إلى تنظيم المرشدين المحليين وضمان تحديد الأسعار. فمن خلال إصدار أوراق الاعتماد وتوحيد

تكاليف الخدمات، يحدّ القادة المجتمعيون من الابتزاز المالي ويحمون الأشخاص المهاجرين من الوسطاء المشبوهين. إلا أن هذه التدابير تتطلب المراقبة المتواصلة لمنع الاستيلاء عليها من الشبكات الجرمية.

وعليه فإن الدرس الأساسي واضح. يمكن لعمليات الإنفاذ الجزئي للقانون أو القمع الشامل للمهاجرين أن تولّد عن غير قصد استراتيجياتٍ جديدة للتهريب، ما يلحق الضرر الأكبر بالأشخاص المهاجرين الأكثر فقرًا. بدلًا من ذلك، يجب أن تدمج السياسات والممارسات الجهود التي تقودها المجتمعات المحلية، وأن تعطي الأولوية لخيارات العبور الآمن وتشمل آليات المراقبة الشفافة. فيمكن لنهجٍ مماثل أن يخفف من الاستغلال بدلًا من نقله ببساطةٍ إلى مناطق أكثر خطورة.

تأمّلاتٌ وتوصيات

تؤكد أبحاثنا أن الهجرة عبر ممرات مثل منطقة دارين والحدود الفاصلة بين المكسيك وغواتيمالا تسير بحسب منطق السوق بشكلٍ متزايد، وتعرّض بذلك الأشخاص المهاجرين ذوي الموارد المنخفضة إلى مخاطر أكبر. وفي هذا السياق، تسمح وسائل التواصل الاجتماعي بالتصفُّح الآني، إلا أنها تسهّل أيضًا عمليات المتاجرة. أما الاقتصادات المحلية، التي غالبًا ما تتداخل مع شبكات التهريب، فتولّد أسواقًا موازيةً للإمدادات الأساسية و'الطرقات الأكثر أمانًا'.

ويجب أن تتّسم التدخلات السياسية بالواقعية إزاء الدور الذي تؤديه المصالح الجرمية، وأن تعالج واقع أن عددًا كبيرًا من سبل العيش المحلية بات يعتمد على اقتصاد الهجرة. فبدلًا من تنفيذ أعمال القمع واسعة النطاق التي تدفع الأشخاص المهاجرين نحو الخطر بشكلٍ أكبر، يمكن لآليات الإشراف المتحفظة أن تركز على رصد الاستغلال المستمر والمعاقبة عليه (بما في ذلك على يد المسؤولين الحكوميين) من دون معاقبة المؤسسات المجتمعية ضيقة النطاق. وعلى التنسيق الإقليمي أن يمارس الضغط من أجل تعزيز التسعير الأكثر عدلًا والقنوات الآمنة والقابلة للتنبؤ، وإن كانت شبه غير رسمية، بدلًا من إجبار الأشخاص المهاجرين على سلك الطرقات التي تسيطر عليها المجموعات الجرمية.

ويمكن أن تشمل التدخلات الإنسانية شراكات انتقائية ومراعية للنزاعات مع أطراف فاعلة محلية مدروسة لا تستفيد بصورةٍ مباشرة من تكتيكات التهريب الخطيرة. وسيساهم إنشاء نقاط إحالة محايدة بعيدًا عن مراكز التهريب السائدة - ودعم هذه النقاط بعياداتٍ متنقلة أو بالخدمات القانونية - في التخفيف من الاعتماد على 'الحزم' الاستغلالية. وقد يتطلب بناء الثقة المحلية اعتماد أساليب خلّاقة ومتكتّمة تحمي السكان من انتقام المجموعات الجرمية المنظمة. وقد تنظر الأبحاث المستقبلية في كيفية تغيير الاعتماد المحلي على الدخل المرتبط بالتهريب من خلال تطوير سبل بديلة لكسب الرزق، إلى جانب إجراء دراسة أكثر تعمقًا حول أثر المعلومات الخاطئة المنشورة عبر الوسائل الرقمية على قرارات الأشخاص المهاجرين.

ألبرتو هيرنانديز هيرنانديز
أستاذ باحث (Profesor-Investigador)
كلية الحدود الشمالية
(El Colegio de la Frontera Norte) في المكسيك؛
جامعة جبال الأنديز
(Universidad de los Andes) في كولومبيا
ahdez@colef.mx
bit.ly/google-scholar-hernandez-hernandez

كارلوس س. إيبارا
باحث في شؤون المكسيك (Investigador x México)
الأمانة العامة للعلوم والإنسانيات والتكنولوجيا والابتكار
في الحكومة المكسيكية (Secretaría de Ciencia,
Humanidades, Tecnología e Innovación)؛ مدرسة
أنثروبولوجيا وتاريخ شمال المكسيك
(Escuela de Antropología e Historia del Norte de México)
samuel.ibarra@secihti.mx
bit.ly/google-scholar-ibarra

1. Hernández A and Ibarra CS (2023) 'Navegando Entre Dominación y Empatía: Desafíos Éticos y Metodológicos en la Investigación del Corredor Migratorio del Tapón del Darién', *Tramas y Redes*, 5:29–46
2. حصلنا على الموافقة المستنيرة وأعطينا الأولوية لسرية الهوية وأجرينا تأملاتٍ متواصلة حول انحيازنا الشخصي.
3. Cruz-Piñeiro R, Hernández Hernández A, Ibarra CS (2024) 'Commodifying Passage: Ethnographic Insights into Migration, Markets, and Digital Mediation at the Darién Gap and Mexico–Guatemala Border', 2166-*International Migration Review*, 58 (4): 2141
4. Zepeda B, Carrión F, Enríquez F (Eds) (2022) *Latin America's Global Border System: An Introduction*, Routledge

شبكات مليئة بالاحتمالات: رحلات من الشرق الأوسط إلى الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة

هومان عليايى

يضطرّ الأفراد من الشرق الأوسط الذين يحاولون الوصول إلى الولايات المتحدة إلى عبور أراضٍ ذات تضاريس متنوعة، إلى جانب مواجهة تحديات بيروقراطية ومخاطر الفساد وأنظمة تأشيرات متغيرة. استجابةً لذلك، طوّر سماسرة الهجرة شبكات ديناميكية لتسهيل تنقل الأفراد، منها شبكات نظامية وأخرى غير نظامية.

نقطة الذروة في رحلة الهجرة عبر الأمريكيتين: الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة. حقوق الصورة: غريغ بولا، موقع "أنسبلاش" (Unsplash)

يرسم البيان التالي الصادر عن أحد سماسرة الهجرة في إسطنبول صورةً واضحةً عن اتجاه ناشئ يخوض فيه الأشخاص المهاجرون رحلات طويلة تنقلهم من إيران والعراق وأفغانستان وتركيا إلى الأمريكيتين:

تبلغ التكلفة 17 ألف دولار أمريكي وتشمل تزويد الشخص المهاجر بتأشيرات دخول إلى البرازيل ونيكاراغوا. ويسافر الشخص إلى البرازيل ومن ثم ينتقل جوًا إلى نيكاراغوا. ومن ثم يمر عبر هندوراس وغواتيمالا والمكسيك إلى أن يصل إلى حدود الولايات المتحدة بعد حوالي شهر من التنقل. وهذه الرحلة هي أكثر أمانًا لأنها تجنبه المرور عبر كولومبيا أو بنما. نستطيع أيضًا أن نساعده في إجراءات طلب اللجوء مقابل تكلفة إضافية. فنحن نخطط لكل الاحتمالات.

في حين أن السياسات لطالما ركزت على الهجرة القسرية من الشرق الأوسط إلى أوروبا، أدى تشديد الرقابة على حدود القارة الأوروبية وخفض الميزانيات المخصصة لعمليات إعادة التوطين

الرسمية إلى توجه عدد كبير من المهاجرين إلى أمريكا الشمالية. نتيجةً لذلك، ازداد عدد المهاجرين من الشرق الأوسط الذين يصلون إلى الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.

يسعى هذا المقال إلى إظهار أهمية فهم طرقات الهجرة على أنها شبكات ديناميكية مليئة بالاحتمالات القانونية والجغرافية، عوضًا عن كونها مسارات جغرافية ثابتة[1]. فلا يبرز الوضع 'القانوني' كعنصر ثابت معاكس للوضع 'غير القانوني'، بل ينشأ هذان الوضعان ضمن نطاق تسلسلي متغير ترسم معالمه القوانين والسياسات والسياقات الاجتماعية. وما إطلاق المهاجرين والميسرين تسمية 'اللعبة' على هذه العملية عوضًا عن تسمية 'التهريب' سوى خير دليل على هذه المرونة، إذ يعكس ذلك التفاعل والتبادل بين مختلف الأوضاع القانونية ومتطلبات التأشيرات وعمليات صنع القرارات الاستراتيجية ضمن سلطات قضائية متعددة.

ويتميز كل نوع من الرحلات والاتجاهات في النظام بفئته الخاصة. فعلى سبيل المثال، يشير مصطلح *'خودانداز'* (ويعني 'اللعبة ذاتية التوجيه' باللغة الفارسية) إلى المشي عبر الغابات والجبال، بينما يشير مصطلح 'لعبة التاكسي' إلى استخدام السيارات لعبور الحدود ومصطلح 'لعبة السفن' إلى استخدام السفن و'لعبة الشرطة' إلى ضرورة تنسيق الإجراءات مع سلطات الحدود و'لعبة التذاكر' إلى استخدام القطارات أو الحافلات. ويشارك البعض أيضًا في 'لعبة الجو' باستخدام مستندات مستعارة أو مزورة للسفر جوًا مباشرةً إلى وجهاتهم النهائية. وفي هذا الصدد، تساهم المعلومات التي يتم تشاركها عبر وسائل التواصل الاجتماعي في تحديد السفارات الأقل صرامةً ونقاط التفتيش التي تطلب رشاوى محدودة، ما يسمح للأشخاص المهاجرين بالتخطيط لمسارات لا تكون نظامية تمامًا ولا غير مشروعة تمامًا.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل، أي من الحصول على التأشيرة إلى عبور الحدود وتقديم طلبات إذن الإقامة، يتأرجح الأفراد بين أشكال التنقل المعترف بها وتلك غير المعترف بها، وهي أشكال نادرًا ما تعكسها الثنائيات السائدة مثل نظامي وغير نظامي أو مهاجر(ة) ولاجئ(ة). لا بل تعتمد كل مرحلة انتقالية على فهم ممارسات إنفاذ القانون المحلية وأوجه التشابك الدبلوماسية والتغيرات غير المتوقعة في السياسات. فقد تصبح المستندات التي يحصل عليها الفرد بشكلٍ قانوني بلا فائدة في حال تغيّرت فجأة القواعد المعمول بها عند نقاط التفتيش أو إذا اعتبر أحد المسؤولين أن هذه الوثائق ليست صالحة.

لذلك، يحاول السماسرة الاضطلاع بدور جهات قادرة على التعامل مع مختلف الاحتمالات القانونية والجغرافية وتستطيع إيجاد حلول تبقي عملاءها ضمن نطاق القانون، أو على مقربة منه بقدر الإمكان. ولا تتمثل خبرتهم في الحفاظ على ممرات ثابتة، بل في فهم الأطر القانونية المتغيرة والتكيف مع تبدلها، والتنبؤ بالتغيرات التي ستطرأ على سياسات إصدار التأشيرات وأنماط إنفاذ القانون والعلاقات الديبلوماسية، وكلها عوامل قد تؤدي إلى إغلاق مسارات معينة أو فتح مسارات أخرى. وليس من المفاجئ في هذه الحالة أن يُطلق على هذا النظام الاستراتيجي اسم 'اللعبة'، إذ يتوجب على الأفراد أن يتعلموا قواعد اللعبة وأن يكونوا على استعداد للارتجال والتكيف في حال تقييد الضوابط ولتبديل خططهم عند نشوء فرص جديدة.

تعبر طرق الهجرة من الشرق الأوسط إلى الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة مسارات قانونية معقدة ونادرًا ما يمكن التوقع بها. فعوضًا عن اتباع مسار خطي محدد سابقًا، يتوجب على الأشخاص المهاجرين الانتقال بين طبقات متعددة من البيروقراطية والفساد وأن يتعاملوا مع أنظمة متغيرة لإصدار التأشيرات. وفي حين أنه لا يمكن لأي مخطط أن يعكس تمامًا عدد المسارات المحتملة، ظهرت بعض الممرات التي تشكل مثالاً عن الطرق التي يستخدمها الأشخاص المهاجرون من الشرق الأوسط للوصول إلى الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة مرورًا بأمريكا اللاتينية.

البرازيل كنقطة دخول رئيسية

تشكل البرازيل بالنسبة للعديد من الإيرانيين النقطة الأولى للدخول قانونًا إلى أمريكا اللاتينية. وبما أن الحصول على تأشيرة سياحية إلى البرازيل ليس مضمونًا، يلجأ الكثير منهم في طهران أو إسطنبول إلى سماسرة الهجرة للمساعدة. ويساعدهم هؤلاء السماسرة على جمع البيانات المالية وغيرها من

المستندات التي يحتاجونها، كما يزودونهم أحيانًا بمخطط مزور للرحلة كي يتمكنوا من استيفاء متطلبات الحصول على تأشيرة. ولكن لا تضمن هذه التحضيرات حتى قبول الطلب، إذ يستطيع المسؤولون رفض طلب التأشيرة إذا اعتبروا أن خطر انتقال المسافر(ة) إلى الولايات المتحدة أو كندا مرتفعٌ جدًا. أما في الحالات التي تُمنح فيها التأشيرة، فيصل الشخص المهاجر إلى ساو باولو ويدخل المدينة استنادًا إلى تأشيرة سياحية قانونية تسمح له بالإقامة في البلاد لمدة محدودة. غير أن الأشخاص المهاجرين يبدؤون بشكلٍ شبه مباشر بمحاولة السفر شمالًا، فيعرّفهم السماسرة على ميسرين محليين يساعدونهم على إكمال ترتيبات السفر برًا عبر القارة، ويكون ذلك عادةً باستخدام الحافلات. في هذا السياق، تتمثل إحدى الطرق الشائعة في الانتقال من ساو باولو إلى البيرو، إذ يمكن تأمين إذن عبور قصير الأمد يمتد من 5 إلى 10 أيام عند نقاط التفتيش الحدودية، علمًا أن سهولة الحصول على هذه الأذونات متفاوتة. ولقد أفاد الأشخاص المهاجرون عن تعرضهم لمحاولات ابتزاز متكررة عند نقاط التفتيش في البيرو، حيث يُطلب منهم غالبًا تقديم الرشاوى لمتابعة رحلتهم. وفي هذا الصدد، يمكن أن تشمل 'لعبة الشرطة' توجيهات محددة أو أغراض رمزية يقدمها الميسرون. على سبيل المثال، أفاد أحد الأشخاص المهاجرين تم إجراء مقابلة معه في إطار هذا المقال أن أحد الميسرين أعطاه ورقة "ملك البستوني" من أوراق اللعب، وهي إشارة إلى مسؤول الحدود لتسهيل التعاملات أثناء التحقق من مستندات المهاجر(ة). وينتقل معظم المسافرين بعد البيرو إلى كولومبيا، ويلتقي العديد منهم في مدينة نيكوكلي على الساحل الشمالي في كولومبيا، وهي تعتبر نقطة انطلاق لعبور خليج أورابا والاقتراب من منطقة دارين.

طريق فنزويلا

في حين أن البرازيل لا تزال بوابة الدخول الرئيسية إلى القارة، يمكن أيضًا استخدام فنزويلا كنقطة عبور بالنسبة للأفراد الآتين من الشرق الأوسط، ولا سيما من إيران، إذ ساهمت الشراكة الدبلوماسية بين البلدين في تشجيع الحكومة الفنزويلية على اعتماد إجراءات معتدلة نسبيًا لإصدار التأشيرات للمواطنين الإيرانيين. فينطلق الأشخاص المهاجرون من كاراكاس ويتوجه بعضهم غربًا إلى ماراكايبو ليبدؤوا رحلتهم إلى الشمال برًا. غير أن عبور فنزويلا على هذه الطريق يتطلب المرور بثماني إلى تسع نقاط تفتيش أمنية، ويقدم الميسرون توجيهات إلى الأشخاص المهاجرين لعبورها. وبمجرد وصول الشخص المهاجر إلى حدود كولومبيا، يعبر الحدود سيرًا على القدمين لحوالي 500 متر لأنه لا يمكن استقلال حافلة أو تاكسي. ومن ثم يتوجب على الشخص المهاجر التوجه إلى محطة الحافلات وأن يدفع مبلغًا مسبقًا إلى سائق الحافلة مقابل العبور. ويجب أن يبقى على متن الحافلة حتى عند المرور عبر مختلف نقاط التفتيش ولا يمكنه النزول من الحافلة لأنه لا يملك الوثائق الضرورية. ولكن بعد وصوله إلى وجهته، ينضم الشخص المهاجر إلى المهاجرين القادمين من البرازيل ويستعدون جميعهم لعبور منطقة دارين.

من أفغانستان إلى البرازيل بتأشيرات إنسانية

يتبع المهاجرون الأفغانيون مسارًا مختلفًا يبدأ مع مبادرة البرازيل لإصدار تأشيرات إنسانية، وهي عبارة عن برنامج أُطلق في عام 2021 بعد أن استعادت حركة طالبان السلطة على البلاد. تجدر الإشارة إلى أن أغلب المواطنين الأفغانيين المقيمين في إيران أو تركيا ينتظرون صدور قرار في طلبات اللجوء الخاصة بهم أو يملكون صفة اللاجئ، ما يسمح لهم بالإقامة في هذين البلدين والتقدم إلى برنامج التأشيرة الإنسانية في السفارة البرازيلية. وتخولهم هذه التأشيرة الدخول إلى البرازيل قانونًا، ويكون ذلك عادةً من خلال ساو باولو. إلا أن العديد منهم يعتبر البرازيل نقطة عبور وليس وجهة نهائية ويسعون إلى السفر شمالًا. تبدأ هذه الرحلة نحو الشمال في ريو برانكو، وهي مدينة تقع على الحدود مع البيرو. يستقل هؤلاء الأشخاص المهاجرون الحافلات ويسافرون عبر البيرو، ويتوقف العديد منهم في كوزكو، قبل السفر جوًا من ليما إلى تومبيس، وهي مدينة بالقرب من الحدود مع الإكوادور. تستمر الرحلة بعد ذلك برًا عبر الإكوادور ويمكن إكمالها في غضون يوم أو يومين حتى الوصول إلى كولومبيا. وفي كولومبيا، يستقل الأشخاص المهاجرون حافلةً إلى كالي في رحلة تستغرق 24 ساعة تقريبًا، ومن ثم ينتقلون إلى نيكوكلي. في هذا المرحلة، غالبًا ما ينضم المهاجرون

الأفغانيون إلى سائر المهاجرين الذين يحاولون عبور منطقة دارين.

عبور منطقة دارين: ثلاثة خيارات

منطقة دارين هي عبارة عن غابة كثيفة خالية من الطرقات تصل بين كولومبيا وبنما وتشكل الجسر البري الوحيد الذي يربط بين أمريكا الجنوبية والشمالية. يواجه المهاجرون عادةً ثلاثة خيارات لعبور هذه المنطقة. يتمثل الخيار الأول في تجنب الغابة كليًا والسفر جوًا من البرازيل إلى نيكاراغوا في حال كانوا يحملون تأشيرة دخول إلى كل من البلدين. ولكن نادرًا ما تصدر السلطات في نيكاراغوا فعليًا تأشيرات دخول للمواطنين الآتين من بلدان محددة في منطقة الشرق الأوسط. نتيجةً لذلك، لا يتوفر هذا الخيار إلا للأفراد الذين يمكنهم الحصول على خدمات تسريع عملية الموافقة على التأشيرة، والتي يوفرها السماسرة الذين تربطهم علاقات بأصحاب النفوذ. وحتى في هذه الحالات، تشكل التكاليف الباهظة لتذاكر الطيران عائقًا أمام الكثيرين.

الخيار الثاني هو الأقل تكلفةً لكنه الأصعب من الناحيتين الجسدية والعاطفية، وهو عبور منطقة دارين على القدمين. يطلق الميسرون على هذا الخيار اسم 'اللعبة ذاتية التوجيه' ويزودون بموجبها المهاجرين بالمعدات التي يحتاجونها للسير بين النباتات الكثيفة وعبور الأنهر الخطيرة والهرب من عصابات المجرمين.

أما الخيار الثالث، فيُعنى بسياسة 'التدفق المضبوط' التي وضعتها بنما لإدارة المهاجرين المتوجهين من أمريكا الجنوبية شمالاً. يفرض هذا البرنامج على المهاجرين التسجيل لدى السلطات البنمية وتزويدها ببياناتهم البيومترية بعد عبورهم منطقة دارين مشيًا. ويُنقلون بعد ذلك إلى أماكن إقامة مؤقتة في محطة استقبال المهاجرين (Estación Temporal de Recepción Migratoria) ويستند هذا البرنامج في جوهره إلى نظام نقل إلى كوستاريكا منظم بالحافلات وتشغّله شركات خاصة بالتعاون مع السلطات البنمية. وفي حين تم تصميم البرنامج ليقدم بديلًا آمنًا عن طرق الهجرة غير النظامية، لا يزال يواجه عددًا من العوائق الكبيرة. على سبيل المثال، تنطلق حوالي 40 إلى 60 حافلة يحمل كل منها 50 مهاجرًا كل يوم في أوقات الذروة. ومع ذلك، تعتبر هذه القدرة الاستيعابية المقدرة بنحو 2,000 إلى 3,000 شخص في اليوم غير كافية مقارنةً مع الضغط على طلب العبور الذي وصل إلى 81,000 شخص في آب/أغسطس 2023 وحده[2].

المكسيك: المرحلة الأخيرة

بعد أن يصل الأشخاص المهاجرون إلى المكسيك، يستعدون لخوض المرحلة الأخيرة من رحلتهم. ويتوفر أمامهم مساران: الأول هو اتباع مسار شبه قانوني يشمل الحصول على إذن دخول إنساني (Forma Migratoria Múltiple أو FMM). يقدم المهاجرون عادةً طلبات الحصول على هذه الأذونات في مكتب الهجرة في تاباتشولا بالقرب من حدود غواتيمالا، علمًا أن إنجاز الإجراءات يستلزم دفع رسوم تتراوح بين 150 و200 دولار أمريكي وقد يستغرق إما أيام وإما أسابيع بسبب ضغط الطلب. ويسمح إذن الدخول الإنساني للشخص المهاجر بالسفر ضمن حدود الدولة بالحافلة أو الطائرة بهدف الوصول إلى المدن على الحدود الشمالية. أما المسار الثاني، فيتألف من تحركات غير نظامية تمامًا ييسّرها المهربون، وهو أكثر تكلفةً إذ يتطلب دفع 800 إلى ألف دولار أمريكي أو أكثر. غالبًا ما يسافر المهاجرون الذين يختارون هذا المسار بسيارات خاصة أثناء الليل ويسلكون طرقات نائية لتجنب اكتشاف السلطات وجودهم. وبغض النظر عن المسار الذي يختاره المهاجرون، يتوجب عليهم جميعًا المرور عبر نقاط تفتيش ومراكز شرطة متعددة. بالتالي، غالبًا ما يتم ابتزاز المهاجرين والضغط عليهم لدفع رشاوى تتراوح بين 10 و50 دولار عند كل نقطة تفتيش، حتى في الحالات التي يحمل فيها المهاجر إذن دخول رسمي.

الحاجة إلى تطوير استجابات أكثر دقة

عند إجراء المقابلة مع سمسار الهجرة في إسطنبول في منتصف عام 2024، كانت تكلفة السفر من إيران إلى الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة حوالي 17 ألف دولار أمريكي، لكنها ارتفعت إلى 22 ألف دولار بحلول أوائل عام 2025. يعود هذا الارتفاع الكبير في التكاليف إلى تشديد الإجراءات على الحدود وتزايد الخطاب السياسي الداعي لإنفاذ قوانين أكثر صرامةً، ما يعكس نمطًا متكررًا: وهو أن تشديد الإجراءات لا يؤدي إلى وقف الهجرة بل

إلى ارتفاع الأسعار وتزايد المخاطر وتعزيز الاعتماد على العمليات غير المشروعة. كما تستوجب هذه التغيرات في بنية التكاليف من الميسرين إعادة تكييف مقاربتهم باستمرار للتنسيق بين مختلف الاحتمالات القانونية والجغرافية. وفيما تُغلَق بعض المسارات أمامهم بسبب تشديد متطلبات الحصول على تأشيرة إلى البرازيل أو تعزيز إنفاذ القانون في منطقة دارين، يرسم الميسرون مخططات جديدة تضم مجموعةً محدثةً من المستندات والتحركات غير المشروعة. بالتالي، لا تتألف 'اللعبة' من مجموعة تكتيكات فحسب، بل تكون عبارة عن استجابة نظامية إلى الهيكلية المتغيرة لضبط الحدود، بحيث يؤدي كل تقييد جديد يتم فرضه إلى تركيبة جديدة من التأشيرات والأذونات ومسارات العبور غير الرسمية.

بعبارات أخرى، لا تكون 'طريق' الهجرة عبارة عن خط بسيط يُرسم على الخارطة، بل تنقسم إلى مراحل انتقالية متعددة. وقد يبدأ البعض رحلته باستخدام مستندات صالحة في بلد ما ليخسر وضعه النظامي بعد عبور حدود غير منظمة أو يحصل مجددًا على إذن قصير الأمد تنتهي صلاحيته مع تغير السياسات. وتعني هذه الظروف أن البقاء على قيد الحياة أو الموت خلال هذه الرحلات يعتمد على النجاح في التكيف مع الأراضي والتضاريس والأطر القانونية المتغيرة. كما يشير القبول بأن 'اللعبة' مبنية على أشكال متأرجحة من الأوضاع القانونية إلى ضرورة إعادة تصور حوكمة الهجرة. ففي حين أن نُهُج السياسات الحالية، على غرار تلك التي نراها في الأمريكيتين وأوروبا، تركز على تشديد إنفاذ القانون على طول طرق محددة مسبقًا، تبيّن هذه الدراسة أنه يجب اعتماد مقاربات تكون ديناميكية أكثر ومنسقة بشكلٍ أفضل[3]. وقد يشمل ذلك على سبيل المثال إنشاء شبكة من وحدات المعالجة المتنقلة الصغيرة التي تعمل عند نقاط عبور أساسية والمخولة إصدار مستندات عبور قصيرة الأمد لأسباب إنسانية من دون الحاجة إلى تقديم عنوان إقامة ثابت أو ضمانات مالية. ويمكن لهذه الوحدات استقطاب موظفين وموظفات ملمين بلغات وظروف الأشخاص المهاجرين من الشرق الأوسط ويمكنهم الانتقال بسهولة إلى مواقع أخرى متى تغيرت أنماط الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، يعترف تطبيق نظام تدريجي لأذونات العبور الإقليمية بواقع التحركات المستمرة ويزود المهاجرين بوضع نظامي مؤقت في الوقت نفسه. هذا ويمكن توسيع نموذج 'التدفق المضبوط' المعتمد في بنما ليشمل نقاط عبور إضافية أساسية على طول رحلات الهجرة، مع توفير ممرات إنسانية تضمن العبور الآمن وتقدم خدمات أساسية ووثائق مؤقتة. في الختام، من شأن اعتماد آليات تمويل عابرة للأقاليم أن يوزع الموارد المالية وفق الحجم الفعلي للهجرة عوضًا عن الموقع الجغرافي، متجنبًا بذلك فرض ضغوط غير ضرورية على بلدان العبور مثل بنما والمكسيك. ويمكن تنظيم هذه الآليات على شكل اتفاقيات تعاون مرنة لا تستلزم عقد معاهدات شاملة متعددة الأطراف، ما يخول التطبيق السريع والقدرة على التكيف. كما تعترف هذه الإجراءات بأن الهجرة تحدث من خلال شبكات مليئة بالاحتمالات وليس عبر ممرات ثابتة. في حين أن إعادة انتخاب دونالد ترامب في عام 2024 أضافت المزيد من الغموض إلى سياسات الهجرة المعتمدة في الولايات المتحدة، يستمر سماسرة الهجرة بعملهم ويكيفون استراتيجياتهم لتتواءم مع السياق الجديد. وتظهر الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي التي لا تزال تعرض طرقًا للوصول إلى الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة، ولو بتكلفة أعلى، أن هذه الشبكات تملك قدرة مستمرة على التعامل مع الاحتمالات المتغيرة.

هومان عليايي

أستاذ مساعد في علم الإنسان، كلية بابسون، ويليسلي

holiaei@babson.edu

1. يستند هذا المقال إلى مقابلات أجريت مع مهاجرين وميسرين لرحلات الهجرة، بالإضافة إلى بيانات ثانوية حول السياسات.
2. Yates, Caitlyn, and Pappier, Juan (2023) 'How the Treacherous Darien Gap Became a Migration Crossroads of the Americas', Migration Information Source, 20th September 2023 *bit.ly/darien-gap-migration-crossroads*
3. Cortinovis, R (2024) 'Unpacking the EU "Route-based Approach" to Migration: The Role of Safe Pathways', PACES Project Policy Brief No 1. Brussels: Migration Policy Institute Europe *bit.ly/role-safe-pathways*

المهاجرون والمهاجرات المفقودون.. من الالتزامات إلى الأفعال: دور الدبلوماسية الإنسانية

أنجيلا كوترونيو وفلوريان فون كونيغ

تشكل الدبلوماسية الإنسانية متعددة الأطراف على المستويين العالمي والإقليمي، بما في ذلك الحوارات عبر الإقليمية، عنصرًا أساسيًا في حشد جهود الدول لمعالجة حالات المهاجرين والمهاجرات المفقودين.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تشارك في منتدى استعراض الهجرة الدولية لعام 2022. حقوق الصورة: فلوريان فون كونيغ

ينص الهدف الثامن[1] من أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (GCM) لعام 2018 على التزام بـ"إنقاذ الأرواح البشرية وبذل جهود منسقة على الصعيد الدولي بشأن المهاجرين المفقودين". وأدت إضافة هذا الهدف إلى إدراج مسألة الأشخاص المهاجرين المفقودين على جدول الأعمال العالمي من خلال إرساء مجموعة من الالتزامات السياسية بشأن كيفية معالجة محنتهم. لكن بمجرد انتقال الاتفاق إلى مرحلة التنفيذ، تحول هذا الإنجاز إلى تحدٍ: فكيف يمكن وضع هذه الالتزامات العالمية موضع التنفيذ على أرض الواقع للحيلولة دون وقوع وفيات وحالات اختفاء ولتحسين جهود البحث على طول طرقات الهجرة؟

أظهرت جولة الاستعراض الأولى للاتفاق، والتي عُقدت بين عامي 2020 و2021، تنفيذًا محدودًا بشكل لافت في تطبيق الهدف الثامن، إذ لم يبلغ عن إحراز أي تقدم فيه سوى عدد قليل فحسب من الدول[2]. وأصبح من الواضح أيضًا وجود خطر إساءة تفسير الدول لالتزاماتها على خلفية النهج السائد الذي يركز على الأمن في التعامل مع الهجرة (في مقابل النهج الذي يركز على الحماية ويستند

إلى الحقوق)، حيث يمكنها الادعاء بأن منع رحلات المهاجرين والمهاجرات (الخطيرة) ما هو إلا وسيلة بديهية لإنقاذ حياتهم.

ولم يكن إحجام الدول عن الانخراط بشكل ملموس في قضية المهاجرين المفقودين أمرًا مفاجئًا. فكثيرًا ما ارتبطت حالات وفاة المهاجرين والمهاجرات واختفائهم بسياسات وممارسات تقييدية (بشكل مباشر أو غير مباشر) متعلقة بالهجرة، وبالتالي فهي قضية حساسة تخضع للتسييس في كثير من الأحيان. علاوة على ذلك، تُشكّل التعقيدات المرتبطة بعمليات البحث وتحديد الهوية عبر الحدود الوطنية، والافتقار إلى الخبرة الفنية المُعتمدة في هذا المجال، عقبات أيضًا. وأخيرًا، أدى غياب وكالة قيادية فعّالة، تجمع بين النفوذ السياسي والحضور العملي، والافتقار إلى مسار عمل مُخصص لشبكة الأمم المتحدة للهجرة، إلى ظهور المزيد من العوائق أمام التنفيذ خلال السنوات الأولى التي أعقبت اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

يتناول هذا المقال كيف استطاعت جهود الدبلوماسية الإنسانية متعددة الأطراف ومتعددة الجوانب المبذولة منذ عام 2022 عكس هذا التوجه. فقد مكّن العمل الذي قام به تحالف متنامٍ يضم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بدعم من جهات فاعلة أخرى، من إحراز تقدم ملموس في تعزيز الجهود المنسقة للدول من أجل معالجة قضايا المهاجرين والمهاجرات المفقودين، وهو مثال على مخطط واعدٍ للمضي قدمًا.

المشاركة على المستوى العالمي

اتُبع من البداية نهجٌ من شقين: الشق الأول عبارة عن بذل جهدٍ لتنشيط وتعزيز إطار الالتزامات الهام الذي ينصُّ عليه الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ أما الثاني فيتمحور حول التركيز (وفقًا لمنطقٍ قائمٍ على الطريق) على المنظمات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية كعوامل لحشد الدول. وقد استفاد هذا النهج استفادةً بالغةً من التفاعل الداعم المتبادل مع عمل هيئات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية، بما فيها اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري[3] التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب[4].

ونظرًا للواقع المقلق الذي تكشف عن التنفيذ المبكر للهدف الثامن، سعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة إلى الاستفادة من منتدى استعراض الهجرة الدولية الأول (الذي يرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية) المنعقد في عام 2022 للدفع نحو زيادة التركيز على الهدف الثامن وإعادة التأكيد على أهمية المهاجرين والمهاجرات المفقودين وعائلاتهم. ومنذ البداية، كان التعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة ركيزة أساسية، وذلك بفضل بيانات المنظمة وتحليلاتها ومدى انتشارها وتأثيرها، إلى جانب الخبرة الفنية للجنة الدولية للصليب الأحمر ووجودها على الأرض وخبرتها الطويلة في العمل من أجل الأشخاص المفقودين وعائلاتهم في حالات النزاع المسلح والعنف. وقد أدى توسيع هذا التحالف من خلال البيان المشترك الذي صدر عن كل من شبكة الأمم المتحدة للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بشأن المهاجرين والمهاجرات المفقودين في أوائل عام 2022 إلى زيادة قدرة التحالف على إفادة نتائج إجراءات منتدى استعراض الهجرة الدولية وعلى المرحلة التالية من تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، والتأثير عليهما[5].

وبعد بذل جهود منسقة لكسب الدعم، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الأمين العام للأمم المتحدة في الفقرة 76 من إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية أن يدرج "توصيات قابلة للتنفيذ بشأن تعزيز التعاون فيما يتعلق بالمهاجرين المفقودين وتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المنكوبين ... بهدف منع وقوع خسائر في الأرواح أثناء العبور". واستجابة لهذا التفويض، وُضِع مسار عمل مخصص لشبكة الأمم المتحدة للهجرة، وفي الوقت نفسه تولت المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر قيادة العمل بشأن المهاجرين والمهاجرات المفقودين، بينما عملت كل من المنظمة الدولية

للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على الجانب المعنى بالمساعدة الإنسانية للأشخاص المهاجرين المنكوبين. وعلى مدى 18 شهرًا، جمع مسار العمل مشاركين آخرين من الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وأجرى مشاورات متعددة الأطراف، وجمع أفضل الممارسات[6] والدروس المستفادة والمبادئ التوجيهية والأدوات القائمة للوقاية وحل القضايا.

وقد ترتب على ذلك وضع مجموعة من 26 توصية ملموسة[7] قُدمت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في تقرير للأمين العام للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2024[8]. والأهم من ذلك، أن هذه التوصيات وُضعت صراحة بحيث تسري على اللاجئين واللاجئات وغيرهم من الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية أيضًا، مما يعزز التكامل بين الاتفاقين العالميين المعنيين بالهجرة واللاجئين، ولا سيما في سياق التحركات المختلطة. إن هذا التكامل، الذي خُصص له قسم بعينه للتشديد عليه بصفة عامة في تقرير الأمين العام، يحمل أهمية بالغة إذ لا ينص الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على التزامات مناظرة للهدف الثامن الذي ينص عليه الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويشكل تطبيق التزامات الهدف الثامن على جميع الأشخاص الذين ينتقلون عبر الحدود الدولية في بيئات التحركات المختلطة، بغض النظر عن وضع هؤلاء الأشخاص، تقدمًا كبيرًا لأنه يتجنب الخلافات حول التعريفات التي كانت تشوب المناقشات السابقة وتضرها.

ومع ذلك، لم تكن المشاركة على المستوى العالمي كافية في حد ذاتها لتعزيز التقدم الملموس في استجابات الدول للمهاجرين والمهاجرات المفقودين، لأن ذلك يستدعي إعطاء الأولوية لجهود الوقاية والبحث وتحديد الهوية المنسقة على طول طرقات الهجرة، عبر بلدان المنشأ والعبور والوجهة، وتشمل تلك البلدان دولًا لم تعتمد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

المشاركة على المستوى الإقليمي

أثبتت الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، بل والأهم، الحوارات عن الهجرة عبر الإقليمية، أهميتها القصوى في توفير منصات للدول لمناقشة التحديات المتعلقة بالمهاجرين والمهاجرات المفقودين والتعاون في معالجة تلك التحديات. ويمكن لهذه الهيئات والعمليات أن تساعد في تحويل الالتزامات العالمية إلى سياسات أو توصيات عملية تتكيف مع الواقع الإقليمي. وقد أقر بذلك الأمين العام للأمم المتحدة الذي أوصى في عام 2024 الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بـ"الاستفادة من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية لتسهيل التعاون بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى في جهود البحث وتحديد الهوية على طول الطرقات، من خلال السياسات المشتركة وتبادل المعلومات والممارسات على سبيل المثال"[9]. ومنذ العام 2019، وبفضل المناصرة المستمرة للجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة وغيرهما، سواء على المستوى متعدد الأطراف أو على مستوى الدول الفردية، تزايد عدد الهيئات الإقليمية حول العالم التي تبنت قضية المهاجرين والمهاجرات المفقودين.

وفي العام 2022، وبعد عامين من المشاورات، اعتمدت الدول الأعضاء الإحدى عشرة في المؤتمر الإقليمي للهجرة في الأمريكيتين مجموعة شاملة من 'التوصيات بشأن آليات التنسيق الإقليمي وتبادل المعلومات في البحث عن الأشخاص المفقودين في سياق الهجرة'[10].

وفي العام نفسه، بدأت عملية الرباط (الحوار الأوروبي الأفريقي حول الهجرة) بالتركيز على هذه القضية من خلال مناقشات موضوعية متخصصة، مما دفع الدول الأعضاء الخمس والأربعين إلى إدراج موضوع المهاجرين والمهاجرات المفقودين في خطة عملها المشتركة في العام التالي. ومنذ ذلك الحين، أثمرت القيادة القوية بيد غامبيا وسويسرا في هذا المنتدى، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نتائج رائدة تمثلت في إنشاء شبكة مكونة من مراكز التنسيق الوطنية[11].

وفي أفريقيا، تعاونت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم عدة اجتماعات رفيعة المستوى بشأن المهاجرين والمهاجرات المفقودين. وتعتزم مفوضية الاتحاد الأفريقي حاليًا، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة،

وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية على مستوى القارة بشأن هذه المسألة. وبالمثل، عُقدت عدة مناقشات بين عامي 2022 و2024 في إطار المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للعمل على وضع خطة استراتيجية للأشخاص المهاجرين المفقودين[12].

أما في أوروبا، فكانت المناقشات الحكومية الدولية (باستثناء عملية الرباط) غائبة بشكل مؤسف، ناهيك عن الأطر والسياسات، على الرغم من أن أكبر عدد من حالات المهاجرين المفقودين المبلغ عنها في العالم موجود في أوروبا، على شواطئها وعلى أعتابها، ولا سيما الهجرة عبر طريقي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. لكن وقع تطوران حديثان يبعثان على التفاؤل. حدث الأول على مستوى الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس 2024، حيث بدأت الرئاسة البلجيكية أول مناقشة فنية على الإطلاق لقضية المهاجرين والمهاجرات المفقودين في مجلس الاتحاد الأوروبي[13].أما الثاني فكان على مستوى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في تشرين الأول/أكتوبر 2024، إذ اعتمد برلمانيون يمثلون 46 دولة عضوًا قرارًا بشأن[14] 'الأشخاص المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المفقودين - دعوة لتوضيح المصير'[15].

وفي آسيا، التي تُشكل نسبةً كبيرةً من إجمالي حالات الأشخاص المهاجرين المفقودين في العالم، كانت المبادرات غائبةً إلى حدٍّ كبير. لكن تغيّر هذا الوضع في أواخر عام 2024 بانعقاد اجتماع مائدة مستديرة للسياسات[16] هدف إلى تحسين الاستجابة لحالات اختفاء الأشخاص على الطرقات الخطرة في آسيا. وهذا الاجتماع، الذي عُقد بدعوة كل من مكتب الدعم الإقليمي لعملية بالي والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر، جمع العديد من الدول الأعضاء الخمس والأربعين في هذا الحوار الإقليمي حول الهجرة. ومع ذلك، لا يزال العمل الحكومي المتضافر بشأن المهاجرين والمهاجرات المفقودين في آسيا غاية طموحة بعيدة المدى.

ورغم أهمية المبادرات الإقليمية المذكورة أعلاه، إلا أنها تختلف اختلافًا كبيرًا من حيث العمق، وإنما يدل ذلك على واقع معقد للإرادة والاهتمام السياسيين، والقدرات أو غياب القدرات، ومدى النظرة السلبية إلى الهجرة غير النظامية وقضية المهاجرين والمهاجرات المفقودين في مختلف المجتمعات. ومع ذلك، وبفضل سنوات من العمل على هذه القضية، أصبح من الممكن تحديد عدة عوامل ساهمت بوضوح في نجاح الجهود الدبلوماسية الإنسانية.

عوامل النجاح

1. حشد الدول الداعمة

غالبًا ما يُهمَل مصير المهاجرين والمهاجرات المفقودين ويعتمد على مناصرة الجهات الإنسانية الفاعلة كما هو الحال في العديد من القضايا الإنسانية. ومع ذلك، كثيرًا ما نلاحظ أنه عندما تُقرر الدول الترويج لهذه القضية بفاعلية في المناقشات الحكومية الدولية، تتحسن النتائج غالبًا تحسنًا كبيرًا مقارنةً بالحالات التي تُعنى فيها الجهات الفاعلة الإنسانية وحدها بالقضية. وكما سبق وذكرنا، كان هذا هو الحال في حالة غامبيا وسويسرا في عملية الرباط، وبلجيكا خلال فترة رئاستها للاتحاد الأوروبي. إذ إن تبادل الخبرات بين الأقران أكثر فعالية في إلهام الدول لاتخاذ خطوات. لذلك، ينبغي أن يكون حشد دولة داعمة أو أكثر لتَحمِل لواء القضية أولوية حاسمة لأي جهد يُبذل بهدف التأثير في المحافل متعددة الأطراف التي تُقام بغرض تحفيز العمل على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر حشد دول المنشأ لتكون جهة مناصرة فعالة لمواطنيها المفقودين أمرًا أساسيًا. ويعني ذلك في أغلب الأحيان التغلب على ثقافة الوصم التي تُلصقها العديد من الدول بالهجرة غير النظامية لمواطنيها.

2. توسيع التحالف

كان للزيادة المستمرة في عدد الجهات الفاعلة التي تدعم الدبلوماسية الإنسانية بشأن المهاجرين والمهاجرات المفقودين أهمية بالغة. فالقوة الناتجة عن تعاون عدد كبير من الجهات توفر ضمانة ضرورية للغاية، لا سيما في ظل حالة الغموض غير المسبوقة التي تسود في سياق تمويل العمل الإنساني والمهام الموكلة إليه، بحيث لا يُلحق انسحاب جهة فاعلة واحدة ضررًا بالقضية. كما أن الجمع بين التفويض والخبرة والتأثير والامتداد الجغرافي للجهات الفاعلة، مثل المنظمة الدولية

للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يُمثل قوة فريدة، إذ يضمن التمثيل في مجموعة واسعة من المنتديات والمناقشات، والوصول إليها، إلى جانب صلتها وشرعيتها الأساسية للتعامل مع هذا الموضوع. وأخيرًا، يُعد تعزيز اللقاءات بين المجتمع المدني والحكومات بشأن هذه القضية الحساسة أمرًا أساسيًا لضمان وصول أصوات الأشخاص المتضررين مباشرةً إلى أولئك القادرين على إحداث التغيير.

3. ترسيخ الدبلوماسية الإنسانية في البيانات والممارسات العملية

اعتمدت جهودنا في وضع توصيات السياسات بشكلٍ أساسي على ممارسات عملية مُثبتة وضعتها كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الأوسع نطاقًا، والعديد من الجهات الفاعلة الأخرى. وتشكل القدرة على إثبات نجاح دول أخرى في البحث عن المهاجرين والمهاجرات المفقودين وتحديد هويتهم حجة مقنعة للغاية. وبالمثل، تظل البيانات والتحليلات التي يُقدّمها مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة[17] موردًا بالغ الأهمية لتنفيذ أي جهد مؤثر. وعليه، ينبغي أن يكون توسيع نطاق مجموعة الأدلة هذه عن طريق دعم الأنشطة العملية ونقل المعرفة بين المناطق أولويةً جماعيةً.

أسباب تدعو إلى التفاؤل

على الرغم من أننا بعيدون كل البعد عن المستوى المطلوب من حيث استجابات الدول الفعالة لمحنة المهاجرين والمهاجرات المفقودين وعائلاتهم، فقد أُحرز تقدم كبير منذ العام 2018. ويدل على ذلك المبادرات والقرارات والاجتماعات المتعددة التي ذكرتها هذه المقالة، إلى جانب تزايد عدد الحالات التي اتخذت فيها الدول إجراءات ناجحة (كما في حالة غرق سفينة بيلوس)[18]. وبالنسبة لقضية حساسة ومعقدة كقضية المهاجرين والمهاجرات المفقودين، يشكل تبني منظور طويل الأمد والتفاؤل السبيل الوحيد للمضي قدمًا.

أنجيلا كوترونيو
مستشارة عالمية سابقة حول النزوح الداخلي والهجرة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر
acotroneo@icrc.org

فلوريان فون كونيغ
قائد المناصرة العالمية، وكالة التتبُّع المركزية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر
fvonkoenig@icrc.org

1. *bit.ly/gcm-save-lives*
2. انظر(ي) على سبيل المثال:
IOM (2022) Missing Migrants, Missing Solutions? Reviewing Objective 8 of the Global Compact for Migration in West Africa, p5.
bit.ly/missing-migrants-solutions
3. انظر(ي) على وجه التحديد وثيقة اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري رقم CED/C/GC/1: التعليق العام رقم 1 (2023) بشأن الاختفاء القسري في سياق الهجرة | مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. *bit.ly/enforced-disappearance-migration*
4. انظر(ي) على وجه التحديد:
African Commission on Human and Peoples' Rights Resolution on missing migrants and refugees in Africa and the impact on their families - ACHPR/Res. 486 (EXT.OS/XXXIII) 2021
bit.ly/resolution-missing-migrants-refugees
5. صدر هذا البيان بتاريخ 2022 آذار/مارس 2022، ووقع عليه كل من رئيس اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة للهجرة ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمدير العام للجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين. وحث هذا البيان على اتخاذ المزيد من الخطوات الفعالة لإنقاذ الأرواح والحيلولة دون فقدان المهاجرين والمهاجرات، بما يتوافق مع القانون الدولي والتزامات الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.
bit.ly/act-save-lives-ar
6. للاطلاع على الممارسات مجمعة، انظر(ي) الصفحة الرئيسية: UNNM workstream homepage.
7. *bit.ly/saving-migrants-lives*
8. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: تقرير الأمين العام، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، *bit.ly/safe-orderly-migration* 590/A/79
9. United Nations Network on Migration Recommendations on saving migrants' lives bit.ly/saving-migrants-lives
10. *bit.ly/search-missing-persons*
11. للاطلاع على التفاصيل، انظر(ي) روتليسبرغر وساهو وفون كونيغ في هذا العدد.
12. انظر(ي) على سبيل المثال ECOWAS – Statutory Meetings *bit.ly/ecowas-report*
13. انظر(ي):
Kingdom of Belgium (2nd July 2024) 'The Belgian Presidency comes to an end – Achievements of the FPS Foreign Affairs, Foreign Trade and Development Cooperation' *bit.ly/belgian-presidency-end*
14. *bit.ly/call-clarify-fate*
15. انظر(ي) بالك وبيسكو في هذا العدد.
16. *bit.ly/missing-dangerous-asia*
17. */missingmigrants.iom.int*
18. انظر(ي) لانزاروني وثيميليس وفون كونيغ في هذا العدد.

توفير الرعاية الطبية الطارئة على الحدود بين بيلاروس وبولندا

رافال زاديكوفيتش ويوديتا كوتس ويوانا لادوميرشكا وفيدريكا زاماتو وسيلفيا ليم

تطبق منظمة أطباء بلا حدود (MSF) نهجًا مرنًا في توفير الرعاية الطبية على الحدود بين بيلاروس وبولندا. ويرتكز النموذج الذي تتبعه على التعاون مع المجتمع المدني ويتحدى الحواجز النظامية ويقبل التكيف والتكرار.

في السنوات الأخيرة، واجهت أوروبا حالات طوارئ إنسانية على حدودها نتيجةً لسياسات الهجرة الصارمة وتشديد الإجراءات الأمنية وتصدير مسألة السيطرة على الهجرة إلى أطراف فاعلة خارجية. وجميعها نُهج تعرض المهاجرين والمهاجرات الذين يعبرون الغابات على الحدود بين بيلاروس وبولندا لمخاطر صحية جسيمة بالإضافة إلى العنف، ويأتي معظم هؤلاء المهاجرين والمهاجرات من دول متأثرة بالنزاعات مثل سوريا والصومال واليمن وإثيوبيا وإريتريا[1]. وتعمل منظمة أطباء بلا حدود في هذا السياق منذ عام 2022، وقد قدّمت الرعاية لنحو 450 مهاجرًا ومهاجرة في مناطق حرجية كثيفة. وكان ما يقرب من ثلث مرضى أطباء بلا حدود من النساء والأطفال.

وتنظر دراسة الحالة هذه في كيفية استجابة منظمة أطباء بلا حدود للاحتياجات الإنسانية في منطقة 'الحدود الخضراء' البولندية - وهي منطقة حدودية بين بولندا وبيلاروس مكونة من غابات - وكيفية تكيفها مع سياسات الهجرة الوطنية والإقليمية دائمة التغير. وتسعى الدراسة إلى تقديم نموذج قابل للتكرار للاستجابة الإنسانية الطبية في البيئات الصعبة لوجستيًا وغير الآمنة والمشحونة سياسيًا. وتعرض كذلك أمثلة على التعاون مع منظمات المجتمع المدني في الاستجابة للاحتياجات في المنطقة الحدودية، وتناقش أهمية وفائدة جمع البيانات لعمليات اتخاذ القرارات التشغيلية وجهود المناصرة، والتحديات التي تواجه هذه العملية.

تقديم الرعاية الصحية العاجلة في الغابات

يُشكّل تقديم الرعاية الطبية للمهاجرين في المناطق الحدودية بين بيلاروس وبولندا، وخاصةً في غابة بياوفيجا، تحدياتٍ لوجستية كبيرة. وللوصول إلى المهاجرين في هذه الغابة، وهي إحدى أقدم المناطق الحرجية في أوروبا (والتي يصعب على سيارات الإسعاف والمركبات الأخرى الوصول إليها)، غالبًا ما يضطر الفريق الطبي التابع لمنظمة أطباء بلا حدود إلى قطع رحلة شاقة سيرًا على الأقدام عبر المستنقعات الكثيفة والأنهار، حاملين حقائب ظهر طبية كبيرة. فيجب أن تتم جميع عمليات إجلاء المرضى على الأقدام. وتستغرق هذه العملية عادةً حوالي أربع ساعات ونصف، وقد يستغرق بعضها 12 ساعة. ولا يتلقى جميع المهاجرين والمهاجرات الرعاية المبكرة بما يكفي: ففي 17 في المئة من الحالات، لا يتم موقع المرضى أبدًا، كما سُجّلت 89 حالة وفاة بين عامَي 2021 و2024. وما زال المرضى يُبلغون عن مصادفتهم جثثًا أثناء رحلاتهم[2].

وفي ظل هذه الظروف، تعمل منظمة أطباء بلا حدود مع مسعفين محليين لتقديم الرعاية، إذ إنها بحاجة إلى أشخاص على دراية بالمنطقة ويتمتعون باللياقة البدنية الكافية لقطع مسافات طويلة سيرًا على الأقدام حاملين حقائب ظهر ثقيلة. ولتوفير الرعاية المناسبة، وضعت منظمة أطباء بلا حدود بروتوكولات طبية للتعامل مع الحالات الصحية الشائعة في ظل ظروف صعبة، مثل الأتربة والأمطار والبرد والظلام. وعليه، تم توحيد محتويات حقائب الظهر الطبية، مع مراعاة وزن ومساحة المواد الأساسية، التي يجب أن تتحمل درجات الحرارة المنخفضة والظروف القاسية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الفريق أن يعمل وفق إجراءاتٍ أمنيةٍ صارمة، ولذا يُزوّد بأدوات تتبُّع لضمان السلامة. ويهدف ذلك إلى تفادي تعرض المستجيبين إلى التجريم وحمايتهم.

وفي حالات الطوارئ الطبية في المناطق الحرجية أو طب الغابات، يتلقى المرضى عادةً الرعاية الطبية حتى تستقر حالتهم في موقعهم، ثم يُنقلون إلى منشأة طبية للمتابعة. لكن في هذا السياق، لا تكون الإحالة لتلقي المزيد من العلاج مضمونةً في جميع الأحوال، إذ يرفض المرضى أحيانًا الذهاب إلى المستشفى خوفًا من ترحيلهم أو إعادتهم عبر الحدود البيلاروسية. وحتى إن وافقوا، قد يواجهون تمييزًا من فنيي الرعاية في عربة الإسعاف ومقدمي الرعاية الصحية الحكوميين. وكان حرس الحدود البولندي يعيق أحيانًا عملية الإحالة، مما تسبب في تأخيرات كبيرة أو ترهيب المستجيبين والمرضى. ولهذه الأسباب، كثيرًا ما يعالج مسعفو منظمة أطباء بلا حدود حالاتٍ داخل الغابة - مثل انخفاض حرارة الجسم ومرض قدم الخندق - وهي حالات تستدعي عادةً رعايةً إضافية في منشأة طبية، فيكيّفون بذلك بروتوكولات العلاج مع القيود التي يفرضها السياق.

وتواصل التغييرات في السياسات المعتمدة في بولندا في عام 2024 في مفاقمة التحديات التي يواجهها المهاجرون والمهاجرات والمنظمات الإنسانية. وأثار مشروع "درع الشرق" (East Shield)، الذي يهدف إلى تحصين الحدود الشرقية لبولندا بمراقبة متقدمة وحواجز مادية ووسائل الحرب الإلكترونية، المخاوفَ بشأن وصول المساعدات الإنسانية والعنف ضد الأشخاص المهاجرين[3]. كما ساهم في زيادة العنف ضد المهاجرين والمهاجرات كلٌّ من إنشاء منطقة عازلة والنشر المكثف للقوات العسكرية وتوسيع السياج الحدودي وتعليق حقوق اللجوء والتعديل القانوني الذي يسمح لحرس الحدود بالاستخدام الوقائي للأسلحة النارية. وفي عام 2024، أفاد 42 في المئة من مرضى أطباء بلا حدود بتعرضهم للاعتداء، مقارنةً بـ17 في المئة في العام السابق. ويظهر هذا التوجه المتزايد في الإصابات التي عالجتها المنظمة مثل الكدمات والجروح والخدوش. هذا وتضاعف عدد المرضى الذين أبلغوا عن تعرضهم للغاز المسيل للدموع و/أو سرقة ممتلكاتهم أو إتلافها بين عامي 2023 و2024. ونظرًا لزيادة الدوريات والمناطق المحظورة، تواجه منظمة أطباء بلا حدود والمنظمات الأخرى قيودًا إضافية على الوصول إليهم.

تنسيق الاستجابات مع الجهات الفاعلة المحلية

يستدعي تحقيق تدخلات فعالة ومستدامة على الحدود بين بيلاروس وبولندا تنسيقًا قويًا بين مختلف الجهات المعنية. ويتكامل عمل منظمة أطباء بلا حدود بشكلٍ وثيق مع الاستجابة الإنسانية الأوسع للمجتمع المدني على الحدود، ويشمل ذلك تعاونًا وثيقًا مع منظمات المجتمع المدني والمبادرات المجتمعية. وهي شراكة جوهرية لضمان الوصول إلى المهاجرين والمهاجرات وتنفيذ حلول طويلة أمد واستدامة التدخلات التي تتجاوز المشاركة المباشرة لمنظمة أطباء بلا حدود.

وتُشدد منظمة أطباء بلا حدود في بولندا على أهمية دعم المبادرات المحلية وتعزيزها، لا سيما في مجال الحماية والأنواع الأخرى من الإغاثة التي لا تتمتع بخبرة متخصصة فيها. وتسعى المنظمة من خلال شراكتها مع منظمات المجتمع المدني إلى دمج التدخلات التي تقودها هذه المنظمات بحيث تكون جزءًا من الحلول المستدامة للاستجابة للهجرة وتعزيز التضامن والتقدير المتبادل وتبادل المعرفة. ويؤدي هذا التعاون في نهاية المطاف إلى تعزيز فعالية الجهود الإنسانية، لا سيما في توفير الرعاية الأكثر شمولًا إلى المهاجرين والمهاجرات في الغابات، وفي الدعوة إلى تغيير السياسات.

وتنفذ منظمة أطباء بلا حدود عادةً تدخلاتٍ في الغابة بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني المحلية. وفيها يتجول أعضاء هذه المنظمات برفقة مسعف(ة) من أطباء بلا حدود في الغابة لتحديد أماكن المهاجرين والمهاجرات الذين طلبوا المساعدة عبر منظمات المجتمع المدني. وبمجرد العثور عليهم، يُعالج المسعف(ة) المهاجرين من الإصابات ويبلي الاحتياجات الطبية الأخرى، بينما تُوفر منظمات المجتمع المدني مياه الشرب والطعام الساخن والملابس والدعم القانوني.

وبهذه الطريقة، تُشارك منظمات المجتمع المدني مع منظمة أطباء بلا حدود معرفتها بكيفية تكييف الاستجابات في الغابة، وفهمها للديناميات السياسية على الحدود، ومرئياتها الثاقبة بشأن السياسات والثقافة المحلية. وفي المقابل، تساهم منظمة أطباء بلا حدود بمعرفتها الطبية وخبرتها في العمل

في حالات الطوارئ، وتُعزز الإقرار بعمل منظمات المجتمع المدني. أما على المستوى العملي، فتُدرّب منظمة أطباء بلا حدود أعضاء وعضوات منظمات المجتمع المدني على الإسعافات الأولية والعناية الأساسية بالجروح. وقد بادرت بتقديم ورش عمل، ومن المخطط أن تستمر بذلك، للمنظمات الطبية المحلية حول احتياجات المهاجرين والمهاجرات الصحية لمعالجة قضايا التمييز والوصم وجذب المتطوعين والمتطوعات. وعن الجهود التي تبذلها للمناصرة، تساهم منظمة أطباء بلا حدود في تعزيز إبراز دور منظمات المجتمع المدني وتعزيز دوافعها، وزيادة أثرها ومصداقيتها لدى جهات صنع القرار الرئيسية. ولا يتوقف دور هذا التعاون عند تعزيز الاستجابة الفورية وجهود الدعوة المشتركة، بل يسعى أيضًا إلى إضفاء الشرعية على العمل الإنساني في نظر الجهات الفاعلة الحكومية لمواجهة التجريم المتزايد للمساعدات. وبمناصرة قدرات المنظمات المحلية وتسليط الضوء عليها باستمرار، تستطيع المنظمات غير الحكومية الدولية مثل منظمة أطباء بلا حدود أن تساعد في تغيير المفاهيم.

ولا يقل تفاعل منظمة أطباء بلا حدود مع الجهات الحكومية أهميةً عما سبق. فالتفاعل مع السلطات الحكومية المحلية والوطنية أمرٌ ضروري لضمان الحصول على التصاريح والموافقات التشغيلية اللازمة للعمل الفعال. ولكن يطرح التنسيق مع السلطات الحكومية بشأن المناطق الحدودية تحدياتٍ معقدة بسبب ديناميات القوة السائدة. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي عدم وجود آليات رسمية للتنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية إلى تأخيرٍ كبير في الاستجابة. وما من غنى عن التعاون المستمر مع الجهات الحكومية لضمان إنشاء مساحة إنسانية محايدة، وضمان الوصول في الوقت المناسب إلى الأشخاص المنكوبين، وتسليط الضوء على العنف الذي يواجهه المهاجرون والمهاجرات. وستواصل منظمة أطباء بلا حدود التعاون مع السلطات الحكومية بشأن حقوق المرضى وأخلاقيات مهنة الطب، لأن هذه المفاوضات أمرٌ بالغ الأهمية للحفاظ على القدرة على الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة، والتفكيك التدريجي للعوائق النظامية التي تقف في طريق العمل الإنساني.

جمع البيانات

تؤدي البيانات دورًا حيويًا في عمل منظمة أطباء بلا حدود حول العالم. فلا تعتمد المنظمة على البيانات لإفادة استراتيجيات الرعاية والتدخل الخاصة بها فحسب، ولكن أيضًا لتوثيق الاحتياجات الإنسانية والعنف، بما فيها ما يحدث على الحدود بين بيلاروس وبولندا. ومع ذلك، تنطوي عملية جمع البيانات في هذه البيئة على صعوباتٍ بسبب ظروف العمل القاسية وضيق وقت الاتصال بالمرضى، إضافةً إلى الحواجز اللغوية (حيث تؤثر تغطية الإنترنت غير المنتظمة أحيانًا على استخدام تطبيقات الترجمة). وفي الكثير من الأحيان، كان الأفراد الذين عالجتهم منظمة أطباء بلا حدود يعانون من أكثر من حالة مرضية واحدة، ووُجد الكثير منهم يعانون من كرب وإرهاق. ونظرًا لقلّة المؤشرات الطبية الموحدة للبرامج المتعلقة بالهجرة على مستوى منظمة أطباء بلا حدود، تم تطوير وتكييف أدوات على مستوى المشاريع. ومع مرور الوقت، أظهرت البيانات التي تم جمعها العواقب الصحية التي ربما تكون مرتبطةً بسياسات الهجرة المتغيرة، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لعمل منظمة أطباء بلا حدود في مجال المناصرة من أجل الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

وتجمع منظمة أطباء بلا حدود البيانات الكمية والروايات لتكوين فهم شامل لأوضاع المهاجرين والمهاجرات المتنقلين. وترصد البيانات الكمية التي تُجمع بانتظام الأثر الفسيولوجي لرحلات الهجرة، مثل الحالات الموثقة للإصابات وآثار التعرض المطول للظروف الطبيعية في الغابة. وعن الأثر الفسيولوجي، كان 50 في المئة من المرضى الذين عالجتهم منظمة أطباء بلا حدود عام 2024 يعانون من إصابات أحدثها أفراد آخرون، مثل الكدمات الناجمة عن الرصاص المطاطي وعضات الكلاب، و/أو الجروح والكسور الناجمة عن محاولات تسلق أسوار الأسلاك الشائكة. وبالمثل، كان 50 في المئة منهم يعاني من إصابات ناتجة عن البرد، مثل انخفاض حرارة الجسم وقضمة الصقيع ومرض قدم الخندق، وهي حالات أصابتهم بعد قضاء وقت طويل في التنقل والاختباء في الغابة لتجنب الكشف والصد. هذا وتلقّى ربع المرضى الذين عالجتهم منظمة أطباء بلا حدود علاجًا من

عدوى الجهاز الهضمي التي انتقلت إليهم من شرب المياه السطحية من البرك والمستنقعات. ويمكن ربط تواتر بعض الحالات بتطبيق سياسات حكومية معينة، وقد استخدمت منظمة أطباء بلا حدود هذه المعلومات للدفاع عن حقوق المرضى. فعلى سبيل المثال، عندما تم إنشاء المنطقة العازلة في عام 2024، وثقت منظمة أطباء بلا حدود الإصابات الأولى الناجمة عن الرصاص المطاطي، وزيادة الجروح الناجمة عن العنف المتعمّد بواقع الضُعف مقارنةً بعام 2023. وبالاستعانة بمعلوماتٍ صادرة عن السلطات المحلية، واجهت منظمة أطباء بلا حدود سلطات إنفاذ القانون بحالات مرضى محددة وأبلغت الجمهور بتأثير المنطقة العازلة.

بالإضافة إلى ذلك، بذلت منظمة أطباء بلا حدود جهودًا كبيرة لجمع روايات المهاجرين والمهاجرات عن رحلاتهم، وهي أصوات غالبًا ما تُهمَل في الخطاب السياسي السائد عن سياسات الهجرة. ولم تُجمع هذه الشهادات مجهولة الهوية إلا بعد وصول المريض(ة) سالمًا إلى مكان مختلف وبعد الحصول على الموافقة المستنيرة. وتكتسي هذه المعلومات أهميةً بالغةً لأنها تُلقي الضوء على تجارب فردية من سوء المعاملة وانتهاكات الحقوق التي لا تستطيع الإحصاءات وحدها التعبير عنها. وتضيف هذه القصص لمسةً إنسانيةً إلى النقاشات بشأن سياسات الهجرة، وتُعزز التعاطف، وتزيد الوعي - وجميعها عوامل أساسية لإحداث تغييرات في السياسات.

نموذج قابل للتكرار

كان قرار منظمة أطباء بلا حدود بإعطاء الأولوية للمرونة في عملياتها واستراتيجياتها في مجال المناصرة على الحدود بين بيلاروس وبولندا عاملًا أساسيًا في تلبية الاحتياجات الصحية العاجلة، فتجاوزت بذلك العوائق النظامية، وتفادت الركون إلى الرؤى التقليدية المتبعة في الاستجابة الإنسانية. ويتيح هذا النهج لمنظمة أطباء بلا حدود مواصلة الاستجابة للاحتياجات المتغيرة ميدانيًا، والتعامل مع البيئة العدائية في كثير من الأحيان.

ويتيح هذا النموذج للمنظمة طريقةً مختلفةً لتقديم الرعاية الطبية في ظلّ ظروفٍ لوجستيةٍ صعبةٍ وغير آمنةٍ ومشحونةٍ سياسيًا، وهو نموذجٌ قابلٌ للتكييف والتكرار. ويُسلّط هذا النموذج الضوء على أهمية خلق حالة من التضامن مع منظمات المجتمع المدني والحفاظ عليها من خلال مشاركة الموارد، وجهود المناصرة المشتركة، وتبادل المعرفة. وهو يُركّز بالإضافة إلى ذلك على الحصول على بياناتٍ عالية الجودة، إذ لا غنى عن البيانات لتحقيق المناصرة الفعّالة ولتكون شاهدةً على انتهاكات الحقوق وتحميل السلطات المسؤولية والخفض من العنف. ورغم أن منظمة أطباء بلا حدود ما تزال تلتزم بميثاقها التنظيمي، يشكّل أسلوب عملها في بولندا تحوّلًا كبيرًا عن أساليبها التشغيلية المعتادة والأكثر استقلالية. وهي تسعى في المستقبل إلى مواصلة تطبيق نموذج استجابتها وتكييفه في هذا السياق وغيره من السياقات المماثلة.

رافال زاديكوفيتش
مدير أنشطة البعثات المتخصصة، أطباء بلا حدود
msfocb-poland-medcosupport@brussels.msf.org

يوديتا كوتس
مديرة دعم ومناصرة البعثات، أطباء بلا حدود
msfocb-poland-advocacy@brussels.msf.org

يوانا لادوميرشكا
منسقة طبية، أطباء بلا حدود
msfocb-poland-medco@brussels.msf.org

فيدريكا زاماتو
قائدة الفريق الطبي الإقليمي، أطباء بلا حدود
federica.zamatto@brussels.msf.org

سيلفيا ليم
مستشارة البحوث التشغيلية، أطباء بلا حدود، وحدة الأبحاث التشغيلية في لوكسمبورغ
sylvia.lim@luxembourg.msf.org

1. أطباء بلا حدود (2024) 'سياسات الاتحاد الأوروبي تشجع على العنف من خلال حرمان اللاجئين والمهاجرين من السلامة والحماية'؛ Human Rights Watch (2021) *"Die Here or Go to Poland": Belarus' and Poland's Shared Responsibility for Border Abuses* *bit.ly/belarus-poland-border-abuses*
2. We Are Monitoring Association *wearemonitoring.org.pl/en/home*
3. Human Rights Watch (December 2024) 'Poland: Brutal Pushbacks at Belarus Border' *bit.ly/poland-belarus-border*

تنسيق نهج قائم على الطريق لتحركات مجتمع الروهينغا

بول لوك فرنون وعبدالله محمدي وغادنغ غوميلانغ بوترا

يمكن لتبني 'نهج قائم على الطريق' ومدعوم من المجتمع المدني أن يحسّن هياكل التنسيق القائمة ويعزز فعالية مساعدة وحماية اللاجئين واللاجئات من مجتمع الروهينغا الذين يخوضون رحلاتٍ بحرية وبرية خطرة.

رجل من مجتمع الروهينغا يتجه إلى عمله في كوالا لمبور في ماليزيا. حقوق الصورة: المجلس الدنماركي للاجئين/أحمد يوسني

عندما وقعت أزمة بحر أندامان في عام 2015، علق آلاف اللاجئين واللاجئات الهاربين من ميانمار وبنغلاديش في عرض البحر بعد أن ترك مهرّبو الأشخاص قواربهم ورفضت البلدان المجاورة السماح لهم بالاقتراب من الشاطئ. فتُرك 8 آلاف شخصٍ لمصيرهم طوال أسابيع من دون أي طعام أو ماء أو رعاية صحية. وبعد حل هذه الأزمة، رصدت الدول الإقليمية الحاجة إلى تعزيز التنسيق كإحدى التدابير الأكثر إلحاحًا الواجب اتخاذها لدعم حماية الأشخاص الذين يخاطرون بحياتهم في البحر وتجنُّب حصول مآسٍ مشابهة في المستقبل[1].

شهدت السنوات التي تلت هذه الأزمة تنفيذ عدة مبادرات تهدف إلى تحسين التنسيق في هذا المجال. وشمل ذلك على المستوى الإقليمي تشكيل فريق العمل الخاص بعملية بالي[2] للتنسيق والجاهزية (TFPP) بهدف تحسين قدرات التنسيق، وإنشاء آلية التشاور الخاصة بعملية بالي باعتبارها آلية جديدة للاستجابة للطوارئ، والمصادقة على اتفاقية الآسيان لمكافحة الإتجار بالأشخاص، وخاصةً النساء والأطفال (ACTIP). إلا أن آليات التنسيق المصححة هذه فشلت في تحقيق التحسينات المنتظرة في جهود الحماية عند معاودة ظهور الحركة البحرية في الآونة الأخيرة في بحر أندامان. فقد أدى ضُعف التواصل بين الأشخاص

المسؤولين المعنيين، واستمرار إنفاذ سياسات ضدّ المهاجرين والمهاجرات، والاستجابات المفككة من جانب الدول الإقليمية إلى تحوُّل بحر أندامان إلى إحدى الطرقات الأكثر فتكًا في العالم. وقد سجّل عام 2024 وفاة أو فقدان شخص واحد من بين كل 13 شخصًا يخوضون الرحلة عبر بحر أندامان (وقد بلغ مجموعهم 657 شخصًا) بالمقارنة مع شخص واحد من بين كل 22 شخصًا خلال أزمة بحر أندامان عام 2015، وشخص واحد من بين كل 39 شخصًا عبروا طريق البحر المتوسط الوسطى في عام 2024[3].

تكوين نهج قائم على الطريق لمجتمع الروهينغا

إن حركة مجتمع الروهينغا على مستوى منطقة آسيا والمحيط الهادئ معقدة وتتطور باستمرار بحسب ديناميات النزاع في ميانمار، وتغيُّر السياسات المعتمدة في البلدان الإقليمية المضيفة، وتكيُّف أنماط عمليات التهريب، وتبدُّل تقييمات مجتمع الروهينغا للمخاطر والفرص ذات الصلة. وأصبح الأطفال والنساء يشكّلون اليوم غالبية الركاب الذين يخوضون الرحلات البحرية، على عكس غلبة الشبان (ومنهم المهاجرون البنغلاديشيون) خلال أزمة بحر أندامان عام 2015[3]. هذا وتبدّلت أنماط التحرك أيضًا خلال الفترة نفسها، إذ ارتفعت نسبة القوارب المتجهة نحو إندونيسيا بدلًا من ماليزيا وتايلاند، ولو أن عددًا كبيرًا من الأشخاص يصل بنية متابعة الرحلة إلى ماليزيا. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال آلاف الأشخاص من مجتمع الروهينغا يسلكون طرقات التهريب البرية التي تؤدي إلى ماليزيا عبر ميانمار وتايلاند[4].

يشير استعراض للبيانات الأخيرة الصادرة عن مركز الهجرة المختلطة (MMC) إلى أن اللاجئين واللاجئات من مجتمع الروهينغا يواجهون مخاطر متعددة الأوجه تمتد على طول رحلاتهم. فتشهد الطرق البحرية معدلات وفاة مرتفعة تُفاقمها الظروف غير الإنسانية على متن القوارب المكتظة، فضلًا عن عدم كفاية المياه والأغذية المتاحة. ويشكّل الأطفال والنساء المجموعة الأضعف في هذه السياقات، إذ تم الإبلاغ عن عدد كبير من حالات العنف القائم على الجندر والاستغلال الجنسي وأشكال أخرى من الإساءة خلال رحلة العبور. وتستمر المخاطر على الحماية حتى بعد الوصول إلى الوجهة، حيث غالبًا ما يضطر مجتمع الروهينغا إلى البقاء لفتراتٍ طويلة في المخيمات وفي الملاجئ غير المناسبة في ظل التوافر المحدود للخدمات الأساسية وفرص كسب الرزق. هذا ويُفاقم الأثر النفسي لهذه التجارب، بما في ذلك الصدمات والتحديات للصحة العقلية، مكامن الضعف لدى هذه المجموعة[5].

استجابةً لهذه التحديات، نرى أن اعتماد نهج قائم على الطريق ومدعوم من المجتمع المدني يمكن أن يؤدي دورًا محوريًا في تعزيز توفير المساعدة والحماية اللازمتين للمهاجرين والمهاجرات من مجتمع الروهينغا خلال رحلتهم. ونتبنى في هذا السياق تعريف النهج القائم على الطريق باعتباره "استراتيجية شاملة لمعالجة احتياجات المهاجرين والمهاجرات واللاجئين واللاجئات وحماية حقوقهم في كل مرحلة من مراحل رحلاتهم، في بلدان المنشأ كما خلال رحلة العبور وعند الوصول إلى الوجهة وخلال رحلة العودة"، على أن تشمل "تنفيذ تدابير الحماية والمساعدة المستمرة منذ المغادرة وحتى الوصول والإدماج في المجتمعات المضيفة"[6]. وعليه، واستنادًا إلى إعداد المفهوم الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،[7] نقترح الاعتراف بالمبادئ التالية باعتبارها سماتٍ مميزة للنهج القائم على الطريق، والتي إن اعتُمدت سوف تعزز الاستجابات الحالية للنزوح القسري: 1) القدرة على التكيّف مع أنماط الهجرة المتغيرة؛ 2) التنسيق العابر للحدود؛ 3) مواصلة التعاون في مختلف مراحل رحلات المهاجرين والمهاجرات واللاجئين واللاجئات.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تطبيق النهج القائم على الطريق في سياق مجتمع الروهينغا بصورةٍ فعالة، نشدد على أن هذا النهج يجب أن يكون مدعومًا من آلية تنسيق مساندة، تكون أيضًا قائمةً على الطريق، وتضمن الاتساق بين تدخلات الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين وامتلاكها للموارد الكافية والقدرة على التكيّف مع الأنماط المتغيرة لحركة مجتمع الروهينغا. فمتى كانت هذه الآلية تتلقى الموارد الكافية والدعم اللازم، تسهّل عملية التواصل وتضمن تناغُم الاستجابات العابرة للحدود وتمكّن الجهات الفاعلة الإنسانية من معالجة الاحتياجات المحددة لدى اللاجئين واللاجئات من مجتمع الروهينغا بشكلٍ أفضل وفي كل مرحلة من رحلتهم.

معالجة الأسباب الجذرية

من أهم أوجه النهج القائم على الطريق تشديده على معالجة الأسباب الجذرية كجزءٍ من استجابة شاملة. وتكتسي هذه السمة أهميةً خاصةً في حالة الطريق التي يسلكها مجتمع الروهينغا، إذ يبقى تدهور الظروف التي يعيشها هذا المجتمع في بنغلاديش وميانمار الدافع الأولي لتحركاته البحرية. ففي ميانمار على سبيل المثال، تفاقمت تجربة مجتمع الروهينغا المحفوفة بالعنف والتمييز والاضطهاد منذ الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021، إذ أدى النزاع العسكري إلى نقص في المواد الغذائية كما في الخدمات الأساسية المتوافرة، وشمل هجماتٍ متكررة على الأشخاص المدنيين. وقد تفاقمت المخاوف الأمنية في ولاية راخين تحديدًا منذ تصاعُد حدة النزاع في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي الموازاة، يواجه مجتمع الروهينغا في بنغلاديش ظروفًا أمنيةً خطيرةً أيضًا في ظل ارتفاع حالات العنف من قِبل العصابات، فضلًا عن التجنيد الإجباري والعنف القائم على الجندر. أضف إلى ذلك الاكتظاظ المفرط والقيود على القدرة على التنقل وسبل كسب الرزق الرسمية، والوصول المحدود إلى خدمات التعليم وضُعف فرص إيجاد حلول دائمة. وتأتي الظروف البيئية لتُفاقم هذه المحفزات بشكلٍ أكبر، إذ تعمل كـ'مُضاعِفات للتهديدات' ذات الصلة بمكامن الضعف المرتبطة بالملجأ والصحة والصرف الصحي وأمن الغذاء والماء وسبل كسب الرزق[8].

إلا أن أهمية الظروف المرتبطة بـ'الأسباب الجذرية' في ميانمار وبنغلاديش تتجاوز الدور الذي تؤديه هذه الظروف كعوامل محفزة للتحرك. فهي تحمل آثارًا وتداعياتٍ مهمةً أيضًا تؤثر على أنواع التدخلات اللازمة من حيث المساعدة والحماية في مراحل لاحقة من رحلاتهم. فعلى سبيل المثال، وجد مركز الهجرة المختلطة أن المهرّبين هم من أبرز موفري المعلومات حول اللاجئين واللاجئات من مجتمع الروهينغا الذين يغادرون بنغلاديش وميانمار، كما أنهم يؤثرون على قرارات اللاجئين واللاجئات حول ما إذا كانوا سيسلكون الطرقات البحرية أو البرية، والبلدان التي سيعبرون منها، وحتى وجهتهم النهائية[5]. ولذلك على آليات التنسيق ألا تحشد الموارد والجهات الفاعلة اللازمة للاستجابة إلى اللاجئين واللاجئات العابرين فحسب، بل أيضًا أن تدعم التدخلات السابقة للمغادرة والرامية إلى معالجة هذه الفجوة في المعلومات لكي لا يضطرّ مجتمع الروهينغا إلى الاعتماد على معلومات غير موثوقة من المهرّبين.

حلول البلدان الثالثة

بالإضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية، يعترف النهج القائم على الطريق بالدور المهم الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي في إطار الاستجابة الشاملة. فعلى سبيل المثال، يمكن لمشاركة دول إعادة التوطين وتعاونها في دعم حلول البلدان الثالثة وتوفير الدعم المالي أن يقدّم مساهمةً ملحوظةً في تعزيز الوصول إلى الحلول الدائمة للاجئين واللاجئات من مجتمع الروهينغا.

إشراك الجهات الفاعلة المحلية ومن المجتمع المدني

يشدد تحليل تطبيق النهج القائم على الطريق الكامل في أمريكا اللاتينية على الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه الجهات الفاعلة المحلية والجهات من المجتمع المدني في "[الحرص على] أن تكون التدخلات مهمة ومستدامة"[6]. وفي سياق مجتمع الروهينغا على وجه التحديد، يكتسي تمكين الجهات الفاعلة المحلية من المشاركة والتعاون في هيكلية التنسيق على طول الطريق أهميةً خاصةً نتيجة الدور المحوري الذي تؤديه هذه الجهات في دعم الاستجابة الإنسانية لمجتمع الروهينغا، وأيضًا لأن هذه الجهات غالبًا ما تكون قد سبق وطوّرت آليات تنسيق داخلية يمكن أن تسهّل الاستجابات المعززة.

ففي إندونيسيا على سبيل المثال، يؤدي صيادو الأسماك ومجموعات المجتمع المدني المحلية في آتشيه أدوارًا قياديةً في إنقاذ اللاجئين واللاجئات الذين يمرون في ضائقة وتقديم المساعدة الطارئة لهم من خلال الاستفادة من تطبيقات المراسلة لتمكين الحشد السريع للأشخاص المستجيبين العاملين في الخطوط الأمامية والتعميم السريع للمعلومات حول القوارب التي تحتاج إلى المساعدة على أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والإقليميين. إلا أنه وعلى الرغم من أهميتها، لا تزال هذه الجهات الفاعلة المحلية مستثناةً بشكلٍ كبير من الأدوار الرئيسية المعنية باتخاذ القرارات

الاستراتيجية والتخطيط في هياكل التنسيق الوطنية والإقليمية، إذ تخضع بمعظمها للإدارة والتنظيم بحسب قدرات الجهات الفاعلة الحكومية ومصالحها.

تكميل هياكل التنسيق الوطنية

من أبرز الإصلاحات المنفّذة على المستوى الوطني على ضوء أزمة بحر أندامان كان اعتماد إندونيسيا اللائحة الرئاسية رقم 125 لعام 2016 التي تضع المبادئ التوجيهية وتحدد مسؤوليات الوكالات الحكومية في مجالات البحث والإنقاذ وإدارة اللاجئين واللاجئات بما يتماشى مع اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئ.

إلا أنه ومع أن اللائحة الرئاسية رقم 125 تشكّل خطوةً ملحوظةً نحو تعزيز حقوق اللاجئين واللاجئات وطالبي وطالبات اللجوء في إندونيسيا، لا توفر توجيهات حول كيفية إدارة التعاون العابر للحدود مع الدول الإقليمية الأخرى أو كيفية تحقيق التناغم في سياسات البحث والإنقاذ والنزول من السفينة بين الدول المختلفة. وتكتسي هذه النقاط أهميةً خاصةً في سياق التحركات البحرية لمجتمع الروهينغا نظرًا لأن مهام البحث والإنقاذ تُعتبر مسؤوليةً مشتركةً لا يمكن لإندونيسيا الاضطلاع بها لوحدها. وفي هذا الصدد، قد تؤدي آلية التنسيق القائمة على الطريق دورًا ملحوظًا في معالجة هذه الفجوة من خلال إنشاء قنواتٍ واضحة للتواصل بين الحكومات وتيسير عملية التفاوض حول اتفاقيات مشاركة المسؤولية بين الدول الإقليمية بشأن المسؤوليات المرتبطة بالنزول من السفينة.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن توفير الحماية والمساعدة في إطار النهج القائم على الطريق يمتد إلى مرحلة ما بعد النزول من السفينة أو بعد الإنقاذ. وتتطرّق اللائحة رقم 125 إلى هذه النقطة بشكلٍ جزئي، ولو أن الاستجابات الأخيرة إلى وصول اللاجئين واللاجئات من مجتمع الروهينغا إلى إندونيسيا كشفت عن بعض الفجوات المرتبطة بالتنفيذ. فعلى سبيل المثال، لا توفر اللائحة الرئاسية رقم 125 التمويل للحكومات المحلية المكلّفة بتنفيذ مسؤوليات إدارة اللاجئين واللاجئات ولا تنص على عملياتٍ واضحة لإيوائهم. وقد تسببت هذه الفجوات بتأخيراتٍ ملحوظة في توفير الموارد والخدمات اللازمة ريثما تنتهي المفاوضات مع السلطات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن مشاركة الوكالات غير المعنية بالمسائل الأمنية (على غرار وزارة الشؤون المحلية ووزارة تمكين المرأة وحماية الطفل ووزارة الصحة) كافيةً حتى الآن، ما أعاق حصول مجتمع الروهينغا على خدمات الدعم التي يحتاجها.

عملية بالي: آلية تنسيقٍ محتملة

تتولى عملية بالي مسؤولية "تيسير التنسيق والتعاون ومشاركة المعلومات وإعداد السياسات بشأن الهجرة غير النظامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها" وتنضم إليها قاعدة واسعة من الدول الأعضاء تشمل بلدان المصدر والعبور والوجهة النهائية لحركة مجتمع الروهينغا[9]. ولذلك فهي في الموقع المناسب للاضطلاع بدورٍ تنسيقي قيادي لدعم التدخلات على طول الطريق وتوفير الدعم التنسيقي الجوهري الذي يقتضيه النهج القائم على الطريق. وبالفعل، حددت عملية بالي في استعراضها الداخلي لاستجابة المنطقة إلى أزمة بحر أندامان في عام 2016 عدة "دعوات إلى التحرك" ستساهم بشكلٍ ملحوظ في تنفيذ استجابة على طول الطريق. وتشمل هذه الدعوات "الإبلاغ المنهجي والمنتظم عن التحركات" و"الجهود الحثيثة لمعالجة الأسباب الجذرية وعوامل الدفع" و"بروتوكولات البحث والإنقاذ ونقاط النزول المنسقة والقابلة للتنبؤ"[1]. وأشار الاستعراض أيضًا إلى الحاجة إلى إعداد سجل بنقاط الاتصال والحفاظ عليه، على أن يشمل الأشخاص المسؤولين على المستوى الوطني والطاقم العامل في الوكالات الدولية ذات الفروع المحلية وفي منظمات المجتمع المدني، من أجل تحسين التخطيط والجاهزية على المستوى الوطني. وفي ظل النهج القائم على الطريق، يجدر توسيع نطاق هذا السجل وإتاحته لجميع أصحاب المصلحة المعنيين والجهات الفاعلة المعنية على طول الطرقات التي يسلكها مجتمع الروهينغا.

من خلال تلبية هذه الدعوات إلى التحرك المحددة مسبقًا، والتي تكتسي الأهمية نفسها اليوم كما في عام 2016، تكون عملية بالي تضع أساسًا متينًا يجب أن يستند إليه نهج أقوى قائم على الطريق للتعامل مع تحركات مجتمع الروهينغا، ليعزز بذلك قدرات التنسيق الإقليمية التي تم بناؤها من خلال إنشاء آلية التشاور وفريق العمل

المعني بالتخطيط والجاهزية. بذلك، يمكن لعملية بالي أن تيسّر التنسيق الأقوى العابر للحدود من أجل تقديم دعم أكثر استدامةً لمجتمع الروهينغا الذي يحتاج إلى الحماية.

مواجهة التحدي

في غياب بدائل ومسارات قانونية أخرى صالحة، ونظرًا لارتفاع حدة النزاع في ميانمار، من المرجح أن يستمر اللاجئون واللاجئات من مجتمع الروهينغا في المستقبل القريب في خوض رحلاتٍ محفوفة بالمخاطر بحثًا عن الأمان والحماية. ومن أجل مواجهة هذا التحدي وضمان الحفاظ على كرامة هؤلاء الأشخاص المتنقلين، يبقى التنسيق عنصرًا محوريًا في هذا السياق. ويوفر نهج التنسيق على طول الطريق إطارًا بنّاءً يمكن من خلاله معالجة الفجوات القائمة في الاستجابات الراهنة ووضع ترتيبات أكثر عدالة لمشاركة المسؤولية وتحسين هياكل التنسيق القائمة. ومن خلال إرساء روابط أكثر متانةً مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية، والاستناد إلى أسس الأوجه القائمة على الطريق في آليات التنسيق الراهنة، يمكن تحقيق تحسيناتٍ ملحوظة في توفير الحماية والمساعدة في كل مرحلة من رحلة المهاجرين والمهاجرات.

بول لوك فرنون
أخصائي في المناصرة الإقليمية، منظمة منصة حلول النزوح في آسيا
paul.vernon@adsp.ngo

عبدالله محمدي
مدير مشاريع البيانات والبحوث، مركز الهجرة المختلطة
abdullah.mohammadi@mixedmigration.org

غادنغ غوميلادنغ بوترا
مسؤول المناصرة الوطنية والتواصل، الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين - إندونيسيا
gading@jrs.or.id

1. Bali Process (2016) Review of Region's *Response to Andaman Sea Situation of May 2015*. *bit.ly/andaman-sea-2015*
2. عملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والإتجار بالبشر والجرائم ذات الصلة العابرة للدول هي عبارة عن منتدى إقليمي يدعم التعاون والحوار ووضع السياسات المرتبطة بالهجرة غير النظامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها. *www.baliprocess.net/*
3. UNHCR (8 January 2025) 'Focus on saving lives, urges UNHCR as more Rohingya flee by sea'. *bit.ly/rohingya-flee-sea*
4. MMC (2024) *Comparing Smuggling Dynamics from Myanmar to Malaysia and Thailand*. *bit.ly/comparing-smuggling-dynamics*
5. للاطلاع على بيانات نظام 4Mi حول التحديات التي يواجهها اللاجئون واللاجئات من مجتمع الروهينغا في طريقهم إلى إندونيسيا وماليزيا وتايلاند، يرجى زيارة المرجع التالي: 4Mi Interactive | Mixed Migration Centre. *bit.ly/4mi-interactive*
6. Institute of Studies on Conflicts and Humanitarian Action (2024) *Review of Regional Coordination Mechanisms in Response to Mixed Movements in the LAC Region* *bit.ly/mixed-movements-lac*
7. UNHCR (2024) 'A Route-Based Approach: Strengthening protection and solutions in the context of mixed movements of refugees and migrants'. *bit.ly/route-based-approach*
8. Protecting Refugees in Asia (2024) *Impact of Climate Change on the Migration and Displacement Dynamics of Rohingya Refugees. bit.ly/climate-change-rohingya*
9. Bali Process 'About the Bali Process'. *bit.ly/bali-process*

المهاجرون المفقودون في منطقة أفريقيا الجنوبية: بناء قدرات التحقيق الحكومية

لوسيندا إفيرت وستيفن فونسيكا وفون روسو

يعتمد العديد من السلطات الحكومية التي تتعامل مع الأشخاص المفقودين أو المتوفين أنظمةً مخصصة لإدارة هذه الحالات. ومن شأن إدخال تعديلات بسيطة على هذه الأنظمة أن يسمح بتكييفها لكي تتعامل مع التحديات المحددة المتعلقة بحالات فقدان أو وفاة المهاجرين والمهاجرات.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تزور أُسر المهاجرين المفقودين في زاكا في زيمبابوي. حقوق الصورة: ستيفن فونسيكا

يقرر الأفراد مغادرة منازلهم لأسباب متعددة، منها عدم الاستقرار السياسي والمخاطر البيئية والصعوبات الاقتصادية، وقد يقرر بعضهم تقديم طلب لجوء فيما يسعى آخرون للبحث عن فرص عمل أفضل. ولكن للأسف، يُفقَد الكثير منهم نتيجة ظروف متعددة أثناء رحلتهم أو عند وصولهم إلى وجهتهم النهائية. فقد يتم سجن البعض من دون السماح لهم بالوصول إلى وسائل الاتصال أو قد يقرر البعض، أو تقرر أُسرهم، عدم التماس المساعدة خوفًا من الترحيل. هذا ويُحتمل أن يلقى البعض حتفهم في خلال رحلة الهجرة الخطيرة أو عند وصولهم إلى وجهتهم. لكن من المهم ألا يصبح مصير هؤلاء المهاجرين والمهاجرات واللاجئين واللاجئات طي النسيان.

في هذا السياق، نفّذت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بين عامَي 2016 و2018 مشروعًا تجريبيًا بعنوان "برنامج المهاجرين المفقودين والمتوفين" يهدف إلى تقليص العدد المرتفع للمهاجرين والمهاجرات الذين يُفقدون أو يموتون ولا يمكن التعرف عليهم في منطقة أفريقيا الجنوبية،

مع التركيز على المنطقة الواقعة بين جنوب أفريقيا وزيمبابوي. وشمل المشروع التعاون مع السلطات في كل من جنوب أفريقيا وزيمبابوي لدعم الأنظمة المتوفرة في البلدين والأدوات والموارد المستخدمة أصلًا لتحديد مواقع الأفراد المفقودين، أكانوا على قيد الحياة أو لا. أما أهداف المشروع، فتمثلت في تزويد أُسر المهاجرين والمهاجرات المفقودين والمتوفين بإجابات حول مصير أحبائهم، وإعادة للموتى هويتهم وكرامتهم والسماح بتسليم رفاتهم لأحبائهم ليتم دفنهم بطريقة لائقة، وتحسين طريقة مشاركة الأُسر والسلطات الرسمية وممارسي الطب الشرعي للمعلومات المستخدمة في عملية البحث عن المهاجرين والمهاجرات المفقودين والمتوفين والتعرف عليهم.

شملت المرحلة الأولى من المشروع التعاون مع السلطات الحكومية والمجموعات المجتمعية سعيًا لتكوين فهم أفضل للمشكلة. وتم في المرحلة الثانية تسجيل حالات الأشخاص المفقودين وإجراء مقابلات مع أسر الأفراد المهاجرين من مقاطعتي زاكا وغواندا في زيمبابوي الذين فُقدوا في جنوب أفريقيا. وهدفت هذه المقابلات إلى جمع المعلومات حول المكان المحتمل لتواجد المهاجرين والمهاجرات المفقودين، وأي من بياناتهم الشخصية التي قد تساهم في التعرف عليهم، وتضمينها في طلب تتبع (لإجراء تحقيقات في المجتمعات في جنوب أفريقيا)، بالإضافة إلى ملء نموذج معلومات ذي صلة حول الشخص المفقود (لتسهيل البحث في قواعد البيانات الرسمية وسجلات التحقيقات القائمة). وتمكنت المرحلة التجريبية للمشروع من جمع نماذج للأشخاص المفقودين وطلبات تتبع لما مجموعه 61 مهاجر ومهاجرة مفقودين، وتم تحديد مكان 15 منهم ولمّ شملهم مع أُسرهم. كما أكّد المشروع أن الأُسر على استعداد للمشاركة والتعاون متى أُتيحت أمامها قناة للإبلاغ عن أفراد الأسرة المفقودين. بالإضافة إلى ذلك، تبيّن أنه بإمكان الأُسر تقديم معلومات مفيدة عن الشخص المفقود تكون أساسيةً لتنفيذ طلبات التتبع وتستطيع السلطات إدخالها في قواعد بيانات متعددة لاستكمال جهود التعرف على الأفراد المتوفين.

يعتمد نجاح عملية التعرف على توفر ما يكفي من المعلومات لإجراء أعمال المقارنة والمطابقة. ويجدر الأخذ بالاعتبار أيضًا أن بعض المهاجرين والمهاجرات يلقون حتفهم بعد وصولهم إلى جنوب أفريقيا. وفي حين أنه لا يتم الإبلاغ رسميًا عن هذه الأرقام، تقدّر الجهات المسؤولة أن السلطات في جنوب أفريقيا تقوم بدفن حتى 10 آلاف شخص مجهولي الهوية، يُعتقد أن معظمهم من الأشخاص المهاجرين أو اللاجئين. استجابةً لهذه المشكلة، تعاونت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع السلطات لتحسين عملية التعرف على الأشخاص من خلال الطب الشرعي في إحدى المشارح الرائدة في البلاد، والتي تسجل عددًا كبيرًا من الحالات يصل حتى 3,000 حالة وفاة غير طبيعية كل سنة. وشمل ذلك إضافة فحوصات ثانوية على العملية لمحاولة التعرف على الهوية بعد اكتمال التشريح، وتوحيد النماذج والإجراءات، وتدريب الأشخاص الممارسين وطلاب وطالبات الطب الشرعي. فعلى سبيل المثال، أجرى الممارسون صورًا إشعاعية والتقطوا صورًا فوتوغرافية لأي ميزات فريدة لدى الشخص، مثل الندوب وعلامات الجلد والأوشام والثقوب والتشوهات والأطراف المبتورة، ووثقوها. وأُرسلت هذه المعلومات، بالإضافة إلى بصمات الأصابع وعينات عن الحمض النووي، إلى السلطات المعنية كي تبحث عنها في قواعد البيانات لديها. وأكمل فريق الخبراء والخبيرات الجنائيين هذه الإجراءات لمجموع 128 جثة مجهولة الهوية في خلال فترة المشروع، وتم التعرف على هوية 57 شخصًا من بين الفحوصات الثانوية المنفذة، ما يوازي نسبة نجاح بلغت 44 في المئة. ومن الملاحظات المثيرة للاهتمام التي توصل إليها المشروع أن الفحوصات الثانوية زادت من نسبة التعرف على كلا المواطنين والمواطنات الأجانب ومواطني ومواطنات جنوب أفريقيا، ما يشكل بوضوح فائدةً بالنسبة للسلطات، لا سيما أن الحكومة تتكبد تكاليف دفن الجثث مجهولة الهوية باعتبار هؤلاء الموتى من 'الفقراء' وهذا يزيد من العبء المالي على موارد الدولة.

إعداد برنامج مبني على المشروع التجريبي

قدم المشروع التجريبي نتائج واعدة. وبيّنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه يمكن تحقيق نجاح فوري من خلال اعتماد نهج شامل يمكّن الأُسر في زيمبابوي من تقديم معلومات حول أقاربهم المفقودين، كما أظهرت إمكانية جمع المعلومات بعد الوفاة بالشكل الصحيح من جثث الأفراد مجهولي الهوية في إحدى أكثر المشارح ازدحامًا في جنوب أفريقيا. وساهم نجاح المشروع في تحويله إلى برنامج منخفض التكلفة (يقوم على هيكلية تنسّق بين خدمات الطب الشرعي وإنفاذ القانون والجامعات والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والمجتمع، بدعم من أدوات المجتمع الرقمي) يمكّن الحكومة من جمع معلومات حول الأشخاص المفقودين ومشاركتها مع الدول المجاورة التي تتولى مسؤولية التعرف على الموتى[1]. علاوةً على ذلك، اعتمد البرنامج توحيد النماذج والإجراءات، وأنشأ وحدة التعرف على البشر المتوفين في قسم الطب الشرعي في جوهانسبرغ، التي لا يزال الموظفون والموظفات والطلاب والطالبات المتخصصون في الطب الشرعي فيها ملتزمين بإجراء فحوصات ثانوية للتعرف على الأشخاص الذين قد يبقون مجهولي الهوية في خلاف ذلك. وقد ساهمت جهودهم في زيادة نسبة التعرف على الأفراد بمقدار 22 في المئة.

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد المشروع التجريبي استلزم إجراء تدريب بالتعاون مع شرطة جمهورية زيمبابوي لتدريب موظفي الشرطة (في المقر الرئيسي كما في المكاتب الإقليمية) على الإجراءات الواجب اتباعها مع العائلات التي تبلّغ عن فقدان أحد أعضائها في دولة أخرى. وكان لهذا التدريب أهمية أساسية نظرًا لأن عددًا كبيرًا من موظفي الشرطة لم يكن على علم بإمكانية قبول هذه الحالات أو بالإجراءات التي يجب اتباعها والمعلومات التي يجب مشاركتها مع السلطات في جنوب أفريقيا. في هذا السياق، يخوّل نظام الإنتربول القائم الدول تقديم نشرة صفراء (للشخص المفقود) ونشرة سوداء (للشخص المتوفي)، ما يعزز القدرة على مشاركة المعلومات عبر الحدود. وتعاونت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الإنتربول للمساعدة على تعميم هذه المعلومات على جميع الأقاليم في زيمبابوي وإصدار منشورات ولافتات تتضمن المعلومات الضرورية والخطوات المفصلة التي يجب اتخاذها. وتم أيضًا تسجيل الحالات المحصورة في خلال هذه المرحلة التجريبية لدى السلطات بهدف تعيين رقم مرجعي رسمي لها وتقديمها إلى الإنتربول ومن ثم إحالتها إلى جنوب أفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، أخذت اللجة الدولية للصليب الأحمر بعين الاعتبار أن الكثير من المهاجرين والمهاجرات وأسرهم قد يترددون في التواصل مع السلطات أو التفاعل معها حول قضايا أقاربهم، لا سيما في حال لم يكون هؤلاء يملكون وثائق رسمية. بالتالي، عملت اللجنة بشكلٍ وثيق مع شركائها في جمعية الصليب الأحمر في زيمبابوي وجمعية الصليب الأحمر في جنوب أفريقيا لتمكينهم من العمل كجهات وسيطة تتواصل مع الأُسر والسلطات. وتتعاون جمعيات الصليب الأحمر بدورها مع عدد من المتطوعين الموثوقين داخل المجتمعات المحلية، والذين يشكلون جهات مساندة للدولة. ويتم تدريب هؤلاء الأشخاص المتطوعين على جمع البيانات حول الأشخاص المفقودين من أُسرهم ومشاركتها مع السلطات في زيمبابوي ليتم إدخالها في النظام الرسمي. في الوقت نفسه، يتمتع الأشخاص المتطوعون في جنوب أفريقيا بالقدرة على جمع المعلومات من المجتمعات المعرضة للخطر لمساعدة السلطات على إدارة القضايا بنجاح، وهي معلومات غالبًا ما يتردد الأفراد في مشاركتها مع السلطات. وتُعتبر كل خطوة من هذه الخطوات أساسيةً لضمان إمكانية تسليم هذا المشروع إلى السلطات والحفاظ عليه، علمًا أنه يُشار إليه الآن باسم "النهج العابر للحدود المعني بالمفقودين والمتوفين". ومن المخطط أن تدعم لجان إشرافية في البلدين هذا النهج، على أن تتضمن هذه اللجان أعضاء من القطاعات الحكومية المعنية وتكون مسؤولةً عن حوكمة البرنامج وتوجيهه.

تأملات

تتطلب الإدارة الفعالة للبرامج التي تعالج مسألة الأشخاص المفقودين والمتوفين تعاونًا بين

السلطات الموكلة بالتحقيق في هذه القضايا. ولا تستلزم هذه المبادرات عادةً إلا الحد الأدنى من الموارد، كما يمكن تنفيذها باستخدام إجراءات بسيطة مثل توفير التدريب والمعدات الأساسية. ويوصى بشدة بتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني، لا سيما في الحالات التي تفتقر فيها السلطات إلى الموارد البشرية والمادية الضرورية أو حيث لا تثق الجهات التي تملك المعلومات المهمة بالسلطات. وبفضل بساطة هذا البرنامج وانخفاض تكلفته، يمكن تكييفه بسرعة وتطبيق نسخ منه في الدول الأخرى ذات الموارد المحدودة.

لوسيندا إفيرت
خبيرة في الطب الشرعي لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر
levert@icrc.org
linkedin.com/in/lucinda-evert-1475b4204/

ستيفن فونسيكا
مدير المركز الأفريقي للأنظمة الطبية القانونية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر
sfonseca@icrc.org
linkedin.com/in/stephen-fonseca-52197b180/

فون روسو
مستشار قانوني، المركز الأفريقي للأنظمة الطبية القانونية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر
vrossouw@icrc.org
linkedin.com/in/adv-vaughn-rossouw-8b426312a/

1. Craig Adam Keyes, Trisha-Jean Mahon and Allison Gilbert (2022) 'Human Decedent Identification Unit: identifying the deceased at a South African medico-legal mortuary' *International Journal of Legal Medicine* Vol 136: 1889-1896 *bit.ly/decedent-identification*

تأثير فقدان أفراد الأسرة على الصحة النفسية للأشخاص النازحين قسرًا

بليندا ليدل وكيمبرلي أرتشر ونيكول باتش وجيل ستوكويل

قد يفقد الأشخاص أحيانًا أفراد أسرتهم الذين ربما يلقون حتفهم خلال رحلات محفوفة بالمخاطر، ويترك الغموض المستمر حول مصير أحبائهم أثرًا نفسيًا عميقًا لديهم ويؤدي إلى تداعيات اجتماعية كبيرة، لا سيما إذا كان هؤلاء الأفراد أنفسهم من النازحين.

يواجه الأشخاص النازحون قسرًا عددًا كبيرًا من التحديات والمخاطر أثناء قيامهم برحلات الهجرة الخطيرة بحثًا عن الأمان وهربًا من الحرب والأزمات الإنسانية والاضطهاد، وقد تشمل هذه المخاطر أحيانًا فقدان الأفراد. وفي هذه الحالات، ترزح الأسر والمجتمعات التي فقدت أحد أعضائها تحت وطأة عبء نفسي ينتج عن غياب أي معلومات عن مصير أحبائها، وقد تحتاج بالتالي إلى دعم كبير للبحث عن أفراد العائلة المفقودين من جهة، وإدارة أوجه الغموض والتوتر القائم بين الأمل واليأس أثناء عملية البحث من جهة أخرى. ويتفاقم هذا العبء عندما يكون أفراد الأسرة أنفسهم من النازحين قسرًا أيضًا. لكن لا يتوفر إلا القليل من البحوث النظامية التي تنظر في التداعيات النفسية الناتجة عن فقدان أحد الأقرباء في ظل هذه الظروف. ولا نعرف إلا القليل جدًا عن كيفية تطور هذه التأثيرات النفسية والاجتماعية مع مرور الوقت ولا عن العمليات التي تساعد الأُسر على التكيف مع هذا الوضع.

المعلومات التي تقدمها الأبحاث الحالية

ركزت معظم الأبحاث النفسية حتى الآن على أعراض الصحة النفسية المرتبطة بفقدان أحد أفراد الأسرة، وشملت مجموعة واسعة من المشاركين تضمّ عينات من الأفراد اللاجئين وغير اللاجئين وطالبي وطالبات اللجوء. وتوصلت هذه الدراسات مجتمعةً إلى أن الأشخاص الذين يفقدون أحد أفراد أسرتهم يبلغون عن مستويات مرتفعة من اضطراب ما بعد الصدمة أو الاكتئاب أو القلق أو الحزن المعقد (أي الشديد والمستمر)[1 2 3]. فقد يؤدي القلق الناتج عن هذه الحالات إلى معاناة اللاجئين واللاجئات الذين يفقدون أحد أقاربهم من بعض الأعراض الجسدية أيضًا مثل الألم أو تدهور صحتهم[3]. وتظهر هذه الحالات عادةً بعد التعرض لصدمة، مثل وفاة أحد الأحباء بشكلٍ مفاجئ أو غيرها من التجارب الصادمة التي تهدد الحياة أو تؤدي إلى الإصابة. ولكن قد تؤدي الخسارة الصادمة بعد فقدان أحد الأحباء إلى تداعيات محددة تختلف عن تلك الناتجة عن أنواع أخرى من الصدمات[4]. على سبيل المثال، ترتبط استجابات الإجهاد بعد الصدمات عادةً بأحداث وقعت في الماضي، فيما يستمر أثر فقدان أحد أفراد الأسرة في الحاضر ويمتد على مدى طويل في المستقبل أيضًا في أغلب الأحيان. بالتالي، قد تعكس الاستجابة النفسية لفقدان أحد الأحباء حالةً من الصدمة المزمنة، أي حدث صادم لا ينتهي بل يحمل معه أعراضًا نفسية وجسدية مستمرة[4].

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن فقدان أحد الأحباء لا يؤدي إلى ارتفاع خطر الإصابة باضطرابات الصحة العقلية فحسب، بل يؤثر أيضًا على العمليات النفسية والوظائف الاجتماعية الأوسع نطاقًا[5]. فبحسب إحدى الدراسات التي شملت أشخاصًا نازحين قسرًا استقروا في أستراليا، وقارنت بين تجربة الأشخاص الذين انفصلوا عن أسرهم لكنهم كانوا على علم بمكان تواجدهم من جهة والأشخاص الذين فقدوا أحد أحبائهم من جهة أخرى، إلى أن هذه المجموعة الأخيرة اختبرت مستويات شديدة من الحزن، شملت الحنين إلى الشخص المفقود والألم العاطفي والحس بفقدان المعنى وردات فعل متعلقة بالحزن أثرت على حياتهم اليومية. كما سلّطت المرئيات الناتجة عن الممارسة، التي جمعتها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الضوء على الأثر المستمر لفقدان أفراد الأسرة على الحالة النفسية للفرد، بما في ذلك الشعور بالذنب ولوم النفس ومواجهة صعوبات في تنظيم المشاعر والانعزال عاطفيًا عن الآخرين وحدّة الطبع والتغيرات في القدرات المعرفية، ومنها القلق

باستمرار على مصير الشخص المفقود[6]. ويمكن أن يؤثر فقدان أحد الأقارب أيضًا على علاقات الفرد الاجتماعية، مثل علاقته مع عائلته والمجتمع ككل،[4 5] وفي قدرته على العمل والدراسة والاعتناء بالآخرين[6].

الخسارة الغامضة كإطار عمل مفيد

تشير الخسارة الغامضة إلى الشعور بالحضور النفسي للشخص المفقود مع إدراك غيابه الجسدي في الوقت نفسه، وقد تشكل إطار عمل مفيدًا عند النظر في الأثر النفسي الذي يخلفه فقدان أحد أفراد الأسرة[7]. فيعكس هذا المصطلح الافتقار إلى الوضوح والحل الذي ينتج عن عدم معرفة مصير الشخص المفقود من الأحباء، ما يحد بالتالي من قدرة الفرد على إكمال طقوس الحزن الطبيعية والثقافية التي تحدث عادةً في حالات الوفاة.وقد يؤدي ذلك إلى بقاء الفرد في وضعٍ معلّق مدى الحياة وعدم قدرته على أداء الأنشطة اليومية. بناءً عليه، يُحتمل أن يكون الأثر النفسي أشدّ في هذه الحالات مقارنةً مع وفاة أحد أفراد الأسرة. على سبيل المثال، ظهرت أعراض أشد من اضطراب الحزن المطول لدى الأشخاص النازحين قسرًا من سوريا والعراق وإيران وأفغانستان الذين استقروا في ألمانيا، والذين يختبرون شعور الخسارة الغامضة بسبب فقدان أحد أفراد أسرتهم، مقارنةً مع اللاجئين الذين توفي أحد أقربائهم. فتُعتبر الخسارة الغامضة أيضًا شكلًا من أشكال الصدمة المزمنة[4].

ومن المهم الإشارة إلى أن المسافة المادية، إلى جانب حالات عدم الاستقرار والصراع المستمرة في بلدان الأصل، تزيد من صعوبة البحث مباشرةً عن الأحباء المفقودين أو طلب المعلومات عنهم. بالتالي، لا تتمتع الأسر عادةً سوى بقدرة محدودة على التحكم بوضعها، وقد أظهرت الدراسات أنها تشعر بالعجز والذنب لعدم قدرتها على إنجاز المزيد. وفي حين أن الأُسر النازحة تستطيع الاستعانة بخدمات على غرار برنامج إعادة الروابط الأسرية التابع للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للبحث عن الأفراد المفقودين، قد يستغرق الحصول على معلومات سنوات متعددة أو قد لا يتم التوصل إلى نتيجة أبدًا. وتواجه الأُسر في هذه الحالات تحدي اتخاذ القرارات بشأن مستقبلها من دون أن تعرف مكان أحد أفرادها أو مصيره[3].

تأثير 'الغموض المزدوج'

يعيش الأشخاص من اللاجئين وطالبي اللجوء الذين فقدوا أحد أقربائهم حالةً من 'الغموض المزدوج'، إذ يواجهون غموض فقدان أحد أحبائهم من جهة والغموض الناتج عن النزوح القسري وإعادة التوطين من جهة أخرى. وعلى المستوى العالمي، تُعزى المستويات المرتفعة من تحديات الصحة النفسية التي يبلّغ عنها اللاجئون واللاجئات إلى التعرض لصدمات متعددة ومتراكمة في مرحلة ما قبل الهجرة، بما في ذلك العنف والحرمان وانتهاكات حقوق الإنسان مثل التعذيب، بالإضافة إلى الضائقة الناتجة عن النزوح أثناء الهجرة، والإجهاد المستمر، وحالة عدم اليقين التي تأتي في مرحلة ما بعد الهجرة. فقد يواجه اللاجئون واللاجئات صعوبةً في التأقلم مع حياتهم الجديدة في بلد إقامتهم بسبب صدمات الماضي وما يُضاف إليها من إجهاد مستمر. وقد يفاقم فقدان أحد أفراد الأسرة هذه الصعوبات. فعلى سبيل المثال، قد تكون الأُسر النازحة عرضةً أيضًا لعوامل إجهاد اقتصادية في حال كان فرد الأسرة المفقود هو من يؤمن الدخل للعائلة. علاوةً على ذلك، تؤثر الخسارة الغامضة على وحدة الأسرة وتزيد من الإجهاد والقلق في الأسرة. فقد تتغير الأدوار الذي يضطلع بها الأفراد ضمن الأسرة بسبب غياب أحبائهم (مثل العمل لكسب الدخل أو تقديم الرعاية والدعم النفسي للآخرين)، ما يزيد أحيانًا من الضغوط التي يشعر بها الفرد الذي يحاول أن يتعامل مع حياته الجديدة في بلد الاستيطان[4 5].

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الأشخاص النازحين يتمتعون بوضع قانوني مؤقت ولا يمكنهم الاستفادة من مسارات التوطين الدائم ويواجهون مستقبلًا مليئًا بالغموض. وترتبط أوجه الغموض المتعلقة بالحصول على تأشيرات وحدها بارتفاع مستويات اضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب وخطر الانتحار. غير أن الخوف المستمر على سلامة الأحباء قد يفاقم من تأثير وضع الإقامة غير الثابت،[5] فيما تترافق التأشيرات المؤقتة عادةً بإمكانية وصول محدودة إلى مسارات الهجرة الرسمية المؤدية إلى لمّ شمل الأسرة. وفي الحالات التي يتم فيها العثور على أعضاء الأسرة المفقودين، قد يمنع الوضع القانوني المؤقت اللاجئين واللاجئات المستقرين في بلد جديد من الاستفادة من برامج الرعاية أو

حتى من السفر خارج الحدود لزيارة ذويهم. ويواجه حتى اللاجئون واللاجئات الذين يملكون تأشيرات دائمة وثابتة في دول عالية الدخل، مثل أستراليا أو الدول الأوروبية، إجراءاتٍ مطولة ومعقدة وعالية التكلفة للمّ شمل الأسرة. أما بالنسبة للأشخاص النازحين قسرًا الذين ينجحون في التواصل مجددًا مع أفراد أسرهم المفقودين، قد تترافق مشاعر الفرح والانفراج مع ضغوط ناشئة لتقديم الدعم النفسي والمادي لأحبائهم[5].

القدرة على الصمود وآليات التكيف

يتوجب على أُسر الأفراد المفقودين التكيف مع مستويات عالية من الضغط والإجهاد اليومي. غير أن الدراسات التي تبحث في قدرة هذه الأسر على الصمود وآليات التكيف التي تستخدمها لا تزال ضئيلة[5]. ووجدت إحدى الدراسات التي شملت الأشخاص النازحين قسرًا المستقرين في أستراليا، والذين فقدوا أفراد أسرهم أو انفصلوا عنهم، أن الانخراط في أنشطة مثل العمل أو المهام المنزلية يساعد في صرف انتباه هؤلاء الأشخاص عن القلق حول مصير فرد العائلة المفقود. وأفاد الأشخاص المشاركون في الدراسة أنهم يعتبرون المشاركة في أنشطة اجتماعية وممارسات دينية وغيرها من أشكال التكيف القائمة على المشاعر (مثل تقبّل الوضع الحالي) استراتيجيات مفيدة. كما ساهمت خدمات الدعم الأسري التي تقدمها الحكومة والجهات غير الحكومية، إلى جانب الخدمات الصحية والمجتمعية، في إيجاد حلول للمشاكل العملية. بيد أنه غالبًا ما تحول العوائق دون الوصول إلى هذه الخدمات، مثل عدم الإلمام باللغة الإنجليزية والعزلة الاجتماعية والتأشيرة المؤقتة، وهذا أيضًا من آثار 'الغموض المزدوج'. بالإضافة إلى ذلك، ذكر الأشخاص المشاركون استراتيجية تكيّف أخرى تساعدهم على اكتساب القدرة على التحكم بوضعهم، وهي اتخاذ خطوات للبحث عن أفراد أسرتهم المفقودين من خلال التواصل مع وكالات تقدم خدمة البحث عن الأقارب المفقودين، واستخدام القنوات الشخصية وغير الرسمية[5].

لكن على الرغم من هذه الأدلة على القدرة على الصمود، تشير البحوث في علم النفس وعلم الأعصاب إلى أن الأثر النفسي الناتج عن الغياب المستمر للأحباء قد يحد من قدرة الأفراد على اللجوء إلى هذه الاستراتيجيات. فعلى سبيل المثال، يطور البشر بشكلٍ طبيعي نظامًا للتعلق يقوم على العلاقة مع مقدم الرعاية خلال مرحلة الطفولة، وهو نظام يساعد الإنسان على إدارة المخاطر واستجابات الإجهاد خلال حياته. لكن قد يتعرض نظام التعلق هذا للتهديد لدى اللاجئين واللاجئات المنفصلين عن أحبائهم المفقودين، لا سيما وأن الفرد المفقود غالبًا ما يضطلع بدور مهم في علاقة التعلق هذه إذ يمثل الوالد/الوالدة أو الزوج/الزوجة أو الأشقاء/الشقيقات. وتشير إلى ذلك أدلة توصلت إليها دراسة عُنيت بالنظر في صور لدماغ أشخاص نازحين من اللاجئين وطالبي اللجوء في أستراليا[8].وفي إطار هذه الدراسة، دُعي الأشخاص المشاركون للنظر إلى صور حول التعلق (مثل صور لأم وطفلها) بهدف تنشيط نظام التعلق. من ثم، نظروا إلى صور حول تهديدات (مثل صور لمشاهد من نزاع) وصور محايدة (مثل صورة لزاوية في الشارع)، وتم التقاط صور بالرنين المغناطيسي لدماغ كل مشارك أثناء التجربة. ووجدت هذه الدراسة أنه بالنسبة للأشخاص المشاركين الذين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة، كان نظام التعلق أقل فعاليةً في إدارة الاستجابات العاطفية الشديدة لصور التهديدات والصور المحايدة، وتفاوتت هذه الاستجابات بحسب مستوى الحزن الذي أفاد به المشاركون على أفراد الأسرة الذين انفصلوا عنهم. وظهرت هذه النتائج في الدماغ على شكل أنماط من النشاط المتزايد في اللوزة الدماغية (وهي المنطقة الأساسية في الدماغ للتعامل مع الخوف والاستجابات العاطفية) والنشاط المنخفض في قشرة الفص الجبهي الإنسي (وهي المنطقة التي تتحكم بالتصرفات والأفكار وتنظم المشاعر). وتقدّم هذه الدراسة أدلة عصبية حيوية أولية على أن الحزن الناتج عن الانفصال يتداخل مع أنظمة التكيف المتأصلة المرتبطة بالتعلق بالنسبة للأشخاص اللاجئين وطالبي وطالبات اللجوء. إلا أنه لا يزال من غير الواضح كيف يؤثر نظام التعلق تحديدًا على الأشخاص النازحين قسرًا الذين فقدوا أحد أفراد أسرتهم، لكن من المرجح أن تفاقم هذه التأثيرات وقع الخسارة الغامضة.

قاعدة أدلة لتعزيز الدعم

على الرغم من هذه الأدلة على أثر فقدان أفراد الأسرة، لا تزال المعلومات التي نملكها حول هذا

الموضوع غير كافية ويتوجب علينا إجراء بحوث إضافية لتحسين فهمنا لسبل مساعدة الأفراد على التكيف.

استجابةً لذلك، تم إطلاق برنامج بحثي جديد بعنوان "مشروع دراسة أثر فقدان أفراد العائلة أو الانفصال عنهم" (PRISM Family) بهدف تسليط الضوء على هذه القضايا[9]. يُنفذ مشروع PRISM Family بالتعاون بين جامعة نيو ساوث ويلز في سيدني وجامعة نيوكاسل وبرنامج إعادة الروابط الأسرية التابع للصليب الأحمر الأسترالي، والوكالة المركزية للبحث عن المفقودين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويعمل المشروع على التواصل مع أعضاء المجتمع الأسترالي النازحين قسرًا لاكتساب فهم أفضل حول أثر فقدان الأقرباء أو الانفصال عنهم على الأفراد والأسر. وتهدف الدراسة إلى التعمق في كيفية تغير قدرات الأشخاص النازحين قسرًا الذين فقدوا أحد أقربائهم واحتياجاتهم مع الوقت، لا سيما في حال إعادة تواصل أفراد الأسرة أو تلاقيهم أو حصولهم على معلومات حول مصير الشخص المفقود.

ومن شأن بناء قاعدة أدلة من خلال مشروع PRISM Family أن يقدم معلومات أساسية تساهم في تطوير وتوجيه خدمات دعم الأشخاص النازحين قسرًا في التعامل مع الأوضاع المؤلمة والمعقدة الناتجة عن فقدان أحد أفراد العائلة، وخاصةً بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون حالةً من الغموض المزدوج. كما ستساهم هذه المعلومات في دعم جهود الدعوة لاعتماد سياسات تسعى لحماية صحة الأشخاص النازحين قسرًا ورفاههم، بما يشمل تحسين مسارات لمّ شمل الأسرة في حال تمكنت العائلة من التواصل مجددًا مع الشخص المفقود من أحبائها.

بليندا ليدل

أستاذة ورئيسة قسم دافني كيتس لعلم النفس العابر للثقافاتمدرسة العلوم النفسية في جامعة نيوكاسل وكلية علم النفس في جامعة نيو ساوث ويلز في سيدني

Belinda.Liddell@newcastle.edu.au

كيمبرلي أرتشر

مساعدة أبحاثمدرسة العلوم النفسية في جامعة نيوكاسل وكلية علم النفس في جامعة نيو ساوث ويلز في سيدني

K.Archer@unsw.edu.au

نيكول باتش

رئيسة دائرة تطوير الهجرة الصليب الأحمر الأسترالي

nbatch@redcross.org.au

جيل ستوكويل

قائدة الدعم الهيكلي والأبحاث، مركز الأشخاص المفقودين التابع للصليب الأحمر والهلال الأحمر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، سويسرا

jstockwell@icrc.org

تود المؤلفات توجيه شكر خاص للأشخاص التالية أسماؤهم، والذين ساهموا في دراسة PRISM Family: أنجيلا نيكرسون، وريتشارد برايانت، وكاثرين رايت، ومليسا فرير، وبهافا بودرال، وبوليشا بايرو، وناتالي غروف، وجوان غولدينغ، وجوشوا وانغ، وستيفاني ميرفي، ومانديي كامل، ونزار دكروب، وكساندرا ستيث، وإيزابيل شاو، وسارة دانيلز، وورولا سليمان، وديمان حميد، وعفيفة محسني، وسيبو سينغابو.

1. Lenferink, L I M, de Keijser, J, Wessel, I, de Vries, D, and Boelen, P A (2019) 'Toward a Better Understanding of Psychological Symptoms in People Confronted With the Disappearance of a Loved One: A Systematic Review', *Trauma Violence Abuse*, Vol 20 (3): 287-302
2. Comtesse, H, Lechner-Meichsner, F, Haneveld, J, Vogel, A, and Rosner, R (2022) 'Prolonged grief in refugees living in Germany confronted with ambiguous or confirmed loss', *Anxiety Stress Coping*, Vol 35 (3): 259-269
3. Renner, A, et al (2021) 'Traumatized Syrian Refugees with Ambiguous Loss: Predictors of Mental Distress'. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, Vol 18 (8)
4. Holmes, L (2016) 'Missing Someone: Exploring the Experiences of Family Members' in Morewitz S J and Sturdy Colls, C (Eds) *Handbook of Missing Persons* (pp 105-126), Springer International Publishing AG
5. Liddell, B J, et al (2022) 'Understanding the effects of being separated from family on refugees in Australia: a qualitative study', *Australian and New Zealand Journal of Public Health*, Vol 46 (5): 647-653
6. British Red Cross, International Committee of the Red Cross, Red Cross EU Office, Swedish Red Cross Swiss Red Cross (2019) *Humanitarian Consequences of Family Separation and People Going Missing. bit.ly/reuniting-families-borders*
7. Boss, P (2002) 'Ambiguous Loss: Working with Families of the Missing', *Family Process* Vol 41: 14-17
8. Liddell, B J, et al (2022) 'Activating the attachment system modulates neural responses to threat in refugees with PTSD', *Social Cognitive and Affective Neuroscience*, Vol 16 (2): 1244-1255
9. *http://bit.ly/prism-family-arabic*

تعزيز التعاون مع الدول من أجل تفادي حالات فقدان الأشخاص المهاجرين وحلّها

يانا روتليسبرغر وندومبه ساهو وفلوريان فون كونيغ

إن طرقات الهجرة التي تربط أفريقيا بأوروبا من بين الأكثر فتكًا في العالم. ويشكّل الاعتراف بالأهمية المحورية التي تضطلع بها الدول في معالجة هذه المسألة أساس بناء شبكةٍ جديدة من مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالأشخاص المهاجرين المفقودين.

تشير بيانات مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة إلى أنه من أصل 70,000 حالة[1] من الأشخاص الذين لقوا حتفهم أو فُقدوا على طرقات الهجرة العالمية خلال السنوات العشر التي مرت منذ عام 2014، تم تسجيل أكثر من 31,000 حالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط و16,000 حالة في القارة الأفريقية. ويقدّم تقرير[2] آخر صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومركز الهجرة المختلطة، تقديراتٍ بأن عدد الأشخاص المهاجرين الذين يلقون حتفهم في الصحراء يبلغ ضعف عدد الذين يموتون غرقًا في البحر، وذلك نتيجة عبور عددٍ أكبر بكثير من الأشخاص الصحراء الكبرى بالمقارنة مع العدد الذي يعبر البحر الأبيض المتوسط. ومن الواضح أن هناك عدد كبير من الحالات غير المبلغ عنها أيضًا، إذ يلقى الأشخاص المهاجرون حتفهم خلال رحلات هجرةٍ تزداد خطورةً، أو يصبحون ضحايا الإتجار بالبشر، أو يختفون في مرافق الاحتجاز غير النظامية. وكان عام 2023 العام المسجل الأكثر فتكًا بالنسبة للأشخاص المهاجرين، إذ تم الإبلاغ عما لا يقل عن 8,500 حالة وفاة على طول طرقات الهجرة العالمية. ويشكل ذلك ارتفاعًا مريعًا بنسبة 20 في المئة بالمقارنة مع عام 2022، ما يشدد على الحاجة الماسة إلى التحرك من أجل تجنّب خسارة المزيد من الأرواح.

ونادرًا ما يتم توضيح مصير الأشخاص الذين يلقون حتفهم أو يختفون خلال رحلة الهجرة. فغالبًا ما يتم دفن الجثث في مقابر لا تحمل أي علامات في بلدان العبور أو في الوجهة النهائية أو لا يتم استردادها أبدًا. ويحمل ذلك تداعياتٍ مدمِّرة على الأُسر والمجتمعات المحلية في بلدان المنشأ التي تجهل مصير أحبائها، فضلًا عن الوصم والصعوبات الاقتصادية نتيجة خسارة الشخص المُعيل، إلى جانب مجموعةٍ من الاحتياجات النفسية والاجتماعية. ويبرز في هذه الحالات خطر أن تتحول هذه المسائل إلى حوافز إضافية لانعدام الاستقرار والهجرة ما لم تعالجها الدول المعنية بالصورة المناسبة.

التعامل مع أدوار الدول ومسؤولياتها

مع أن القانون الدولي يفتقر إلى إطارٍ شاملٍ للالتزامات التي تنطبق على مسألة الأشخاص المهاجرين المفقودين تحديدًا، ينطوي على بعض الأحكام المرتبطة بالأشخاص المفقودين وأُسرهم. فينصّ القانون الدولي الإنساني على سبيل المثال على التزامات بالبحث عن الأشخاص المفقودين والمتوفين في سياق النزاع المسلح. كما أن القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحديدًا عبر الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، يُلزم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير الاحترازية والتحقيق في القضايا وتقديم التعويضات للضحايا. وفي أيلول/سبتمبر 2023، اعتمدت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري التعليق العام[3] الأول بشأن الاختفاء القسري في سياق الهجرة، وشددت فيه على أن العدد المتنامي من الأشخاص المهاجرين المفقودين يضم ضحايا الاختفاء القسري. هذا وتم تفسير معاهداتٍ أخرى لحقوق الإنسان على أنها تشدد على الالتزامات ذات الصلة بهذه المسألة. وتشمل هذه الالتزامات توضيح مصير الأشخاص المفقودين ومكانهم والحرص على أن تصون الدول حقوق أقاربهم كما الأشخاص المتوفين[4]. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر منع عمليات الصدّ ضمن مبدأ عدم *الإعادة*

القسرية ومنع احتجاز الأشخاص المهاجرين من دون التسجيل الملائم، فضلًا عن حق الأشخاص المهاجرين المحتجزين بالتواصل مع أقاربهم أو مع ممثل قانوني، من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة بهذه المسألة. وفي حين لا يتطرق القانون الدولي للاجئين إلى مسألة الأشخاص المفقودين بشكلٍ مباشر، تكتسي أحكامه المرتبطة بمبدأ *عدم الإعادة القسرية* ولمّ الشمل وحماية المجموعات الضعيفة والمبادئ الإنسانية أهميةً مباشرةً بالنسبة إلى مسألة الأشخاص المفقودين والمنفصلين عن ذويهم.

وقد باشرت الدول بتطوير التزاماتٍ سياسيةٍ وسياساتٍ وممارساتٍ محددة أكثر فأكثر تسعى إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تفادي حالات المهاجرين المفقودين وحلّها. وتدعو هذه الالتزامات والسياسات والممارسات المذكورة إلى إعداد أطر قانونية ومؤسسية مناسبة وفعالة ومشاركة المعارف والقدرات الفنية وتعزيز التعاون على طول طرقات الهجرة. وتعترف هذه الالتزامات بأنه لا يمكن للجهود الرامية إلى تفادي حالات الأشخاص المهاجرين المفقودين وحلّها أن تنجح من دون أن تضطلع الدول بدور أساسي فيها، إذ تتمتع هذه الدول بامتيازاتٍ فريدة لا يمكن لأي جهة أخرى ممارستها. فتشكّل عملية التعرف على الجثث على سبيل المثال إجراءً قانونيًا يستند عادةً إلى التحليل العلمي ولا يمكن إلا لسلطات الدولة أن تتولى تنفيذه. هذا وتحتفظ الدول أيضًا بمعلوماتٍ بالغة الأهمية لأي جهود بحث، مثل المعلومات الواردة في قواعد بيانات الهجرة وسجلات الاحتجاز. وأخيرًا، لدى الدول موارد وقدرات لا تُضاهى، سواء في مجال استرداد الجثث وإدارتها، أو في عمليات البحث عن الأشخاص المفقودين بما يشمل من خلال مؤسسات إنفاذ القانون، أو من حيث امتلاك السلطة لتعديل وتنفيذ السياسات والممارسات التي تساعد على تفادي المشكلة أو تساهم فيها.

أما على مستوى القارة، فاضطلعت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بدورٍ ريادي في عام 2021 عندما اعتمدت القرار[5] بشأن الأشخاص المهاجرين واللاجئين المفقودين في أفريقيا والأثر الذي يحمله ذلك على أُسرهم. وينص هذا القرار على مجموعةٍ واسعة من التدابير التي يتعين على الدول اتخاذها من أجل تفادي اختفاء الأشخاص المهاجرين ومعالجة التداعيات الكثيرة التي تولّدها حالات الاختفاء هذه على أُسرهم ومجتمعاتهم. وفي أيلول/سبتمبر 2024، حذت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حذوها عبر اعتماد قرار[6] بشأن الأشخاص المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المفقودين يدعو إلى توضيح مصير هؤلاء الأشخاص. وتبيّن هذه المبادرات أن تجاهُل حالات وفاة واختفاء آلاف الأشخاص المهاجرين، والتي غالبًا ما يمكن تفاديها، لم يعُد خيارًا متاحًا لعددٍ متنامٍ من الدول.

دراسة حالة: غامبيا

تتأثر غامبيا، شأنها شأن عددٍ كبيرٍ من البلدان في غرب أفريقيا، بحركة الهجرة بشكلٍ كبير، سواء كبلدٍ للانطلاق أو العبور أو الوصول. فيشكّل السكان ما دون عمر 25 عامًا نسبة 60 في المئة من إجمالي السكان، ويعاني البلد من معدلٍ مرتفعٍ للبطالة والعمالة الناقصة لدى فئة الشباب، ما يدفع العديد من الأشخاص إلى البحث عن فرصٍ أفضل في الخارج. وقد ساهم تاريخ غامبيا السياسي الذي شهد 22 عامًا من القمع في ظل حكم الرئيس السابق يحيى جامع في تحفيز الهجرة من البلاد. ومع أن المناخ السياسي قد شهد تحسّنًا منذ عام 2017، يستمر تأثير عدد من المسائل المنهجية التي تؤدي إلى استمرار حركة الهجرة إلى الخارج.

وفي ظل غياب المسارات الكافية للهجرة النظامية، غالبًا ما يخوض أبناء وبنات غامبيا رحلات هجرة خطيرة يمرّ غالبها إما بطريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى عبر السنغال ومالي والنيجر وليبيا، وإما بطريق البحر الأبيض المتوسط الغربية عبر المغرب نحو إسبانيا. وإن هذه الطرقات محفوفةٌ بالمخاطر، بما في ذلك الظروف الصحراوية الشديدة والسفن المكتظة والخطر الدائم للإتجار بالبشر والعمل القسري والاستغلال، وخصوصًا في شمال أفريقيا. ونتيجةً لذلك، لا يصل عدد كبير من الغامبيين والغامبيات إلى وجهتهم أبدًا. فقد سجلت وزارة الشؤون الخارجية في غامبيا نحو 50 حالة تبحث فيها الأُسر عن أحبائها المفقودين في عام 2024 وحده. وأشار الناشط الغامبي البارز إبريما درامه في هذا السياق إلى أن 1,608 أشخاص غامبيين فُقدوا[7] لدى محاولتهم الوصول إلى أوروبا عبر البحر

الأبيض المتوسط في عام 2024[7]. هذا وتواجه النساء والأطفال مخاطر أكبر، خصوصًا خلال الاحتجاز والترحيل من دون أي حماية قانونية.

وقد اعترفت الحكومة الغامبية بمصير مواطنيها ومواطناتها المفقودين في الخارج كأولويةٍ سياسية. وفي عام 2023، انضمت غامبيا إلى التحالف العالمي من أجل المفقودين[8]، وهو عبارة عن مبادرة أطلقتها سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2021. ويعمل هذا التحالف الذي يضم اليوم 13 دولة على التوعية بشأن الأشخاص المفقودين والأُسر المنفصلة ويؤثّر في الاستجابات العالمية ويحفّز العمل على معالجة هذا التحدي الكبير. هذا وباشرت غامبيا في الموازاة بتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة بالأشخاص المفقودين بهدف زيادة القدرات في مجالات مثل التعرّف على الهوية والتتبُّع وإدارة الحدود. وتعمل السلطات أيضًا على توسيع فرص الهجرة النظامية باعتبارها إجراءات أساسية للتخفيف من المخاطر التي يواجهها الغامبيون والغامبيات لدى سعيهم إلى مستقبلٍ أفضل في الخارج.

وفي ما يخص الأشخاص المهاجرين المفقودين على وجه التحديد، أنشأت غامبيا مجموعة عمل فنية بين الوكالات للمهاجرين المفقودين. وقد طوّرت هذه المجموعة أنظمةً مجتمعيةً تستفيد من الشبكات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لجمع البيانات ما قبل الوفاة. وتستخدم هذه الأنظمة منصات التواصل الرقمية مثل مجموعات الدردشة على تطبيق "واتساب" وقنوات التلفاز التي يديرها الناشطون والناشطات وموقع "فيسبوك" لتسهيل عملية مشاركة المعلومات. وتساعد هذه المنصات الأُسر والمجتمعات المحلية والمنظمات على الإبلاغ عن الحالات ومشاركة التحديثات بشأنها وتتبُّع الأشخاص المهاجرين المفقودين بشكلٍ فوري. وتحسّن هذه المبادرة عملية التنسيق والتعاون بين الوكالات الحكومية والجهات الفاعلة المحلية، إلا أن التحقق من المعلومات ودعم الأُسر المتضررة لا يزال يطرح تحديًا. بيد أن هذا النهج يعترف بالدور المحوري الذي يؤديه أعضاء وعضوات المجتمع المحلي والناشطون والناشطات ومنظمات المجتمع المدني في معالجة التحديات المرتبطة بالهجرة، وينشر التوعية بشأن مخاطر الهجرة، ويوفر منصةً يمكن للأُسر المتضررة طلب المساعدة من خلالها.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت غامبيا خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأُسر المتضررة وعززت تعاونها مع منظمات مثل جمعية الصليب الأحمر في غامبيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة. كما أنها شكّلت فريق العمل الوطني بشأن المهاجرين المفقودين الذي يضم مؤسساتٍ رئيسية مثل وزارات العدل والداخلية والصحة والجندر، فضلًا عن جمعية الصليب الأحمر في غامبيا. ولكي تحقق تدابير مماثلة على المستوى المحلي النتائج المرجوة، وخصوصًا من حيث حل حالات الأشخاص الغامبيين المفقودين في الخارج، يجدر تعزيز التعاون بين بلدان الانطلاق والعبور والوصول. وهذا هو تحديدًا الهدف الذي تسعى عملية الرباط إلى تحقيقه في مجال معالجة مسألة الأشخاص المهاجرين المفقودين.

عملية الرباط: من التوصيات إلى الإجراءات

تشكّل عملية الرباط، المعروفة رسميًا باسم الحوار الأورو-أفريقي حول الهجرة والتنمية، منذ إنشائها في عام 2006 منصةً مهمةً لتعزيز الحوار والتعاون بين 57 بلدًا شريكًا وصاحب مصلحة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فتربط العملية بين بلدان الانطلاق والعبور والوصول في وسط أفريقيا وغربها وشمالها وأوروبا، وتوفر بذلك مساحةً فريدةً لصنّاع السياسات والممارسين لمشاركة المعارف ومعالجة التحديات المرتبطة بالهجرة والتنمية بصورةٍ مشتركة. وتعترف عملية الرباط أيضًا بضرورة التنسيق في العمل من أجل تنفيذ استجاباتٍ فعالة، واكتسبت بذلك أهميةً محوريةً في إعداد التوصيات السياسية وترجمتها إلى مبادراتٍ ملموسة.

هذا وسعت عملية الرباط، من خلال منحها اللجنة الدولية للصليب الأحمر صفة الجهة المراقبة الدائمة في كانون الأول/ديسمبر 2022، إلى تعزيز التزامها بحماية الأشخاص المهاجرين الضعفاء.

وقد عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مذّاك بشكلٍ وثيق مع الأمانة، وأدّت دورًا أساسيًا في تحويل الحوار إلى عملٍ مجدٍ مبني على المبادئ الإنسانية.

وأطلقت سويسرا من جهتها، في إطار مبادرتها الدبلوماسية بشأن الأشخاص المهاجرين المفقودين، نقاشًا حول الأشخاص المفقودين في سياق الهجرة ضمن عملية الرباط في عام 2021. وتم بعد ذلك اعتماد الموضوع كأحد المعالم الرئيسية في خطة عمل قادس[9] للأعوام 2023-2027، وهي المخطط الأساسي الاستراتيجي للعمل التابع للحوار. وتوافق الدول الأعضاء في إطار هذه الخطة على إنشاء قنوات تنسيق عابرة للمناطق ومشاركة المعلومات حول الأشخاص المفقودين مع أُسرهم (مع احترام قواعد حماية البيانات) وتعزيز التنسيق بشأن التعرّف على الأشخاص المهاجرين المتوفين على طول طرقات الهجرة. وتلا ذلك نقاشٌ حول هذه المسألة خلال أحد الاجتماعات الموضوعية[10] بشأن 'انفصال الأسرة والأشخاص المفقودين في سياق الهجرة' ترأسته سويسرا وغامبيا في جنيف في عام 2023. وحدد الاجتماع التحديات الجوهرية والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجال تفادي وفيات الأشخاص المهاجرين وتتبُّع الأشخاص المفقودين ولمّ شمل الأُسر المنفصلة. وكان من بين التحديات التي تمت مناقشتها مسألة النقص في المسؤولين الحكوميين الذين يتولون مسؤولية المهام المرتبطة بهذه المسائل، إذ غالبًا ما يجعل ذلك من التعاون العابر للحدود مهمةً مستحيلة. وعليه، ركّزت إحدى التوصيات الرئيسية في هذا الصدد على إنشاء شبكةٍ من مراكز التنسيق الوطنية.

شبكةٌ من مراكز التنسيق الوطنية

بدعمٍ من الشركاء في عملية الرباط، أطلقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسويسرا وغامبيا شبكة مراكز التنسيق الوطنية بشأن المهاجرين المفقودين[11] في تموز/يوليو 2024 بدعمٍ من أمانة عملية الرباط. ويجتمع أعضاؤها بصورةٍ منتظمة بشكلٍ افتراضي من أجل مواصلة التركيز على هذا التحدي الملحّ وتسريع العمل الحكومي من أجل توضيح مصير الأشخاص المهاجرين المفقودين وتوفير المعلومات ذات الصلة لأُسرهم. وتسعى الشبكة إلى تطوير الروابط بين الأُسر والسلطات والمنظمات الداعمة، وبالتالي الحرص على جمع المعلومات ومشاركتها والعمل بها بشكلٍ فعال وبما يتماشى مع المعايير الأساسية لحماية البيانات. وتسعى أيضًا إلى الاستفادة من المعارف المحلية والنُهُج المبنية على المجتمع المحلي والتعاون المنسّق العابر للحدود. وتركّز الشبكة حتى الآن وبالاستناد إلى المبادرات الملموسة على تبادُل أفضل الممارسات التي تعتمدها السلطات في البلدان المختلفة في مجال البحث عن الأشخاص المهاجرين المفقودين والتعرّف إليهم. وتقدّم الشبكة الحلول العملية والدروس المستفادة، وزوّدت بذلك مراكز التنسيق الوطنية بأدواتٍ ومعارف إضافية للتعامل مع تعقيدات حالات الأشخاص المفقودين. وتوفر أيضًا نموذجًا مهمًا وقيّمًا لمعالجة المأساة البشرية التي تمثّلها مسألة الأشخاص المهاجرين المفقودين يمكن أن تستند إليه الجهود المشابهة، على غرار تلك التي يتم بذلها في شرق أفريقيا ضمن إطار عملية الخرطوم[12].

وتتخذ مراكز التنسيق الوطنية عادةً من وزارات الشؤون الخارجية مقرًا لها، ويتمثل دورها الأساسي في تلقي الاستفسارات الواردة من سلطات البلدان الأخرى بشأن حالاتٍ محددة والإجابة عنها، فضلًا عن تمثيل سلطاتها الخاصة في النقاشات بشأن التعاون أو المسائل السياسية. وفي الوقت نفسه، تشكّل مراكز التنسيق أيضًا نقطة الدخول بالنسبة إلى أُسر الأشخاص المهاجرين المفقودين، بما في ذلك من خلال جهاتٍ وسيطة مثل جمعيات الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر المحلية. ومن الضروري في هذا السياق ضمان مشاركة الأقارب طوال عملية البحث والتحقيق ولو كانوا متواجدين في الخارج. وعلى مراكز التنسيق أن تتحلى بالفهم الكافي للسياسات والممارسات ذات الصلة ولدور السلطات المختلفة، بما في ذلك الشرطة وإدارة الحدود ومسؤولي الهجرة وخدمات السجون والخبراء في الطب الشرعي وخفر السواحل وغيرهم، لتتمكّن من إحالة الاستفسارات بشأن هذه الحالات عند الاقتضاء.

وابتداءً من نيسان/أبريل 2025، رشّح 20 بلدًا شريكًا في عملية الرباط مركزَ تنسيقٍ وطني

للأشخاص المهاجرين المفقودين ومن المتوقع أن ينضم عددٌ أكبر في المستقبل القريب. هذا وسوف تستضيف غامبيا في المرحلة القادمة اجتماعًا محوريًا مع البلدان الشريكة في عملية الرباط، ستشارك سويسرا في ترؤسه وسيتماشى مع محور تركيز رئاسة الحوار النيجيرية في تموز/يوليو 2025. وستتم دعوة أعضاء الشبكة، فضلًا عن المنظمات الإقليمية والدولية، إلى المشاركة والمساهمة في النقاشات الرامية إلى تحسين التعاون وتعزيز الحلول المبتكرة وتمتين دور الشبكة في معالجة التحدي الإنساني الذي تطرحه مسألة الأشخاص المهاجرين المفقودين.

ختامًا، يشكّل تعزيز التعاون بين الدول عاملًا أساسيًا لتحسين السياسات والعمليات والآليات وتحفيزها نظرًا للعدد المتنامي من المهاجرين المفقودين كل عام. فيطرح سياق الهجرة تحدياتٍ فريدة في مجال البحث عن الأشخاص المفقودين في عدة بلدان، ما يتطلب اعتماد نهجٍ منسّق بين الدول يشمل بلدان الانطلاق والعبور والوصول. وتسعى شبكة مراكز التنسيق بشأن المهاجرين المفقودين إلى تجاوز هذه التحديات وتقديم الحلول للأشخاص المهاجرين المفقودين وأُسرهم.

يانا روتليسبرغر
مسؤولة عن البرامج، وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية

ندومبه ساهو
مديرة شؤون الجالية والهجرة، وزارة الخارجية في غامبيا

فلوريان فون كونيغ
قائد جهود المناصرة العالمية، وكالة التتبُّع المركزية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر

في حال كانت حكومتكم ترغب في الانضمام إلى الشبكة وترشيح مركزٍ للتنسيق بشأن الأشخاص المهاجرين المفقودين، يرجى التواصل مع أمانة عملية الرباط عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: rabatprocess@icmpd.org.

تمكن المؤلفون من كتابة هذه المقالة بدعم من أمانة عملية الرباط، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، rabatprocess@icmpd.org.

1. *missingmigrants.iom.int/*
2. *bit.ly/journey-no-one-cares*
3. *bit.ly/committee-enforced-disappearances*
4. ICRC (2023) Missing persons and their families: International legal framework, Geneva *bit.ly/missing-persons-families*
5. *bit.ly/missing-migrants-refugees-africa*
6. *bit.ly/migrants-refugees-asylum-fate*
7. The FATU Network (2025) '1,603 Gambian Migrants Died While Attempting to Reach Europe in 2024' *bit.ly/gambian-migrants*
8. *bit.ly/global-alliance-missing*
9. *bit.ly/cadiz-action-plan*
10. *bit.ly/outcome-document-geneva*
11. *bit.ly/national-focal-migrants*
12. *www.khartoumprocess.net/*

النساء الكاميرونيات يخضن رحلةً خطيرةً عبر الأمريكيتين

نغانغ فرو دلفس

تواجه النساء الكاميرونيات المهاجرات عبر أمريكا اللاتينية نحو الولايات المتحدة تحدياتٍ عدة. وعلى الرغم من وجود الدعم المتبادل ومساعدة المجتمع المحلي، يواجهن كونهن نساءً أشكالًا خاصةً من العنف، ويضطررن إلى وضع استراتيجيات للحفاظ على سلامتهن.

صحراء سونورا، جزءٌ من الرحلة الغادرة شمالًا. حقوق الصورة: Wonderlane, CC BY 2.0

في ظلّ التدعيم المتزايد للحدود الأوروبية، نشأ مسارٌ جديد للهجرة غير النظامية لدى مواطني ومواطنات البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. فبدلًا من الانطلاق في الطريق التقليدي المتجه شمالًا عبر الصحراء وعبر البحر المتوسط وصولًا إلى أوروبا، يختار عدد كبير من الأشخاص الاتجاه غربًا. فيعبرون المحيط الأطلسي جوًا نحو نقاط الدخول التي يسهل الحصول على تأشيراتٍ إليها في أمريكا اللاتينية، لينطلقوا بعدها في رحلةٍ بريةٍ خطيرة إلى الولايات المتحدة.

وأفادت هيئة الجمارك وحماية الحدود بالولايات المتحدة بوصول 58 ألف مواطن(ة) أفريقي(ة) إلى الحدود الفاصلة بين المكسيك والولايات المتحدة في عام 2023[1]. وبيد أنّ طرقات الهجرة في أمريكا اللاتينية مجرّبة ومدروسة جيدًا، لا يتم الإبلاغ عن تجارب المهاجرين والمهاجرات الأفريقيين على هذه المسارات بما فيه الكفاية. وعليه، يتناول هذا المقال تجارب النساء الكاميرونيات اللواتي يسلكن هذه الطرقات عالية الخطر ويسلّط الضوء على المخاطر التي يواجهنها والدعم الذي يتلقينه (أو غيابه) من المجتمعات المحلية، فضلًا عن

استراتيجيات السلامة المراعية للجندر التي يطوّرنها على طول الطريق.

تواجه الكاميرون عدة أزماتٍ إنسانية متداخلة أشدّها تلك الممتدة على مدى السنوات التسع الأخيرة في شمال غرب البلاد وجنوب غربها. وقد أدت هذه التحديات، التي تفاقمت نتيجة النزاع المستمر في جمهورية أفريقيا الوسطى المجاورة، إلى النزوح الداخلي والتدفق الملحوظ للاجئين واللاجئات. ونتيجةً لذلك، تشير التقديرات إلى أن 3.4 ملايين شخص من أصل سكان الكاميرون البالغ عددهم 29 مليون نسمة يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية الطارئة اليوم[2].

ويخوض عددٌ متنامٍ من المواطنين والمواطنات الكاميرونيين طريق الهجرة الناشئ هذا هربًا من النزاع والاضطهاد وغياب الفرص الاقتصادية. وتبدأ الرحلة في الكثير من الحالات في نيجيريا أو أحد البلدان الأخرى في غرب أفريقيا، حيث يركب المهاجرون والمهاجرات على متن طائرة تجارية أو مستأجرة (بمساعدة وكالات السفر غير الرسمية) متّجهة إلى البيرو أو الإكوادور أو كولومبيا. وينطلقون بعدها في رحلةٍ نحو الشمال عبر بنما وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس وغواتيمالا وصولًا إلى حدود المكسيك مع الولايات المتحدة. وينطوي هذا المسار التقليدي على رحلة طويلة ومُرهقة عبر بلدانٍ عدة. ويشمل ذلك لا محالة عبور منطقة دارين التي تمتد على 60 ميلًا وتتألف من غاباتٍ استوائية وأنهر وجبال ومستنقعات، فضلًا عن أنها تقع بين كولومبيا وبنما ويكثر فيها تجّار المخدرات وقطّاع الطرق المسلّحون والحيوانات البرية السامّة. ولدى الوصول إلى الحدود الفاصلة بين المكسيك والولايات المتحدة، يعاني معظم المهاجرين والمهاجرات من قسوة صحراء سونورا وصحراء شيواوية اللتين تمتدان على جانبٍ وآخر من الحدود (وهما من المناطق الأكثر فتكًا للهجرة غير النظامية في العالم) قبل أن يخضعوا للاحتجاز المطوّل في مراكز اللجوء في الولايات المتحدة.

ينظر هذا المقال في كيفية تأثير التقاطُع بين النزوح الناجم عن النزاع والعوامل البيئية والسياسات الحدودية التقييدية والديناميات الاجتماعية في المجتمعات المحلية على طول رحلة الهجرة على تجارب هؤلاء المهاجرين والمهاجرات. ويستند إلى مقابلات شبه مُنظمة تم إجراؤها عن بُعد بين تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وكانون الثاني/يناير 2025 مع سبع نساء كاميرونيات ووكيل سفر وقريبة أحد الأشخاص المهاجرين الذين لقوا حتفهم. وقم تم تعديل أسماء المشاركين والمشارِكات حفاظًا على سرية هويتهم، وتشمل هذه المجموعة ماتثا (32 عامًا) وإيليز (42 عامًا وأم لطفلين) وباميلا (39 عامًا) وإيبوسي (32 عامًا) وجاما (32 عامًا) ونغوم (27 عامًا) وأتيمكنغ (27 عامًا) وبول (وكيل سفر، 49 عامًا) وروزالين (قريبة أحد الأشخاص المهاجرين، 34 عامًا). تم اختيار الأشخاص المذكورين من خلال مزيجٍ من الشبكات الشخصية والإحالات من جانب وكلاء ووكيلات السفر، فضلًا عن أسلوب عينة "كرة الثلج" - حيث يقوم الأشخاص المشاركون بترشيح أشخاص مشاركين آخرين[3].

رحلةٌ من العنف والموت والاحتجاز والترحيل

يشكّل الأثر العنيف الذي تحمله الهجرة أحد المواضيع المتكررة في النقاشات التي تم عقدها في إطار المقابلات، إذ تلحق الرحلة الأذى الجسدي كما العقلي بالأشخاص المهاجرين. وقد أخبرتنا ماتثا عن تجربتها في هذا الصدد وقالت:

"بدأت مسيرتي برحلةٍ جوية من نيجيريا إلى الإكوادور، تلتها رحلة برية بمعظمها [عبر بلدانٍ عدة] ... قبل أن أصل إلى تاليسمان في المكسيك. استمرت الرحلة الكاملة طوال شهرين ... وكانت مُرهقة جسديًا".

فقد أدى عبور هذه الأراضي القاسية من أنهر وجبال ومستنقعات لفتراتٍ طويلة إلى تعرُّض المهاجرين والمهاجرات إلى إصاباتٍ جسدية. وأضافت ماتثا: "مشينا لساعاتٍ عدة كل يوم؛ فتورّمت قدمَي ... ظننتُ أنني سأفقد أصابع رجلَي ... وشعرتُ بألمٍ شديد في ساقَي". وإلى جانب المعاناة الجسدية، طبع شبح الموت الرحلة بأكملها. فرأت ماتثا بأمّ عينها "امرأةً انهارت من الإرهاق ولم تقُم أبدًا". فقد استسلم عددٌ من الأشخاص للإرهاق أو الجفاف أو الإصابات من دون أن تتوفر لهم أي مساعدة، لتصبح أجسادهم شهاداتٍ صامتةً على وحشية الرحلة. وعادت نغوم بذكرياتها الأليمة قائلةً: "رأيت

أشخاصًا كثيرين لم يتمكنوا من الاستمرار [...] تُركوا على الطريق ليموتوا أو كانوا قد لقوا حتفهم في الأساس".

وفي حين أن معظم التنقل كان سيرًا على الأقدم، اعتمدت جميع النساء تقريبًا على وسائل نقل غير آمنة يديرها المهربون لأجزاءٍ من الرحلة. إلا أن هذه الوسائل غالبًا ما كانت محفوفةً بالمخاطر المهددة للحياة. فعلى سبيل المثال، دخلت إيليز مع طفليها منطقة دارين عبر بلدة كابورغانا الساحلية. وللوصول إلى تلك الوجهة، قامت هي وأشخاص آخرون بدفع مبلغ للعبور على متن قاربٍ متداعٍ. وتأمّلت إيليز في تلك الرحلة الخطيرة وتذكّرت كيف "كان القارب يهتزّ بقوة لدرجة أنني ظننتُ أنه سينقلب بنا في أي لحظة. تمسّكت بطفلَيّ جيدًا ورحتُ أصلّي لألا نغرق". هذا وكان مصير أشخاصٍ آخرين استعانوا بوسائل نقل غير آمنة كهذه أسوأ بعد. ففي عام 2023، لقي ثلاثة أشخاص من الجنسية الكاميرونية حتفهم في حين فُقد 13 شخصًا آخرين بعد غرق إحدى السفن المسروقة أمام شاطئ سانت كيتس ونيفيس[4]. وعن هذه الحادثة روت لنا روزالين ما يلي: "اتصل بي شقيقي قبل أن يركب بالسفينة مباشرةً. وقال لي إن محرّك السفينة لم يكُن شغالًا...وكانت تلك المرة الأخيرة التي سمعتُ فيها عنه شيئًا".

وأفادت النساء بأنهن صادفن العديد من تجار المخدرات وقطّاع الطرق المسلحين والمهربين لدى سيرهن على الأقدام كما لدى استعانتهم بإحدى وسائل النقل المتاحة. وفي حين عرض بعض هؤلاء المجرمين السماح لهن بالعبور مقابل مبلغٍ معين، أقدم عددٌ كبير منهم على أعمال عنفٍ مروّعة شملت السرقة والتحرش والاغتصاب وحتى القتل. فقد أخبرتنا باميلا بأنه "لدى وصولنا إلى كابورغانا، فرض أعضاء إحدى العصابات علينا دفع مبلغ 125 دولارًا لأخذنا عبر الغابة...ولكنهم تخلّوا عنا في الطريق". وجدت تلك النساء صعوبةً في إيجاد الطريق الصحيح، واعترضتهن عندها مجموعةٌ من قطّاع الطرق المسلحين الذين عمدوا إلى سرقتهن والتحرش بهن جنسيًا. فأشارت إلى أنهم "أخذوا كل ما كان بحوزتنا...وارتكبوا في حق النساء أفعالًا لا يسعني وصفها حتى". وأدت هذه اللقاءات العنيفة أحيانًا إلى وفاة المهاجرات. واستذكرت أتيمكنغ كيف أن "إحدى النساء السنغاليات كانت تقاوم عددًا من قطّاع الطرق كانوا يعتدون عليها جنسيًا فعمدوا لقتلها باستخدام منجل ماشيتي".

وكانت عمليات مراقبة الحدود متكررة. وشملت هذه العمليات في معظم البلدان وجوب قيام المهاجرين والمهاجرات بالتسجيل والحصول على إذن بالعبور في غضون فترة محددة. إلا أن عمليات المراقبة هذه أصبحت أكثر تشددًا بكثير وعنيفةً بصورةٍ خاصة لدى الوصول إلى حدود المكسيك الجنوبية. فعلق عدد كبير من المهاجرين والمهاجرات في جنوب المكسيك نتيجة التغييرات في سياسة الهجرة المكسيكية، وخصوصًا تعليق العبور الإنساني للمهاجرين والمهجرات غير النظاميين. فعندما وصلت إيبوسي إلى تاباتشولا مثلًا، تعرضت للاعتقال والاحتجاز في مرفق احتجاز المهاجرين والمهاجرات المحلي. وقد أخبرتنا بما يلي:

"تم احتجازنا هناك طوال ثلاثة أسابيع. ولم يكن بإمكاننا الاتصال بأي كان. وكنا نرى الحافلات كل يوم تصل وتمتلئ بالركاب والراكبات ومن ثمّ تختفي. وسمعنا أنه كان يتم ترحيل هؤلاء الأشخاص إلى غواتيمالا".

هذا وأعرب المهاجرون والمهاجرات عن مخاوفهم إزاء عمليات الإخفاء القسري خلال عملية الاعتقال والترحيل. وتشهد نغوم على هذه الحقيقة المرّة: "لم نسمع أبدًا أي خبر من أي شخص من الأشخاص الكاميرونيين الذين تم اعتقالهم في تاباتشولا".

الدعم المجتمعي: بين الضيافة والعداوة

تلقت النساء الكاميرونيات دعمًا ملحوظًا خلال هذه الرحلة. وشكّلت المساعدة المتبادلة مصدر الدعم الأول بين المهاجرات عبر مشاركة الموارد الشخصية بشكلٍ أساسي، كما تحكي لنا جاما: "كنا نتشارك كل شيء، من الطعام إلى المياه والملابس. وكانت كل امرأةٍ تتقاسم ما لديها مع اللواتي لم يملكن شيئًا". كما أنهن قدّمن الدعم العاطفي لبعضهن البعض. وتذكّرت أتيمكنغ في هذا السياق أنه "عندما كانت تنهار إحدانا بالبكاء وتشعر بأنها عاجزة عن المضي قدمًا، كنا نشجعها. أصبحنا كالأخوات". وامتدّ هذا الدعم المتبادل ليشمل رعاية الأطفال، إذ تذكّرت نغوم أنه "إذا

كانت إحدى الأمهات مرهقةً، كنّ يعتنين بأطفالها بينما تأخذ قسطًا من الراحة".

وقد تلقّين في الموازاة أعمالًا من اللطف والتضامن من جانب السكان المحليين والمجتمع المحلي أيضًا. ولعل الدعم الأسرع والأكثر أساسًا جاء على شكل توفير موارد البقاء الأساسية. وحكت لنا جاما عن لحظةٍ من الراحة العميقة في إحدى القرى المكسيكية حيث قالت:

"كنا نمشي ونشعر بالجوع والعطش. ورأينا امرأةً تبيع الفواكه على جانب الطريق. لم يكن في حوزتنا إلا مبلغًا بسيطًا من المال. فقدّمت لنا المنغا والموز وزجاجة ماءٍ كبيرة ورفضت أن تأخذ منا أي مبلغ من المال".

إلى جانب هذه اللقاءات الخاطفة، قدّم بعض المجتمعات المحلية مساكن واستراحاتٍ أكثر دوامًا، ولو كانت غير رسمية. وتصف لنا ماتثا كيف أنه في إحدى القري الريفية، "كنّا متعباتٍ للغاية ولم يكن لدينا أي مكانٍ آمنٍ ننام فيه. وعرضت علينا إحدى المجموعات المحلية مساحةً للنوم وقدّمت لنا البطانيات بعد أن رأت شدّتنا". فشكّل أعضاء وعضوات المجتمع المحلي مصادر محورية للمعلومات حول الخطر المحتمل من المجموعات الإجرامية والأشخاص المسؤولين الفاسدين. وروَت لنا باميلا كيف أن أحد أصحاب المحلات حذّرهم وطلب منهم "الانتباه في القرية المقبلة إذ تضم بعض أعضاء العصابات الذين كانوا يطلبون الأموال من المهاجرين والمهاجرات".

وأخيرًا، ولعل الأمر الموجع الأكبر هو أن بعض أعضاء وعضوات المجتمع المحلي عرضوا من تلقاء ذاتهم تقديم الحماية والسلامة للمهاجرين والمهاجرات. فقد تذكّرت ماتثا وعيناها قد اغرورقت بالدموع عندما كانت المهاجرات يتعرضن للمضايقة من قبل بعض الرجال في إحدى القرى عندما "هرعت مجموعة من النساء من السوق ووبّخنهم... وطردنهم". وتعكس أعمال اللطف هذه من جانب المجتمع المحلي مفهوم المجتمعات المحلية للضيافة وشعورها بالواجب المعنوي تجاه المهاجرين والمهاجرات.

إلا أن الضيافة المجتمعية التي تلقاها المهاجرون والمهاجرات في البداية سرعان ما تحوّلت إلى توتّر وعدائية. وقد وصفت لنا إيبوسي هذا التحول قائلةً:

"في البداية عندما وصلنا، كان السكان المحليون لطيفين ورحبوا بنا وقدّموا لنا الطعام والماء وحتى المأوى. ولكن مع وصول المزيد من المهاجرين والمهاجرات، تبدّلت مواقفهم تجاهنا. فتحوّل الدفء الذي اختبرناه في البداية إلى نظراتٍ باردة وملاحظاتٍ عدائية. وبدا وكأن لترحيبهم حدود، وكأننا قد وصلنا إليها".

وقد شدد بول على هذا "التعب" من التضامن في وجه النمو المتواصل في أعداد المهاجرين والمهاجرات، وصرّح بما يلي:

"الحقيقة أن شعب أمريكا اللاتينية أظهر التفهّم والتسامح تجاه المهاجرين والمهاجرات اعترافًا منه بالمصاعب التي يفرون منها. إلا أنه ومنذ وصول مركباتٍ كبيرة من المهاجرين والمهاجرات، بدأ الكرم الأولي يتبدد في العديد من المجتمعات المحلية".

وبالإضافة إلى هذا التعقيد، أشارت ماتثا إلى أنه "تسود العنصرية تجاه الأشخاص ذوي البشرة السوداء وخصوصًا في المكسيك. فيتعامل معنا الناس هناك بطريقةٍ مختلفة بالمقارنة مع البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية".

استراتيجيات السلامة المراعية للجندر

وضعت النساء الكاميرونيات المهاجرات مجموعةً من الاستراتيجيات المراعية للجندر لضمان سلامتهن خلال هذه الرحلات الخطيرة. وشكّل الوصول إلى المعلومات الأساسية إحدى المخاوف المحورية لديهن. وفي هذا السياق، أفادت باميلا بما يلي:

"كان من المهم أن ندرك مواقع المخاطر المحددة ... ولذلك شكّلت المعلومات الفعلية حول المسارات التي يجدر تجنّبها والمدن غير الآمنة للنساء الخطوةَ الأولى نحو حماية أنفسنا".

وقد أعربت النساء أيضًا عن حاجةٍ ماسة إلى مساحاتٍ وملاجئ آمنة على طول الرحلة. وأشارت إيبوسي إلى أن "النساء بحاجة إلى مساحة تسمح

لهن بالنوم من دون الشعور بالخوف وتحوي نساءً أخريات وتضم حماماتٍ آمنة وأشخاصًا يستمعون لمخاوفهن". وقد شددن على أهمية توافر آليات الاستجابة لحالات العنف القائم على الجندر وخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وعليه، قالت باميلا ما يلي: "نحتاج إلى أماكن تسمح لنا بالإبلاغ عن حالات الإساءة من دون التعرض للأحكام أو الاعتقال ... وتسمح للنساء بالتماس المساعدة في الحمل". وتعتبر النساء أيضًا أن المشاركة الاستباقية للمجتمعات المحلية كجهاتٍ حامية لهن تكتسي أهميةً موازية. وتوضح رواية ماتثا لقصة تدخُّل النساء في السوق هذه النقطة على أكمل وجه، إذ تقول: "عندما رأينا هؤلاء النساء في السوق يقفن إلى جانبنا ... زرع ذلك فينا أملًا كبيرًا جدًا. ولو كان المزيد من المجتمعات المحلية يتصرف بهذه الطريقة لكان تبدّل كل شيء". وقد أشار بعضهن إلى أنه يتعين على الحكومات ذات السياسات الحدودية التقييدية أن تنفّذ آلية عبور مصممة خصيصًا للنساء المهاجرات. فغالبًا ما يجبر عدم تطبيق الممرات أو التدخلات الإنسانية النساء إلى اللجوء إلى الخدمات التي يديرها المهربون، ما يعزز مخاطر تعرضهن للعنف القائم على الجندر بشكلٍ كبير. وكما أفادت إيليز، عندما "كانوا يغلقون البوابات عند الحدود ... كنا نضطر لأن نسلك الطرقات التي يديرها رجالٌ يروننا كأجسادٍ يمكنهم استغلالها".

الخطوات المستقبلية

تتعرض النساء الكاميرونيات اللواتي يسلكن طريق الهجرة هذه لعددٍ من المخاطر المترابطة النابعة من البيئة الفعلية والأنشطة الجرمية ووسائل النقل الخطيرة والسياسات الحكومية التي تجرّم التنقل. وتتفاقم مكامن الضعف لدى هؤلاء النساء بشكلٍ أكبر بفعل جندرهن. إلا أنه وعلى الرغم من هذه التحديات، هنّ يبرهن عن قدرةٍ كبيرة على الصمود ويستعنّ بالمساعدة المتبادلة ودعم المجتمعات المحلية للبقاء على قيد الحياة. وتعبّر تجاربهن مع المجتمعات المحلية وبقوّة عن قدرة المجتمع المحلي على إنشاء مساراتٍ أكثر أمانًا لهن، وخصوصًا في المناطق التي تفتقر إلى آليات الحماية الحكومية الرسمية. إلا أن خطورة أنظمة الدعم الخاصة المماثلة وتقلّبها تبرهن عن التحدي الكبير الذي ينطوي عليه تحقيق الضيافة الدائمة في ظل النزوح البشري واسع النطاق، إذ يمكن لأعمال اللطف الإنسانية العميقة التي تظهر في البداية أن تقترن بالكره والعدائية المحفوفة بالعنصرية أو أن تتحول إليها. وعليه، تستدعي احتياجات هؤلاء النساء الكاميرونيات تحقيق تغيير أساسي في التدخلات المنفذة، سواء جاءت على شكل سياساتٍ أو برامج، وتحويلها من النُهُج العامة نحو إطارٍ مراعٍ للجندر يعترف بالمخاطر الفريدة التي تواجهها النساء اللواتي يخضن رحلاتٍ خطيرة ويخفف من هذه المخاطر بصورةٍ فعالة.

نغانغ فرو دلفس
طالب ماجستير علوم
جامعة أكسفورد
frudelvisngang@gmail.com
ngang.frudelvis@qeh.ox.ac.uk

1. 'African asylum seekers afraid ahead of US election', BBC News, 30th October 2024 *bit.ly/asylum-seekers-US-election*
2. *bit.ly/cameroon-plan*
3. في حين تقدّم هذه الأساليب بعض المنافع المنهجية، مثل الوصول إلى المشاركين والمشاركات الذين يصعب الوصول إليهم، تطرح في الموازاة مخاطر الانحياز في الاختيار والاحتكار والقدرة المحدودة على التعميم.
4. '13 Cameroonians still missing after boat sinks off Antigua', Africa News, 29th March 2023 *bit.ly/cameroonians-missing-antigua*

رحلة المهاجرين المتسللين عبر البحر وأندية الحماية والتعويض في البرازيل

فلافيا رودريغز دي كاسترو

تستطيع أندية الحماية والتعويض، إذا ما تعاونت مع المجتمع المدني، أن تضطلع بدور فعال في التعامل مع المهاجرين المتسللين على متن السفن وأن تساهم في تحسين نتائج الجهود الإنسانية.

تحدد منظمة الهجرة الدولية المتسلل على أنه شخص يركب متن سفينة أو يختبأ في شحنتها من دون إذن، ويتم العثور عليه بعد انطلاق السفينة من المرفأ أو أثناء تفريغ حمولتها. في غرب أفريقيا، غالبًا ما يلجأ الأشخاص المهاجرون إلى التسلل طامحين في الوصول إلى أوروبا، ولكن يختار عدد كبير منهم أيضًا الانطلاق في رحلات أطول وأكثر خطورةً محاولين الوصول إلى أمريكا الجنوبية، ولا سيما البرازيل أو الأرجنتين. وفي حين أن حركة الهجرة هذه لا تمثل سوى نسبةً محدودةً من الهجرة العالمية، شهد هذا الاتجاه تصاعدًا متسارعًا على مدى عقد من الزمن وحتى نهاية عام 2024. في هذا السياق، يبدأ معظم الأشخاص المهاجرين المتوجهين إلى أمريكا الجنوبية رحلتهم من بلدان غرب أفريقيا، مثل السنغال وغينيا ونيجيريا وغانا، ويدخلون منطقة أمريكا الجنوبية عبر البرازيل. وتجعل العلاقات التاريخية والثقافية التي تجمع بين غرب أفريقيا والبرازيل من هذه الأخيرة الوجهة الأساسية لهؤلاء الأشخاص المهاجرين في المنطقة، هذا فضلًا عن أن الأنظمة الرسمية التي تعتمدها البرازيل لإصدار التأشيرات تُعتبر متحررة[1].

يتألف الركاب المتسللون الذين يصلون عادةً إلى البرازيل في المهاجرين الرجال غير المصحوبين بأُسرهم الذين يدخلون البلاد عبر موانئ باراناغوا وسانتوس وفيتوريا على الساحلين الجنوبي والجنوبي الشرقي. هذا مع العلم أنه تم الإبلاغ عن حالات تسلل من خلال موانئ الساحل الشمالي والساحل الشمالي الشرقي من البلاد أيضًا. وفي بعض الأحيان، يصل الأشخاص المهاجرون إلى البرازيل على متن سفن كانوا يظنون أنها متجهة نحو الولايات المتحدة، وتفيد بعض التقارير عن وصول بعض المتسللين إلى البرازيل بعد فشل محاولاتهم المتكررة للدخول إلى الولايات المتحدة وإعادة ترحيلهم إلى غرب أفريقيا. وترد أيضًا بعض التقارير عن متسللين يسعون إلى تحقيق الربح. في مثل هذه الحالات، يستغل هؤلاء الأفراد التكاليف التي يتوجب على السفينة أن تتكبدها نتيجة التأخير الذي تتسبب به إجراءات تحديد جنسياتهم وترتيبات إعادتهم إلى بلادهم الأصل، فيسعون بالتالي إلى التفاوض للحصول على مبلغ محدد مقابل التعاون مع المسؤولين لتسريع إنجاز هذه الإجراءات.

من المهم الإشارة إلى أن التسلل على طرق الهجرة العابرة للمحيط الهادئ يعرّض الأشخاص المهاجرين إلى مخاطر كبيرة، إذ يواجهون عددًا من الظروف غير الصحية التي قد تؤدي إلى الوفاة، وقد يتم رميهم من على متن السفينة في حال اكتشاف وجودهم أو حتى تركهم في عرض البحر على طوافات نجاة رديئة الجودة. غير أن سياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية تزداد صرامةً يومًا بعد يوم، ما يدفع الكثير من المهاجرين للجوء إلى التسلل، وهذا اتجاه يثير القلق.

وليس من المفاجئ أن حالات التسلل التي يتوجب على السلطات التعامل معها تزداد في البرازيل، وهو دليل آخر على شدة المخاطر التي يواجهها الأشخاص المهاجرون غير الشرعيين. على سبيل المثال، أنقذت الشرطة البرازيلية الاتحادية في أغسطس 2023 عددًا من الركاب المتسللين الآتين من نيجيريا الذين كانوا قد اختبؤوا في غرفة قيادة سفينة شحن بالقرب من ميناء فيتوريا على الساحل الجنوبي الشرقي للبلاد[2]. وتوجب على هؤلاء الأفراد شرب مياه البحر المالحة على مدى 14 يومًا بعد أن نفد مخزون الطعام والمياه الصالحة للشرب بحوزتهم بعد اجتياز 4000 ميل في مخبئهم.

يُفترض أن تشكل أندية الحماية والتعويض جزءًا من الحل في هذا الصدد. أُنشئت أندية الحماية والتعويض في القرن التاسع عشر في بريطانيا بهدف حماية العمليات التجارية وتغطية مجموعة واسعة من

الالتزامات، من ضمنها مساعدة مالكي السفن على تقديم خدمات مناسبة للركاب المتسللين الذين قد يُعثر عليهم على متن سفنهم[3]. تقع مكاتب معظم هذه الأندية اليوم في أوروبا فيما تأخذ المجموعة الدولية لأندية الحماية والتعويض من لندن مقرًا لها. وتضم المجموعة 13 ناديًا يغطي عملها حوالي 90 في المئة من حجم الشحنات حول العالم. في حال العثور على راكب(ة) متسلل(ة) على متن إحدى السفن، قد تكون الشركة المسؤولة عن السفينة عادةً عرضة لدفع غرامة مالية كبيرة، بالإضافة إلى تكبدها تكاليف ترحيل الراكب(ة) إلى بلد الأصل وضرورة إعادة توجيه السفينة إلى ميناء جديد لتمكينه/تمكينها من النزول. تضطلع أندية الحماية والتعويض مبدئيًا بدور جهة الاتصال التي تساعد مالكي السفن على 'إدارة حالات الركاب المتسللين'. إلا أن العناية بالركاب المتسللين ليس بمسألة بسيطة على أرض الواقع وغالبًا ما تتطلب تعاونًا بين مختلف الوكالات.

أندية الحماية والتعويض في البرازيل

لا تتوفر أي أندية حماية وتعويض في البرازيل، لكن يعمل فيها ممثلون عن أندية دولية (ويُعرفون باسم 'المراسلين'). تساعد أندية الحماية والتعويض في تغطية بعض التكاليف المالية الناتجة عن التعامل مع الركاب المتسللين، مثل التكاليف المتكبدة لإعادة المهاجرين إلى وطنهم الأصل وإيجاد مأوى لهم وتأمين الخدمات الأساسية التي يحتاجونها حتى ترحيلهم أو نزولهم عن السفينة، بالإضافة إلى التكاليف الناتجة عن الغرامات المفروضة على الجهة المالكة لفشلها في تجنب تسلل الركاب على متن سفنها. كما تضطلع هذه الأندية بدور مهم آخر هو تقديم المساعدة القانونية، إذ تستطيع أندية الحماية والتعويض توفير خبراء في قانون الهجرة الدولية والقانون البحري الدولي وأنظمة الموانئ. بالإضافة إلى ذلك، طورت هذه الأندية شبكة كبيرة من الجهات التي تستطيع التعاون مع سلطات الموانئ، وتشمل أعضاء الشرطة الاتحادية والمسؤولين في السفارات وغيرهم من الأفراد الذين يدعمون الأندية في إدارة حالات المهاجرين المتسللين غير الشرعيين. ولكن لا يزال المجتمع المدني يشكل جهة فاعلة مهمة غائبة عن هذه الشبكات.

فعلى سبيل المثال، عندما يتم اكتشاف وجود راكب متسلل، تبلّغ الجهة المالكة للسفينة أطرافًا فاعلة متعددة بهذه الحالة، بما في ذلك المسؤولون في الموانئ ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة العدل والأمن العام ومراسلو أندية الحماية والتعويض. وفي حال تواجدت السفينة في موقع بعيد عن الساحل، يجب الانتظار حتى بلوغ الميناء التالي لتمكين الراكب المتسلل من النزول عن متن السفينة بأمان. أما في حال كانت السفينة قد وصلت إلى وجهتها في البرازيل، فتسمح الشرطة البرازيلية الاتحادية للراكب المتسلل بدخول البلاد، أكان يحمل معه الوثائق القانونية المطلوبة أو لا، شرط أن يبقى في عهدة مالك السفينة ومراسل نادي الحماية والتعويض.

وتقدم أندية الحماية والتعويض مجموعةً من التوجيهات لطاقم السفينة في حال اكتشاف راكب متسلل على متنها، منها تفتيش ممتلكات الفرد والمكان حيث عُثر عليه أو حتى إجراء فحوصات طبية كاملة. هذا ويُطلب من الطاقم أيضًا التقاط صور للراكب والبحث عن أي مستندات أو بطاقات هوية يكون قد خبأها واستجوابه لتحديد أسباب تسلله إلى السفينة. ويكمن الهدف من كل ذلك جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي قد تساهم في تحديد هويته. أما بعض الإجراءات الأخرى التي قد يتم اعتمادها، فتتعلق بالأمن والسلامة وتشمل حراسة المقطورة أو تدعيم بابها لمنع الراكب المتسلل من الهرب، أو تكبيل يديه بالأصفاد أو السلاسل أو الرباط لتقييد حركته في حال رأى الطاقم أنه قد يشكل خطرًا على سلامتهم. ويكون ربان السفينة مسؤولًا عن تقديم تقرير كامل إلى السلطات المحلية يتضمن بيانات الراكب المتسلل ومعلومات عن تصرفاته وصحته ومعايير الأمن والطعام على متن السفينة والإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها.

بالنسبة لحالات الترحيل، يتوجب على أندية الحماية والتعويض توفير المأوى والطعام للراكب المتسلل في البرازيل بالإضافة إلى تذكرة سفر لإعادته إلى وطنه الأصل والمستندات التي يحتاجها لذلك (بما في ذلك جواز سفر طارئ)، كما ينبغي أن يراقب هذه الإجراءات باستمرار ممثلٌ رسميٌ عن النادي في البرازيل وأن تحرس باب غرفة الراكب المتسلل في الفندق جهة أمنية خاصة إلى حين ترحيله. وقد تتفاوت مدة هذه الإجراءات بحسب شدة العوائق التي يواجهها الطاقم في تحديد هوية الراكب المتسلل. ففي حال لم يمتلك الراكب أي مستندات شخصية، تقتصر الوسائل

المتوفرة لتحديد السفارة التي يجب التواصل معها على إجراء ممثلي الأندية والشرطة الاتحادية مقابلات مع الفرد، وغالبًا ما يتوجب على السفارات إجراء مقابلة إضافية لتأكيد جنسية الفرد قبل إصدار الوثائق التي يحتاجها، ولا يمكن استهلال عملية الترحيل قبل إنجاز هذه المراحل. علاوةً على ذلك، تطلب الشرطة الاتحادية والخطوط الجوية المستخدمة للترحيل أن يرافق شخصان على الأقل الراكب المتسلل أثناء رحلة عودته إلى وطنه. ولا تنتهي مسؤولية أندية الحماية والتعويض إلا عند اكتمال عملية الترحيل.

قد يطلب الراكب المتسلل أحيانًا أن يقدم طلب لجوء في البرازيل. في هذه الحالات، يتواصل مراسل من نادي الحماية والتعويض مع أعضاء اللجنة الوطنية للمهاجرين في البلاد. بعد ذلك، تستلم الشرطة الاتحادية جميع الوثائق الضرورية وتصدر بطاقة هوية مؤقتة لطالب اللجوء. في بعض الحالات، يتواصل مراسل نادي الحماية والتعويض أيضًا مع منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون اللاجئين، التي تدعمه لمساعدة طالب اللجوء على مواجهة العوائق البيروقراطية المحتملة. وتنتهي مسؤولية النادي ما إن تصدر الشرطة الاتحادية بطاقة الهوية المؤقتة، ما يعني أحيانًا أن أندية الحماية والتعويض تفضل التعامل مع طلبات اللجوء عوضًا عن عمليات الترحيل التي ربما تُعتبر أكثر تكلفة وتعقيدًا.

ضرورة تحسين التعاون

في عام 1957، تم التوقيع في بروكسل على الاتفاقية الخاصة بالركاب المتسللين عبر البحر[4]. وفي حين أن هذه الاتفاقية لم تدخل قط قيد التنفيذ، تتوفر مبادئ دولية أخرى مثل التوجيهات الصادرة عن منظمة الهجرة الدولية واتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية لعام 1965 وصيغتها المعدلة لعام 2018[5]. تحدد هذه المبادرات مسؤوليات سلطات الموانئ والجهات المالكة للسفن والدول التي ترفع السفن أعلامها، كما تؤكد على ضرورة بذل كامل الجهود الممكنة لتحديد جنسية الراكب المتسلل، وتدعو جميع السلطات والأفراد المعنيين بإدارة حالات التسلل إلى التعاون بشكلٍ وثيق.

تطرح إدارة حالات الركاب المتسللين تحديات كبيرة على المستوى الإنساني. أولًا، من الضروري تأمين المأوى والطعام المناسبين للراكب المتسلل عندما يكون على متن السفينة وأثناء عملية الترحيل أو طلب اللجوء، لا سيما وأن الفرد المتسلل قد يعاني من مشاكل صحية بسبب الرحلة الطويلة والخطيرة التي تحمّلها والتي تعرضه لمخاطر الصدمة والمجاعة والجفاف وغيرها من المشاكل التي تستلزم الحصول على عناية طبية. ثانيًا، من المهم للغاية تفادي حالات الاستغلال، إذ يتعرض الركاب المتسللون بشكلٍ خاص لخطر الاتجار بالبشر. ثالثًا، قد يكون هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين لاجئين، وبالتالي يتمتعون بحق الحصول على حماية دولية وربما حق *عدم الإعادة القسرية*. ونظرًا للظروف الهشة التي يجدون أنفسهم فيها بعد رحلتهم الطويلة، من الضروري مراقبة طريقة معاملتهم على متن السفن لتجنب أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

تدعو الحاجة لتحقيق التوازن بين حماية العمليات البحرية من جهة واحترام حقوق الركاب المتسللين من جهة أخرى إلى ضرورة تحسين التعاون بين أندية الحماية والتعويض والمجتمع المدني. تجدر الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني في البرازيل تضطلع بدور رائد في الدفاع عن حقوق المهاجرين، ابتداءً من استقبالهم وصولًا إلى دمجهم في المجتمع أو إعادة إسكانهم. ونظرًا لامتلاك أندية الحماية والتعويض لخبرة وسلطة في إدارة حالات الركاب المتسللين، من المهم دمج قدراتها في نموذج المسؤوليات المشتركة الذي تعتمده البرازيل منذ سبعينيات القرن الماضي، والذي يضم المنظمات الحكومية والدولية ومنظمات المجتمع المدني.

غير أنه من الأساسي الاعتراف أيضًا بمختلف العوائق التي تحول دون تعزيز التعاون بين أندية الحماية والتعويض ومنظمات المجتمع المدني، والتي لا تقتصر على البرازيل فحسب. وتشمل الصعوبات في وجه هذا التعاون الاختلاف في طرق عمل كل من هذه الأندية والمنظمات وتفاوت أولوياتها. على سبيل المثال، تُعنى أندية الحماية والتعويض بإدارة التزامات ومسؤوليات مالكي السفن في حين تركز منظمات المجتمع المدني على العمل الإنساني، وقد تطرح المواءمة بين الهدفين بعض التحديات. بالإضافة إلى ذلك، يزيد عدم اتساق السياسات المعنية بإدارة عمليات تحديد هوية المتسللين واستقبالهم ومعالجة قضاياهم من صعوبة التعاون. لذلك، يُعتبر إطلاق مشاريع تنظيمية تجمع بين خبرة أندية الحماية والتعويض من جهة والمعرفة التي تملكها منظمات

المجتمع المدني في مجال الهجرة من جهة أخرى عاملًا أساسيًا.

أطلقت ولاية بارا في شمال البرازيل في عام 2024 مبادرة لإدارة حالات الركاب المتسللين، شكلت أول مثال عن الجهود المنسقة في هذا المجال. وتضمنت المبادرة وضع إجراءات عمل قياسية[6]. ساهمت في صياغتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البرازيل، ومكتب المدعي العام، ومكتب المحامي العام للولاية، واتحاد الوكالات البحرية في ولاية بارا. وتسلّط هذه الوثيقة الضوء على *مبدأ عدم الإعادة القسرية* وضرورة عدم معاقبة الدخول غير الشرعي إلى البلاد وعدم التمييز. هذا وسعت الوثيقة أيضًا إلى ضمان وحدة الأسرة وتقديم المساعدة القانونية المجانية والحرص على وصول الأفراد إلى المعلومات وتلبية احتياجاتهم الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، تفرض إجراءات العمل القياسية على أندية الحماية والتعويض إبلاغ السلطات البرازيلية عن وجود ركّاب متسللين قبل 72 ساعة من دخول السفينة إلى الميناء (مع العلم أنه قد لا يُكتشف وجود الركاب المتسللين فعليًا إلا أثناء عملية تفريغ حمولة السفينة). كما يتوجب على المحامي العام في هذه الحالات عقد اجتماع خاص مع الراكب المتسلل (بوجود مترجم فوري عند الضرورة) لتحديد حاجته إلى الحماية وتوفير المشورة حول ذلك. ولا يُسمح لمراسلي أندية الحماية والتعويض حضور هذه الاجتماعات.

تُعتبر إجراءات العمل القياسية الموضوعة في المنطقة الشمالية الأولى من نوعها في البرازيل في مجال إدارة حالات الركاب المتسللين. وفي حين أن منظمات المجتمع المدني لا تضطلع بأي دور في هذه الإجراءات، لا تزال الوثيقة تُعتبر إنجازًا مهمًا في تسهيل التعاون بين مختلف الوكالات وخطوةً أساسيةً لبناء شراكات بين الجهات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني قد تؤدي إلى وضع الإجراءات وأفضل الممارسات الضرورية لتلبية المعايير الدولية. وبإمكان هذه الهيكلية الجديدة مساعدة السلطات على تشارُك المسؤوليات وحماية حقوق الإنسان وضمان المساءلة، وقد يشمل ذلك تطوير منصة تستخدمها مختلف الوكالات لتبادل المعلومات حول حالات الركاب المتسللين. ومن المهم أيضًا في هذا السياق تحديد جهات التواصل في كل من المنظمات المعنية، إذ قد تساهم هذه الشبكات في تسريع حصول السلطات على المعلومات التي تحتاجها عند العثور على ركاب متسللين وتضمن أن تتوافق معاملة هؤلاء الأفراد مع المعايير الدولية. ويسمح هذا الإطار، من خلال استخدام نموذج المسؤوليات المشتركة، لمنظمات المجتمع المدني بتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة بينما تتعامل أندية الحماية والتعويض مع التحديات المتعلقة بالعمليات.

بالتالي، من شأن تعزيز التعاون بين أندية الحماية والتعويض ومنظمات المجتمع المدني أن يحسّن إدارة حالات الركاب المتسللين. في الوقت نفسه، يمكن تسهيل وضع استراتيجيات إقليمية وتعزيز التعاون على المستوى الوطني من خلال تطوير شبكات تمتد على منطقة أمريكا الجنوبية بقيادة البرازيل والأرجنتين. كما تستطيع المبادرات الإقليمية دعم أندية الحماية والتعويض من خلال حشد الموارد وتوفير الخبرات الضرورية لخفض التكاليف وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وتحسين نتائج الجهود الإنسانية التي تستهدف هؤلاء المهاجرين المتسللين غير الشرعيين.

فلافيا رودريغز دي كاسترو
أستاذة محاضرة، برنامج الدراسات البحرية العليا، الكلية الحربية البحرية، البرازيل
flavia.castro@marinha.mil.br

مؤلت وكالة التنسيق لتحسين كوادر التعليم العالي في البرازيل هذه الدراسة جزئيًا - رمز التمويل 001.

1. Freier L F, Lucar Oba L, Fernández Bautista M A (2024) 'Inter-regional Migration in the Global South: African Migration to Latin America' in Crawley H, Teye J K (Eds) *The Palgrave Handbook of South–South Migration and Inequality*, Palgrave Macmillan.
2. 'Federal Police rescue Nigerians who traveled to Brazil near ship's propeller for 13 days', *Folha de S. Paulo*, 13th July 2023 *bit.ly/police-rescue-nigerians*
3. Walters W (2008) 'Bordering the sea: shipping industries and the policing of stowaways', *Borderlands ejournal*, 7 (3): 1-25
4. *bit.ly/brussels-convention*
5. International Maritime Organization 'Stowaways' *bit.ly/imo-stowaways*
6. UNHCR (2024) *Procedimento Operacional Padrão (POP) para identificação, acolhimento e encaminhamento adequado de pessoas com necessidade de proteção internacional no Porto Vila do Conde* (PA) *bit.ly/acnur-pop*

إشراك قطاع الشحن التجاري في جهود الإنقاذ البحرية وجمع البيانات

رالف ماميا وكارولين أبو سعدة

يحاول المهاجرون بحرًا عبور مسارات الشحن الأكثر ازدحامًا في العالم جنبًا إلى جنب مع آلاف السفن التجارية. لذلك، يشكّل قطاع الشحن التجاري شريكًا مهمًا غالبًا ما يتم التغاضي عنه يمكنه أن يساهم في جهود الإنقاذ الجماعي وسياسات الهجرة، ابتداءً من جمع البيانات ووصولًا إلى عمليات الإنقاذ.

الحركة التجارية الكثيفة لا تزال مصدرًا غير مستغَلّ للإنقاذ البحري. حقوق الصورة: كريس جونسون، موقع "أنسبلاش" (Unsplash)

ينطلق كل سنة عشرات الآلاف من المهاجرين والمهاجرات واللاجئين واللاجئات في رحلات خطيرة عبر المحيطات والبحار تؤدي أحيانًا إلى أعداد كبيرة من الوفيات، ولو أنه يصعب تحديد هذا العدد بدقة. وغالبًا ما يُنظر إلى طرق الهجرة البحرية الأساسية، من البحر المتوسط إلى خليج عدن ومضيق ملقا، على أنها عبارة عن محيط واسع وخالٍ من الحركة. إلا أن هذه الصورة لا تعكس الواقع أبدًا. فتشكل هذه الطرقات فعليًا ممرات الشحن الأكثر ازدحامًا في العالم. لذلك، يُعتبر إشراك قطاع الشحن التجاري خطوةً أساسيةً في تكوين فهم أفضل لديناميات حركة الملاحة البحرية وتعزيز السلامة والحفاظ على الحياة في عرض البحر. تسلّط الاستبيانات التي أجرتها مؤسسة العمل الإنساني في البحر (FHAS)[1] الضوء على وجهات نظر البحارة التجاريين ومواقفهم، وتقترح بعض الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لتعزيز الشراكة بين الجهات الفاعلة التجارية والإنسانية العاملة في البحر.

ما أهمية قطاع الشحن التجاري؟

إن السفن التجارية، شأنها شأن السفن الأخرى، مسؤولة بموجب القانون الدولي عن إنقاذ الأشخاص المعرضين للخطر في البحر، بمن فيهم المهاجرين والمهاجرات واللاجئين واللاجئات

الذين يعبرون الطرق البحرية. ويتّضح هذا المبدأ قانونًا بشكلٍ خاص في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، لكنه يظهر أيضًا في الاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحر (SOLAS) والاتفاقية الدولية بشأن البحث والإنقاذ في البحر (SAR Convention). لكن الأهم من ذلك بالنسبة للبحارة أنفسهم هو الواجب الأخلاقي والعملي لإنقاذ الآخرين، وهو واجب قديم لطالما اتبعه البحارة على مر التاريخ ولا يزال متأصلًا في ثقافة الإبحار اليوم. في الواقع، لم تنشأ المناقشات الدولية الأولى حول تنظيم هذا الواجب من الجهات الفاعلة الدبلوماسية أو الإنسانية، بل من مجتمع البحارة التجاريين في ثمانينيات القرن التاسع عشر[2].

وفي حين تتألف المحيطات من مساحات واسعة عديدة، تتسم الكثير من طرقات الهجرة البحرية المزدحمة في العالم بزحمة السفن التجارية. فعلى سبيل المثال، وبحسب البيانات التي جمعتها مؤسسة العمل الإنساني في البحر من شركة شحن واحدة، عبرت 32,886 سفينة قناة مالطا (بين صقلية ومالطا) بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وتشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي خلال هذه الفترة، وجّه مركز تنسيق الإنقاذ البحري ما مجموعه 216 دعوةً للسفن للمساعدة في عمليات الإنقاذ، أي ما يعادل 18 دعوةً كل شهر. ونظرًا لأن حجم حركة الملاحة البحرية في البحر المتوسط يصل إلى أقصاه بين شهري تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر، يتم بثّ نداء عاجل واحد على الأقل كل يوم في خلال هذه الفترة. وتسلّط هذه الإحصاءات البسيطة الضوء على أهمية قطاع الشحن التجاري في عمليات الإنقاذ الجماعي للاجئين واللاجئات والمهاجرين والمهاجرات.

وجهات نظر حول الإنقاذ الجماعي

عندما تتطرق الجهات المعنية بسياسات الهجرة إلى قطاع الشحن التجاري، غالبًا ما تناقش منظورَين متعارضَين: فإما تحتفي بهؤلاء البحارة كأبطال - وهي حالة قبطان الناقلة *"ميرسك إتيان"* (Maersk Etienne) الذي أنقذ 27 شخصًا مهاجرًا في عام 2020 - وإما تتكلم بالسوء عنهم معتبرةً أن جل ما يهمهم هو تحقيق الأرباح وهم على استعداد لتجاهل محنة الأفراد المهاجرين. وفي هذا السياق، أجرت مؤسسة العمل الإنساني في البحر في عام 2024 استبيانًا مجهول الهوية شمل 250 شخصًا عاملًا في قطاع الشحن، أغلبهم من البحارة (القبطان وأعضاء الطاقم). وعلى الرغم من أن هذه العينة لم تكن تمثيلية، قدمت وجهات النظر التي عبّر عنها المشاركون معلوماتٍ قيمة حول العوامل المحفزة والمشجعة بالنسبة للمعنيين في القطاع البحري.

ووجد الاستبيان أن البحارة التجاريون يعطون أهميةً كبيرةً لمسألة الهجرة البحرية، إذ أفاد 40 في المئة من الأشخاص المستجيبين أنهم 'قلقون للغاية' بشأن الهجرة البحرية وقال 34 في المئة أنهم 'قلقون'. وعندما طُلب منهم توضيح الأسباب التي تدفعهم إلى القلق ذكروا 'سلامة وأمن السفينة' كسبب أول ومن ثم 'سلامة وأمن الطاقم'، يليهما بشكل وثيق 'سلامة وأمن الأشخاص المهاجرين'. غير أن سلامة الأشخاص المهاجرين حازت على اهتمام أكبر بكثير من مخاوف أخرى مثل 'الأثر الاقتصادي لتحويل المسار' و'التوقف لفترات طويلة في البحر' أو حتى 'خطر التجريم'. في حين تشير هذه النتائج إلى أن سلامة السفينة والطاقم هي مسألة أساسية بشكلٍ مفهوم، تشكّل المسائل الإنسانية أيضًا عوامل محفزة كبيرة بالنسبة للبحارة. فرأى أغلب الأشخاص المستجيبين (87 في المئة) أن جهود العاملين والعاملات في مجال الإنقاذ (بمن فيهم أعضاء وعضوات خفر السواحل والمنظمات غير الحكومية) يُعتبر 'حاجة إنسانية'.

بيد أن نصف الأشخاص المستجيبين شعروا أنهم لا يملكون التدريب الكافي أو المعدات اللازمة لمساعدة المهاجرين والمهاجرات واللاجئين واللاجئات في البحر. ودعا حوالي النصف أيضًا (44 في المئة) إلى حصول البحارة على تدريب إضافي حول السياق القانوني والتشغيلي في هذا المجال، فيما أراد 24 في المئة المشاركة في تدريبات إضافية حول عمليات البحث والإنقاذ. (تتطرق معظم البرامج التدريبية الموجهة إلى البحارة إلى سيناريوهات إنقاذ شخص واحد أو سقوط شخص عن متن السفينة). بالإضافة إلى ذلك، دعا عدد كبير من البحارة إلى تعزيز الحماية والدعم، إذ أراد 63 في المئة من الأشخاص المستجيبين الحصول على حماية قانونية عند مساعدة الأشخاص المهاجرين واللاجئين وأوصى 28 في المئة بتقديم دعم نفسي إضافي وسعى 34 في المئة للحصول على مزيد من الدعم من القبطان وشركات الشحن.

في هذا السياق، يواجه العديد من السفن التجارية أيضًا تحديات تشغيلية تتعلق بعمليات الإنقاذ. وقد تتراوح هذه التحديات بين نقل الأشخاص اللاجئين وطالبي اللجوء بشكلٍ آمن من خط الماء إلى سطح السفينة (وهي مسافة قد تتجاوز 10 أمتار أحيانًا) والتعامل مع واقع أن بعض السفن تحمل على متنها مواد كيميائية خطيرة أو قابلة للاشتعال. تُضاف إلى هذه التحديات الكميات المحدودة ببساطة من الطعام والمياه المتوفرة وعدد سترات النجاة البحرية وغيرها من المؤن التي تحملها هذه السفن. فحتى السفن الكبيرة لا تشغّل سوى 15 إلى 20 شخصًا في طاقمها، ويضطرون إلى العمل بنظام المناوبة على مدار الساعة.

دعم الإنقاذ الجماعي وجمع البيانات

يشكل قطاع الشحن شريكًا أساسيًا في عمليات الإنقاذ الجماعي، إذ يؤثر مباشرةً على جهود الإنقاذ وجمع البيانات. كما أن السفن التجارية تدعم بانتظام جهود الإنقاذ الجماعي. فعلى سبيل المثال، شاركت السفن التجارية أو ساهمت في إنقاذ 1,001 شخص على الأقل في البحر المتوسط في 22 حالة بين عامَي 2022 و2024[3]. إلا أن هذه الأرقام، على الرغم من أهميتها، لا تعكس على الأرجح الإمكانيات الفعلية التي يمكن أن تحققها السفن التجارية عند عملها كأطراف فاعلة في جهود الإنقاذ.

وحتى في الحالات التي لا تشارك فيها السفن التجارية مباشرةً في عمليات الإنقاذ، يعني انتشارها على طول طرقات التجارة الأساسية أنها تضطلع بدور أساسي في مراقبة حركة الملاحة البحرية. فغالبًا ما يتفادى اللاجئون واللاجئات والمهاجرون والمهاجرات أن يتم العثور عليهم، ما يزيد من صعوبة جمع البيانات ويؤدي إلى حالات متعددة من 'الحطام الخفي'، وهو مصطلح يشير إلى حالات الوفاة في البحر التي لا يتم رصدها. فعلى سبيل المثال، تم في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 نشر 82 مركبًا يحمل أجهزةً لنظام تحديد الهوية الآلي على طول ساحل آتشه في إندونيسيا، وهي وجهة أساسية للاجئين واللاجئات من مجتمع الروهينغا. وفصلت بين كل مركب في البحر مسافة 20 إلى 60 كيلومترًا لتؤمّن بالتالي مراقبة بحرية شبه كاملة، إذ تمتع كل مركب بنطاق رؤية يمتد على 12 كيلومترًا ويغطي مساحة واسعة من البحر. ويُعتبر استخدام هذه التغطية لمراقبة حركة الملاحة البحرية وتحسين جهود الإنقاذ فرصةً مهمةً لا يتم الاستفادة منها بشكلٍ كافٍ.

إشراك قطاع الشحن

إلا أن إشراك قطاع الشحن التجاري وتعزيز شراكته في جهود الإنقاذ الجماعي قد يطرح تحدياتٍ إضافية. فيشمل 'قطاع الشحن' جهات فاعلة متعددة تربط بينها علاقات تعاقدية. وغالبًا ما تُعنى أطراف متعددة ببنية ملكية السفينة التجارية، ابتداءً من الجهة المالكة المسجلة للسفينة (الجهة القانونية المذكور اسمها على وثائق تسجيل السفينة، ويُطلب أحيانًا أن يقع مقرها في الدولة التي ترفع علمها السفينة) وصولًا إلى الجهة المالكة المستفيدة (وهي الشركة الأم بشكلٍ عام التي ربما تملك الجهة المالكة المسجلة أو تتحكم بها) والجهة المالكة المشغلة (وهي الطرف الذي يتولى دور الملكية لفترة أو رحلة محددة، بما يشمله ذلك من استئجار السفينة وتأجيرها). علاوةً على ذلك، تتولى شركات إدارة مختصة مسؤولية إدارة هذه الشركات في الكثير من الأحيان، ويتضمن ذلك عددًا من المهام المالية والإدارية ومهام التوظيف إلى جانب الاضطلاع بدور أساسي في ضمان تلبية السفينة للمعايير الدولية. وأخيرًا، نذكر مستأجر السفينة، وهي الجهة التي تستأجر السفينة لنقل السلع أو الأفراد أو لغيرها من الأغراض (مثل تركيب الكابلات) لفترات مطولة أو لرحلة محددة، مع خضوع مختلف الأطراف لواجبات وحقوق مختلفة كثيرًا في كل حالة.

هذا وتُشرك أي حالة إنقاذ جميع الأطراف المذكورة أعلاه التي يتوجب عليها المشاركة في صنع القرار وتحمّل المسؤولية القانونية للتكاليف الناشئة وفق العلاقات التعاقدية المحددة التي تجمع بينها. وقد تُضاف إلى ذلك أيضًا شبكة معقدة من تغطية التأمين، تتراوح بين بواليص التأمين التي تغطي مالكي السفن (مثل تأمين جسم السفينة والمعدات) وتلك التي تغطي أعمال المستأجر أو الحمولة نفسها. وتعني هذه الشبكة المعقدة من الأطراف الفاعلة والمصالح المتعددة أنه يجب التعامل مع كل عملية إنقاذ بطريقة مختلفة.

ولكن في جميع الحالات، يكون البحارة أنفسهم في الخطوط الأمامية لعمليات الإنقاذ هذه، ومنهم ربان

السفينة وطاقمها. وتجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي يركز في واجب الإنقاذ على ربان السفينة، وهو الشخص الذي يقود السفينة ويتحكم بها (وليس مالك السفينة أو الشركة التي تديرها). وكما سبق وذكرنا، يدرك الربان والطاقم في أغلب الأحيان أهمية واجب الإنقاذ، لكنهم يشعرون بأنهم مقيدون بمحدودية الموارد والتدريب من جهة وواجب ضمان سلامة الطاقم والسفينة والحمولة من جهة أخرى. هذا وقد يشكل مستوى الدعم الذي يقدمه مالك السفينة أو الشركة التي تديرها عاملًا أساسيًا في القرار الذي يتخذونه.

تخضع السفن التجارية للسلطة القضائية التابعة للدولة التي ترفع علمها السفينة، والتي يتوجب عليها وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أن تضمن استعداد الطاقم للوفاء بواجب الإنقاذ[4]. بالإضافة إلى ذلك، تنص الاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحر والاتفاقية الدولية بشأن البحث والإنقاذ في البحر على إنشاء نظام يشمل مناطق متعددة للبحث والإنقاذ حول العالم، على أن تشغّل دولة ساحلية مختلفة كل منطقة من هذه المناطق. وتُعنى مراكز تنسيق الإنقاذ البحري بتنسيق جهود الإنقاذ والتعاون مع وكالات الإنقاذ المجاورة.

بناءً عليه، يتطلب إشراك قطاع الشحن بشكلٍ فعال اعتماد نهج يعي بكامل نطاق المخاوف التي تراود الأطراف المعنية ولا يتجاهل القيود المتأصلة في الأعمال التنافسية. فلا شك في أن دعم عمليات الإنقاذ الجماعي يعيد توجيه الموارد بعيدًا عن العمليات التجارية الأساسية، ما يؤثر ربما على قرار المشاركة في عملية الإنقاذ في حال غياب الخطط والتوجيهات والتأمينات المناسبة. غير أن القطاع قد برهن في مرات متعددة عن قدرته على التضامن والتعاون للتعامل مع المسائل غير التجارية التي تُعتبر مفيدة، مثل معايير البيئة والسلامة. ولقد تم دمج الدروس المستفادة من إجراءات مكافحة القرصنة في عمليات الشحن اليوم، وهذا إطار عمل يمكن أن يساهم في تحسين قدرات الإنقاذ.

الفرص والاستراتيجيات

يبرز عدد من العوامل الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند السعي إلى إشراك قطاع الشحن التجاري في عمليات الإنقاذ الجماعي. أولًا، يجب توحيد مختلف فئات الأطراف الفاعلة للعمل على مسألة حرجة واحدة. ويتطلب ذلك فتح باب الحوار وتنظيم البرامج التدريبية والتخطيط والتعاون مع دولة العَلَم لجمع البيانات وبناء الروابط مع مراكز تنسيق الإنقاذ البحري والدول الساحلية. ولا يخفى الواجب الإنساني للإنقاذ على الكثير من البحارة لكنهم يدركون في الوقت نفسه، كما يدرك صاحب العمل الذي يوظفهم، الجدال السياسي الذي قد ينشأ في هذه الحالات. لذلك، يجب إجراء حوار موسع وشامل ومفتوح يهدف إلى الاستماع إلى مخاوف قطاع الشحن، إلى جانب تعزيز المرونة في إشراك مختلف الأطراف الفاعلة مجموعة أو منفردة، وتوفير الضمانات للتأكيد على التحفظ والسرية. وقد نظمت مؤسسة العمل الإنساني في البحر حوارات مماثلة مع أطراف فاعلة أساسية في عامي 2023 و2024.

في هذا الصدد، تُعتبر جمعيات العضوية في قطاع الشحن والمنظمات المعنية بالإبحار نقاط انطلاق مهمة. وتشمل الأمثلة على منظمات العضوية المهمة غرفة الشحن الدولية (ICS) ومجلس البلطيق والمجلس البحري الدولي (BIMCO) ومنظمة المنتدى البحري الدولي لشركات النفط (OCIMF) والرابطة الدولية لمالكي ناقلات النفط المستقلين (INTERTANKO)، وجميعها جهات يمكنها تمثيل مصالح شركات الشحن مع دعم تطوير وتطبيق السياسات في الوقت نفسه. هذا وتُعتبر المنظمات المعنية برفاه البحارة، مثل منظمة "ميشن تو سيفيررز" (Mission to Seafarers) جهات شريكة مهمة أيضًا.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تشارك دول العَلَم والدول الساحلية والمنظمات متعددة الأطراف مثل المنظمة البحرية الدولية في الحوار، إذ تُعنى هذه الجهات بوضع إطار العمل القانوني والتنظيمي الذي تعمل بموجبه شركات الشحن هذه. كما يمكن الاستفادة من المعايير القائمة لتعزيز الحوافز التي تشجع شركات الشحن على المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالإنقاذ.

ثانيًا، يطرح جمع البيانات فرصةً أساسية. ففي عام 2015، تعاونت المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الهجرة الدولية ومكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة لإنشاء منصة لتبادل المعلومات حول تهريب المهاجرين والمهاجرات[5]. وتشكل هذه المنصة دليلًا على إمكانية تعاون السفن التجارية مع دول العَلَم والمنظمات الدولية لتوفير المعلومات حول حركة الملاحة البحرية، ما قد يساهم بدوره إلى حدٍ كبير في تعزيز الوعي بديناميات الهجرة حول العالم. وعلى الرغم من أن عدد الدول التي تشارك بانتظام في هذه المبادرة يبقى ضئيلًا (ومنها جمهورية جزر مارشال والمملكة العربية السعودية)، تبرهن المنصة إمكانية التعاون. وتعمل مؤسسة العمل الإنساني في البحر على تعزيز الوعي بهذه الآلية واستخدامها بهدف تحسين المعلومات والمرئيات المتوفرة حول ديناميات الهجرة.

ثالثًا، يجب بناء قدرات قطاع الشحن وثقته ليتمكن من تنفيذ عمليات الإنقاذ الجماعي. فقد تكون المخاوف التي عبّر عنها ربابن السفن وطواقمها حول الجوانب اللوجستية والعملية لجهود الإنقاذ محقّةً، ومنها توفر الموارد الضرورية لاستقبال الأشخاص اللاجئين والمهاجرين والمهارات اللغوية والاجتماعية التي يجب امتلاكها لإدارة مجموعة كبيرة من الأفراد. ونُطرح أيضًا بعض الأسئلة القانونية حول الميناء المجاور، إن وجد، الذي سيكون مستعدًا لاستقبال الأفراد الذين تم إنقاذهم وتمكين نزولهم من السفينة، وما إذا كان ذلك يعرض السفينة وطاقمها إلى خطر إطالة رحلتهم بسبب وجود المهاجرين والمهاجرات على متن المركب، وإذا كان ربان السفينة أو الشركة التي تديرها هي من سيتحمل المسؤولية في حال تعارضت أفعالهم مع سياسات أو قوانين الدولة الساحلية.

وفي حين أن إجراء مناقشة مفصلة حول هذه المسائل المتعلقة بالقوانين والسياسات يقع خارج نطاق هذا المقال، يجدر التأكيد على أن هذه القضايا ليست مسائل أكاديمية بالنسبة لربان السفينة وطاقمها، بل هي مسائل تُعنى بالحياة والموت ويجب حلها في الوقت الفعلي. لهذا السبب، تعمل مؤسسة العمل الإنساني في البحر مع مجموعة واسعة من المنظمات الخبيرة في مجال القانون والسياسات بهدف تقديم توجيهات عملية وملموسة إلى البحارة وشركات الشحن والجهات الأخرى المعنية بجهود الإنقاذ البحرية.

ولا تتألف هذه التوجيهات من بيانات طموحة حول الصيغة المثالية للقوانين، بل تتطرق إلى المخاطر، إن وجدت، التي قد يواجهها الربان وكيف يمكن التخفيف منها مع الالتزام بواجب الإنقاذ في الوقت نفسه. ويمكن أن تتخذ هذه التوجيهات أشكالًا متعددة، منها النشرات البسيطة حول الإجراءات التي تُنشر في المساحات المشتركة لطاقم السفينة، واجتماعات الإحاطة التي يشارك فيها الضباط الذين يبحرون في مياه غالبًا ما يعبرها الأشخاص المهاجرون واللاجئون في البحر (على غرار اجتماعات الإحاطة الأمنية التي تُعنى بالمناطق التي تكثر فيها أنشطة القرصنة)، وتحسين المعرفة بعمليات الإنقاذ الجماعي لدى الشركات الاستشارية التي تعمل على اليابسة وتتواصل بشكلٍ منتظم مع السفن في حال وقوع أي حادث.

يبني كل من هذه الخطوات على الأخرى وتشكل كل خطوة جزءًا من مجهود أوسع يسعى إلى تحسين عمليات الإنقاذ الجماعي وإنقاذ حياة الأفراد في البحر. ترى مؤسسة العمل الإنساني في البحر، بصفتها جزءًا من مجتمع الممارسين والسياسات، أن هذه الخطوات هي أساسية لتعزيز مشاركة قطاع الشحن التجاري الذي يشكل موردًا لا تتم الاستفادة منه بشكلٍ كافٍ أبدًا في جهود الإنقاذ الجماعي.

رالف ماميا

مدير البحوث، مؤسسة العمل الإنساني في البحر

كارولين أبو سعدة

المديرة التنفيذية، مؤسسة العمل الإنساني في البحر

1. *www.fhas.ch/*
2. انظر(ي) مناقشات مؤتمر أنتويرب لعام 1885 حول القانون التجاري الدولي في
Papanicolopulu I (2022) 'The Historical Origins of the Duty to Save Life at Sea under International Law', *Journal of the History of International Law* 24:169-173 *bit.ly/duty-save-life-sea*
3. تحليل مؤسسة العمل الإنساني في البحر لبيانات صادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ضمن ملفات المؤلفين والمؤلفات.
4. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المادتان 94 و98.
5. International Maritime Organization, 'Press briefing: New platform set to improve information sharing on migrant smuggling by sea', 6th June 2015 *bit.ly/imo-migrants-platform*

الخوف كأداةٍ لردع الأشخاص طالبي اللجوء: دراسة حالة من إحدى الجزر اليونانية

عليا عبيدي

يدفع تعزيز الأمن الحدودي، والخوف الذي يولّده، طالبي وطالبات اللجوء إلى الاختباء من السلطات لدى وصولهم إلى اليونان، وقد يحمل ذلك تداعياتٍ مأساوية في بعض الأحيان. أما تعزيز الثقة، فيسمح لإحدى المنظمات غير الحكومية بمدّ يد العون.

نساء محليات إلى جانب فريق «ريفيوجي برياني آند باناناز» الدولي. حقوق الصورة: منظمة "ريفيوجي برياني آند باناناز"

يسلك الأشخاص الهاربون من الاضطهاد في عدّة بلدانٍ طريقَ الهجرة بين تركيا واليونان. وعلى ضوء موجة اللجوء الهائلة التي بدأت في عام 2015، قامت اليونان وغيرها من البلدان الأوروبية باستثماراتٍ ضخمة لتعزيز أمن حدودها، واعتمدت سياساتٍ على طول حدودها البرية والبحرية تعرّض حياة الكثيرين للخطر. ولعل أكثر الجوانب ضررًا لهذا التشديد للأمن الحدودي، وعمليات الاعتقال والاختطاف والصدّ الناجمة عنه، هو الخوف الذي يبعثه في طالبي وطالبات اللجوء طوال رحلتهم وبعد وصولهم، ما يدفع الناس إلى الاختباء من الخدمات والسلطات. وتشهد المنظمات العاملة في الخطوط الأمامية مثل منظمة "ريفيوجي برياني آند باناناز"[1] (RBB) على الآثار الجسدية والنفسية التي تحملها هذه الممارسات على طالبي وطالبات اللجوء وأفراد أسرهم المتواجدين في بلد الأصل أو في بلدٍ آخر ويحاولون معرفة مكان أحبائهم.

زيادة عمليات الصدّ والتجريم

أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن 54,417 شخصًا عبروا بحر إيجة

نحو جزر يونانية مختلفة في عام 2024[2]. وأبلغت المفوضية في العام نفسه عن 125 شخصًا بين متوفين أو مفقودين، إلا أن الرقم الفعلي قد يكون أكبر بكثير. وتوفر التقارير الصادرة عن الصحافة والجهات المدافِعة عن حقوق الإنسان[3] أدلةً حول انتهاكاتٍ متكررة لحقوق الإنسان عند الحدود اليونانية كما في البحر، ومنها رفض منح حق اللجوء، ما يؤدي في الكثير من الحالات إلى فقدان الأشخاص أو العثور على جثثهم. هذا وتشكّل عمليات الصدّ، وهي الممارسة التي تنطوي على استخدام القوة لإخراج طالبي وطالبات اللجوء من الأراضي التي دخلوها، نوعًا من *الإعادة القسرية*، وتنتهك بذلك الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئ والتي تقضي بعدم الإعادة إلى بلدٍ يطرح مخاطر محتملة. ولكن على الرغم من ذلك، أصبحت عمليات الصدّ في اليونان كما في بلدانٍ أوروبية أخرى شائعةً للغاية وموثقةً جيدًا من قِبل الصحافة والمنظمات غير الحكومية.

ونتيجة هذا الارتفاع في نسبة العنف على الحدود على مدى السنوات، لاحظت منظمة "ريفيوجي برياني آند باناناز" وغيرها من المنظمات غير الحكومية العاملة في اليونان تغييرًا بارزًا في سلوكيات اللاجئين واللاجئات والمهاجرين والمهاجرات حديثي الوصول. ففي عام 2015 على سبيل المثال، كان الأشخاص الواصلين حديثًا إلى البلاد يحرصون على التقدم أمام السلطات علنًا لطلب اللجوء، إلا أن المناخ الحالي عدائي لدرجة أن هؤلاء الأشخاص باتوا يخافون من الشرطة ويبحثون عن ملجأ لهم في المناطق النائية. ولدى سؤالهم عن سبب هذا التصرف، أعرب معظم الأشخاص عن خوفهم من الاعتداء والصدّ إلى تركيا بحرًا أو برًا. وينبع هذا الخوف إما من تجربةٍ شخصية وإما من السماع عن حوادث مماثلة من أشخاصٍ آخرين طلبوا اللجوء وعبروا الطرقات نفسها. ويعزز اعتقال طالبي وطالبات اللجوء واتهامهم بارتكاب جرائم هذا الخوف بشكلٍ أكبر.

وتشير البيانات الصادرة عن خفر السواحل اليوناني إلى اعتقال الدولة اليونانية 228 شخصًا متنقلًا بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر من عام 2024 واتهامهم بالتهريب، إذ تبيّن أنهم قد قادوا سفنًا وصلت إلى اليونان[4]. ويتم إسقاط هذه الاتهامات في العديد من الحالات بعد أشهر أو سنوات من الاحتجاز وتأخير الجلسات، ما يُلحق المزيد من الضرر بالأشخاص المتضررين.

وهناك أيضًا محاولات لتجريم تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص المعرضين للخطر في عرض البحر كما على الأرض، إذ تم اعتقال عدد من الأشخاص العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان وهم يخضعون لمحاكماتٍ طويلة وممددة. ويمارس هذا التجريم ضغطًا متواصلًا على الأشخاص العاملين في الخطوط الأمامية الذين يواجهون التخويف من السلطات والتدقيق لمجرّد ممارستهم عملهم، ما يؤدي إلى الانسحاب من عدد كبير من الجزر اليونانية حيث تبرز حاجةٌ للدعم. وتواصل منظمة "ريفيوجي برياني آند باناناز" عملها حتى الآن وتقدّم خدمات الدعم التي تقودها المجتمعات المحلية للأشخاص اللاجئين في هذه البيئة الخاضعة لتدقيقٍ كبير، وتستند في عملها هذا إلى قبول المجتمعات المحلية وثقتها بهدف دعم الأشخاص الضعفاء جدًا والذين يعانون من الشدائد.

دراسة حالة من جزيرة خيوس في اليونان

يتعرّض اللاجئون واللاجئات والمهاجرون والمهاجرات الذين يصلون إلى جزيرة خيوس الواقعة بالقرب من الساحل التركي في شمال بحر إيجة للكثير من الممارسات المذكورة آنفًا من اعتداءٍ وصدّ، فضلًا عن مناخ الخوف العام. فيشعر هؤلاء الأشخاص بضرورة الاختباء طوال أيام من دون أي طعامٍ أو ماء في الجبال والغابات، ما يحمل تداعياتٍ كبيرة على صحتهم الجسدية والعقلية. وتم إبلاغ منظمة "ريفيوجي برياني آند باناناز" على مدى السنوات عن حالاتٍ شملت أُسرًا تضم أطفالًا ورُضَّع وكبار السن وأشخاصًا من ذوي الاحتياجات الخاصة ونساء حوامل ورجالًا. هذا ولا يزال عدد الأشخاص المفقودين في جبال جزيرة خيوس وغاباتها أو في عرض البحر مجهولًا. وقد أبلغ أشخاصٌ في بعض الحالات عن صدّهم لما يصل إلى 16 مرةً قبل وصولهم في النهاية إلى مركز الاستقبال وتحديد الهوية في مخيم فيال في جزيرة خيوس للتسجيل، حيث غالبًا ما وصلوا مصابين وضعفاء.

وتتلقى المنظمة، باعتبارها منظمة غير حكومية تدعم اللاجئين واللاجئات، البلاغات بوصول الأشخاص طالبي الدعم، وغالبًا ما تقدم البلاغات إلى السلطات بالنيابة عنهم لطلب تنفيذ جهود البحث والإنقاذ في حال وجود أشخاص مفقودين في المناطق النائية. وحاولت المنظمة في إحدى الحوادث المأساوية بشكلٍ خاص أن تساعد ثلاثة أشخاص كانوا مفقودين على الجزيرة. وتوفر هذه الحالة مثالًا مُحزنًا بالفعل على كيفية تسبُّب الممارسات الحدودية الحالية على فقدان الأشخاص أو وفاتهم.

قصّة هُدى

في حزيران/يناير 2022، وصل 32 شخصًا إلى جزيرة خيوس عبر البحر. وبيد أن تفاصيل ما حصل معهم لدى الوصول غير واضحة، تشير الشهادات المجمّعة إلى أنه تم العثور على 21 شخصًا من المجموعة فورًا وأخذهم إلى منطقة التسجيل من أجل طلب اللجوء، في حين هرب الآخرون خوفًا من أن تتم إعادتهم إلى تركيا. وتألفت المجموعة المختبئة التي تضم 11 شخصًا من ثمانية رجال وثلاث نساء منهم هُدى، وهي امرأة صومالية تبلغ من العمر 24 عامًا. وبقيت المجموعة مختبئةً في الغابة وتتسلّق الجبال إلى أن ضللت طريقها وعلقت فيها.

وقد وصلت المعلومات عن هذه المجموعة إلى منظمة "ريفيوجي برياني آند باناناً" من خلال أفراد من أُسر هؤلاء الأشخاص شاركوا في مرحلةٍ لاحقة رسائل صوتية من أعضاء وعضوات المجموعة يمكن فيها سماع نبرة الخوف في أصواتهم. وأفاد أحد الرجال في المجموعة بأن حالة النساء الثلاث قد تدهورت وأجبرتهن على البقاء في مكانهن، في حين نزل الرجال في النهاية إلى أسفل الجبل لطلب المساعدة وعثرت عليهم الشرطة. فصرّحوا للشرطة عن حالة النساء وموقعهن، وقيل لهم إنه سيتم البحث عنهن. وتشير شهادة أحد الرجال إلى أن أعضاء هذه المجموعة من الرجال تعرّضوا بعدها للاعتقال والتكبيل من قِبل الشرطة ووُضعوا على متن سفينة. وأخذتهم إحدى الوكالات المجهولة إلى عرض البحر وتركتهم هناك، حيث عثرت عليهم في النهاية إحدى مجموعات الإنقاذ التركية.

وفي الوقت عينه، تم إبلاغ المنظمة عن النساء الثلاث العالقات في غابات الجبال المحيطة بقرية تُدعى كروداميلا تقع في شمال شرق جزيرة خيوس من قِبل منظمة غير حكومية مقرها في جزيرةٍ أخرى، وقد أشارت إلى أن صحة هؤلاء النساء كانت متردية. وتم التواصل مع وكالات ومنظمات مختلفة لمحاولة تقديم الدعم لهن عن بُعد، إذ يخاف الأشخاص العاملون في المنظمات غير الحكومية من خطر تجريمهم في حال تواصلوا مباشرةً مع الأشخاص الواصلين حديثًا. وكانت منظمة "ريفيوجي برياني آند باناناز" جزءًا من شبكة استجابة كانت تقدم البلاغات حول الأشخاص المفقودين وطلبت المساعدة في حالتين على الأقل من السلطات المحلية، بما في ذلك الشرطة، وشاركت المواقع الأخيرة المعروفة لهؤلاء النساء، إلا أنه لم يتم إطلاق أي جهود إنقاذ.

وللأسف، توفيت هُدى بعد أيام وتم العثور على جثتها في حقلٍ تابعٍ لدير آجيا تريادا في كروداميلا. وكانت قد توفيت من شدّة الجوع ونقص المياه بعد أن اختبأت في الغابة طوال خمسة أيام. ولم يتم للأسف العثور أبدًا على الامرأتين الأخريين. وخلال هذه الفترة ولأشهر عدة بعدها، قدّمت المنظمة الدعم لأُسر هؤلاء النساء ومجتمعاتهن، بما في ذلك شقيق هُدى الذي جاء بعدها للتعرف على جثتها وإعادتها إلى الصومال لتُدفن هناك. وواصلت المنظمة جهود المدافعة لاسترجاع الامرأتين الأخريين من خلال تحالفٍ من الأشخاص العاملين في المنظمات غير الحكومية وأهل الصحافة والأشخاص المتطوعين وأفراد أسرة الامرأتين وأصدقائهما وأفراد من المجتمع الصومالي، طالب بإجراء بحث وتحقيق معمّقين وبتطبيق آليات المساءلة عن هذه الحادثة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها ديوان المظالم اليوناني في هذا الصدد، لم يتم تنفيذ أي محاولة للعثور على الامرأتين أو للتحقيق في الحادثة.

وتبيّن هذه القصة الأثر العميق الذي تحمله عمليات الصدّ والتجريم وإهمال الدولة في تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ على الأشخاص النازحين في اليونان[5].

الثقة والدعم المجتمعي

تسلّط قصة هُدى والامرأتين الأخريين مجهولتَي الهوية الضوءَ أيضًا على نوع الدعم الذي يحتاجه الأشخاص طالبو اللجوء في جزيرة خيوس، وعلى الطرق التي يمكن فيها للمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة. فقد كسبت منظمة "ريفيوجي برياني آند باناناز" ثقة المجتمعات اللاجئة التي مرّت بتجارب مماثلة، ولذلك غالبًا ما يتم التواصل معها عبر خط المساعدة الخاص بها عندما يصل أشخاصٌ جدد إلى الجزيرة يمرّون بشدّة. وتعمل هذه المنظمة بتكتُّم ضمن شبكة صغيرة من المنظمات والصحفيين والصحفيات والأشخاص المتطوعين والعاملين في مجال المساعدة القانونية من أجل تنفيذ تدخلاتٍ سريعة عن بُعد لمساعدة الناس على الوصول إلى المعونة الطارئة، بما في ذلك الطعام واللباس، ولإعطائهم أفضل فرصة بأن يتم إنقاذهم أو نقلهم إلى مرافق تسجيل طلبات اللجوء. وقد يدوم كل تدخل لبضع ساعاتٍ أو أيام. وتشكّل الثقة عنصرًا رئيسيًا في مناخٍ عدائي كهذا، ويتعين على كل منظمة غير حكومية مستجيبة أن تتعلم كيفية جمع المعلومات الأساسية من الأشخاص الذين يعيشون أساسًا حالةً من الخوف والشدّة بصورةٍ تراعي مشاعرهم هذه. ويتم بعد ذلك استخدام المعلومات المجمّعة لتقديم بلاغ طارئ للجهات المعنية يُخطرها بالوصول ويطلب تنفيذ عملية البحث والإنقاذ. وقد أثبت الإبلاغ عبر القنوات الرسمية بهذه الطريقة فائدته من حيث التخفيف من مخاطر الصدّ، إذ يعني فرض مستوى معين من المساءلة على الأشخاص الضالعين في هذه الممارسات. وقد يكون من المفيد أيضًا، متى كان مناسبًا، أن يتم نشر الوضع القائم على وسائل التواصل الاجتماعي وعبر الطواقم الصحفية وإبلاغ المجموعات المعنية بحقوق الإنسان على أمل أن تساهم هذه الدعاية الأكبر في منع عمليات الصدّ. وقد ساعدت المنظمة على مرّ السنوات عددًا لا يُحصى من الأشخاص حديثي الوصول على إيجاد مركز الاستقبال على الجزيرة وأصبحت مصدرًا موثوقًا للمعلومات والدعم. إلا أن التحديات تظهر عندما تعجز خدمات الطوارئ عن العثور على الأشخاص وترفض إجراء بحثٍ معمّق وإطلاق حملة إنقاذ نظرًا لأن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية يواجهون خطر التجريم في حال تواصلوا مباشرةً مع الأشخاص حديثي الوصول.

وتبذل المنظمة في هذه البيئة الحساسة للغاية جهود المدافعة من أجل إرساء نموذج مساعدة مبني على المرافقة ويأخذ احتياجات الأشخاص اللاجئين والمهاجرين الشاملة في عين الاعتبار، حتى بعد وقوع الحادثة التي دفعتهم إلى التواصل مع المنظمة. ويشمل نموذج المرافقة المذكور، وخصوصًا في سياق الرعاية الصحية والعدالة الاجتماعية، مرافقة المنظمات أو الأفراد للأشخاص الذين يقدمون لهم الخدمات، وتقديم الدعم والموارد وجهود المدافعة لهم بدلًا من تقديم الخدمات فحسب. ويهدف هذا النموذج إلى التحلي بالمرونة والاستجابة إلى الاحتياجات الفريدة لدى الأفراد، والعمل كشركاء في الاستجابة لهذه الاحتياجات. وهذا ويضفي نموذج المرافقة طابعًا غير مركزي على دور الشخص الخارجي العامل في المنظمة غير الحكومية ويضع الشخص الذي يواجه التحديات والمجتمع المحيط به في صلب التجربة. وتعمل المنظمات غير الحكومية في حالاتٍ عدة بصورةٍ مستقلة عن الشبكات المجتمعية القائمة، إلا أن منظمة "ريفيوجي برياني آند باناناز" وجدت أن هذه الشبكات تقدّم دعمًا قيّمًا للأشخاص الذين يمرّون بالشدائد. وفي حالة الأشخاص المفقودين على وجه التحديد، يمكن للتواصل مع المجتمع المحلي أن يوفر معلوماتٍ حول آخر مواقع معروفة وأن يقدّم لأفراد الأسرة الراحة والدعم المعنوي اللذين هم في أمسّ الحاجة إليهما. هذا ويساهم أعضاء وعضوات المجتمع المحلي في تفسير المعلومات المتوافرة ومشاركتها والتوعية، وتصبح المنظمة بذلك جزءًا من الاستجابة المجتمعية إلى الأزمة وتعمل ضمن علاقة ثقة مع الأشخاص المتأثرين. ويعطي نموذج المرافقة أيضًا الأولوية لاحترام القرارات التي يتخذها الأفراد عن أنفسهم، ولذلك تساهم المنظمة في أخذ الشهادات بشأن الانتهاكات في حال رغبة الشخص المتأثر إما في اللجوء إلى السبل القانونية وإما في الاستناد لتجاربه الخاصة لتوعية العامة بشأن هذه المسائل. وفي حين قد تكون النتائج الملموسة المحققة من مجرّد تسجيل شهادةٍ فردية محدودةً، يسمح الحرص على توافر العدالة للأشخاص المعنيين بأن يشعروا بأن هناك من يراهم في ظل نظامٍ يلغي قدرتهم على التصرف بشكلٍ كبير.

التوصيات

تشهد المنظمات غير الحكومية العاملة في الخطوط الأمامية مثل منظمة "ريفيوجي برياني آند باناناز" على الأثر الكامل الذي يحمله العنف الممارَس عند الحدود على حياة الأشخاص اللاجئين والمهاجرين لدى وصولهم، وغالبًا ما تبقى على تواصل مع أُسر الضحايا المتأثرين بعد حصول الحادثة بوقتٍ طويل. ويتسبب عدم أخذ الدولة الإجراءات اللازمة بشأن الأشخاص المفقودين في اليونان وعند الحدود الأوروبية كافة بأذىً طويل الأمد وغير قابل للإصلاح لأفراد الأسرة الذين قد لا يعرفون أبدًا كيف توفي أحد أحبائهم أو أين، كما أنه يُحدث ضررًا معنويًا هائلًا للأشخاص العاملين في الخطوط الأمامية الذين يشعرون أنهم عجزوا عن أداء واجبهم المتمثل في رعاية الأشخاص الذين يمرّون بشدائد.

وعليه فهناك حاجة ملحّة إلى تعزيز جهود البحث والإنقاذ في المناطق الحدودية، وخصوصًا عندما يتم الإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة، بصرف النظر عن الوضع القانوني للفرد المفقود. ويجب أن يُسمح للمنظمات غير الحكومية بأن تعمل من دون تخويف السلطات لها، ويجب أن تلتفت الجهات المموّلة إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في الخطوط الأمامية والتي يمكن تمكينها لتستجيب إلى الأزمات ضمن إطارٍ يتمحور حول الرعاية التي يقودها المجتمع المحلي والدعم الشامل للأشخاص المتأثرين. وأخيرًا، تبرز اليوم حاجةٌ ملحّة إلى نشر مراقبي حقوق الإنسان على طول المناطق الحدودية أكثر من أي وقتٍ مضى، وذلك من أجل الحرص على عدم تنفيذ عمليات الصدّ بصورةٍ غير قانونية، وعلى الشهادة عليها والإبلاغ عنها من أجل تحقيق المساءلة الفعالة.

عليا عبيدي

عضوة متطوعة في مجلس الأمناء، منظمة "ريفيوجي برياني آند باناناز"

Aliya@refugeebiriyanibananas.org

"ريفيوجي برياني آند باناناز" (Refugee Biryani & Bananas) هي مبادرة شعبية نسائية تضم متطوّعين ومتطوّعات من المجتمعات اللاجئة والمهاجرة. وقد تمت مشاركة دراسة الحالة الواردة في هذا المقال بسخاء عبر أخذ شهادات الأشخاص المتأثرين.

1. *refugeebiriyanibananas.org/*
2. UNHCR Operational Data Portal, Europe Sea arrivals, Greece *bit.ly/greece-sea-arrivals*
3. انظر(ي)، على سبيل المثال،
'EU calls for independent inquiry into Greece "pushback" of asylum seekers', *the Guardian*, 22nd May 2023 *bit.ly\inquiry-greece-pushback*
4. 'Sharp rise in arrests of migrant smugglers in 2024', *Ekathimerini News Outlet*, 14th December 2024 *bit.ly/migrant-smugglers-2024*
5. للاطلاع على مزيد من التغطية حول هذه الحالة، انظر(ي):
'Asylum seekers are disappearing on Greek islands', *Middle East Eye*, 22nd July 2023 *bit.ly/greece-asylum-seekers-disappearing*

عبور بحارٍ هائجة: التحديات التي تواجه عمليات البحث والإنقاذ المدنية

أنا بُوِن

تسعى عملية مشتركة على متن سفينة *"أوشن فايكينغ"* (Ocean Viking) إلى إنقاذ الأرواح وحماية حقوق الأشخاص المهاجرين واللاجئين. إلا أنها تواجه تحدياتٍ تنظيميةٍ تسلّط الضوء على الحاجة إلى إنشاء بيئة أكثر تمكينًا للعمل الإنساني.

على شاطئ الموت، انتهت رحلتك.
قلبك الصغير الغض لم يتحمل.
كان يفيض بالحب حتى نفسك الأخير.
غادرتِ يا صغيرتي الجميلة.
اختفى صوتك الجميل إلى الأبد،
وتركتِ خلفكِ أبًا وأمًا وأختًا - تائهين، يتخبطون بين البحر والسماء.
كيف لقلبكِ الطيب أن يغادر أحباءك فجأة؟
تحملتِ مشقّة السفر، وقسوة الموج - كل هذا من أجل ماذا؟
لحياةٍ كريمة.
نعم، لقد وجدتها الآن يا رهف. أنتِ الآن في نعيمٍ مقيم.
فلترقد روحك في سلام يا حبيبتي.

رثاء أب لابنته البالغة من العمر سبع سنوات التي فارقت الحياة أثناء عملية إجلاء طبي طارئ من سفينة *"أوشن فايكينغ"* في وسط البحر الأبيض المتوسط في 28 كانون الثاني/يناير 2025.

في كانون الثاني/يناير 2025، تم إنقاذ عائلة مؤلّفة من أربعة أفراد ضمن مجموعة مكوّنة من 92 شخصًا من قارب منكوب في وسط البحر الأبيض المتوسط، بالقرب من مالطا. ونُقلوا على متن سفينة البحث والإنقاذ *"أوشن فايكينغ"*. ولكن قبل الوصول إلى نقطة النزول المحددة، تعرضت الابنة البالغة من العمر سبع سنوات، والتي كانت تعاني من مشكلة في القلب، لسكتة قلبية. وبعد فشل محاولات إنعاشها على متن السفينة، طلب فريق الإنقاذ نقلها جوًا إلى مستشفى في مالطا. لكن لسوء الحظ، لم تنجُ الصغيرة من الرحلة. وفي رثاء والدها لها، سألها: *"تحملتِ مشقة السفر، وقسوة الموج - كل هذا من أجل ماذا؟"*

ومع الأسف، لم تكن هذه الطفلة الأولى التي تلقى حتفها في ظروف كان يمكن تفاديها في البحر. ولن تكون الأخيرة.

يموت ويختفي بشكلٍ مثيرٍ للقلق عددٌ كبيرٌ من الأشخاص على الطريق الذي وصفته المنظمة الدولية للهجرة بـ"أكثر طرق الهجرة فتكًا"، وهو المعبر الذي يمر بوسط البحر الأبيض المتوسط بين شمال أفريقيا وإيطاليا. ومنذ إنشاء مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة في عام 2014، سُجلت أكثر من 31,700 حالة وفاة واختفاء في البحر الأبيض المتوسط منها نحو 24,600 حالة وقعت في وسط البحر الأبيض المتوسط تحديدًا (و2,475 منها في عام 2024 وحده)[1]. وقد يكون هذا العدد أكبر على أرض

الواقع. وتشمل هذه الأرقام الأطفال، والكثير منهم كانوا غير مصحوبين بذويهم[2].

وتقع على عاتق الدول الساحلية التزامات قانونية دولية بتوفير خدمات البحث والإنقاذ، وعلى الدول التي تحمل السفن أعلامها تقديم المساعدة للأشخاص المنكوبين في البحر (بغض النظر عن جنسية أو وضع هؤلاء الأشخاص أو الظروف التي عُثر عليهم فيها) وإنزال الأشخاص الناجين في مكان آمن[3]. ومع ذلك، لا تزال الوفيات مستمرةً، ولا توجد آلية منسقة للبحث والإنقاذ لمنع الوفيات وإنقاذ الأرواح في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. ويشير ذلك إلى أن الأطر القانونية والتشغيلية الحالية فشلت في توفير الدعم الكافي للأشخاص المحتاجين وفي منع خسارة الأرواح في البحر الأبيض المتوسط.

وفي محاولةٍ للمساعدة على سد الفجوة في الاستجابة الإنسانية لمساعدة وإنقاذ الأشخاص المنكوبين في البحر، انضم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام 2021 إلى المنظمة البحرية الإنسانية الأوروبية إنقاذ المتوسط (SOS MEDITERRANEE) على متن سفينتها *"أوشن فايكينغ"*. وهي عبارة عن شراكة تشغيلية لعمليات البحث والإنقاذ المدنية (حيث تشرف منظمة إنقاذ المتوسط على مكون البحث والإنقاذ) ونقطة للخدمة الإنسانية[4] في البحر، حيث يقدم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الإغاثة والحماية والخدمات الصحية للأشخاص الذين يتم إنقاذهم في وسط البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، إن جهود البحث والإنقاذ الحالية والدعم المقدم للناجين وحدهما غير كافيين. وسوف يستمر الموت والاختفاء إذا لم تُبذل الجهود اللازمة لمعالجة الظروف الهيكلية التي تساهم في ضعفهم (وقرارهم بالتنقل، في نهاية المطاف).

هذا ويؤدي تركيز العديد من الدول في الوقت الحالي على الأمن وتصدير التعامل مع المشكلة في النهج الذي تتبعه للتعامل مع الهجرة إلى زيادة صعوبة هذا العمل زيادة مضطردة. ويبدو أن التركيز على أمن الحدود والردع والتعاون مع دول ثالثة لاعتراض طريق المهاجرين وإعادتهم طغى على الاعتبارات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان. وشمل هذا النهج أيضًا تجريم تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المهاجرين غير النظاميين، مما يصعب على المنظمات الإنسانية مواصلة عملها في إنقاذ الأرواح.

بيئةٌ تنظيميةٌ معقّدة

يطرح غياب الحماية للأشخاص المتنقلين على طول مسار الهجرة عبر وسط البحر الأبيض المتوسط تهديداتٍ خطيرة على حياتهم - وقد أشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى وجود "تجاهل قاتل لأشخاص يائسين"[5]. وتُفاقم البيئة التنظيمية متزايدة التعقد في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع بلدان العبور والمنشأ، المخاطرَ ومواطن الضعف التي يواجهها الأشخاص أثناء التنقل، وخاصة أولئك الذين يسلكون طرقاتٍ 'غير نظامية'.

ومن خلال تنفيذ العملية على متن سفينة *أوشن فايكينغ*، شهد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة إنقاذ المتوسط بنفسيهما آثار السياسات الحالية على أنشطة البحث والإنقاذ والإنزال، بما فيها الآثار المترتبة على عمليات البحث والإنقاذ المدنية والتهديدات التي تحدق بالحماية للأشخاص المهاجرين واللاجئين.

على سبيل المثال، أدت القيود المفروضة على مستوى الدول على عمليات الإنقاذ الثانوية[6] ــ بما فيها تسلسل اشتراطات الحصول على تصريح لتنفيذ تلك العمليات والقدرة المحدودة على الوصول إلى السلطات البحرية ذات الصلة في هذه الأوقات ــ إلى تقليص قدرة سفينة *"أوشن فايكينغ"* على إنقاذ الأرواح في منطقة البحث والإنقاذ. كما أن تخصيص موانئ بعيدة لإنزال الركاب أدى أيضًا إلى الحد من هذه القدرة وتضخم الميزانية التشغيلية لسفينة *"أوشن فايكينغ"*. وفي عام 2023، عبرت السفينة أكثر من 21,000 كيلومتر إضافي للوصول إلى 13 ميناءً بعيدًا، بدلاً من النزول في أقرب الأماكن الآمنة. وتشير التقديرات إلى أن هذا الأمر كلف السفينة وقودًا إضافيًا بقيمة 500,000 يورو.

علاوةً على ذلك، كانت سفينة *"أوشن فايكينغ"* هدفًا لممارسات خفر السواحل العدائية في عدة مناسبات، مما شكّل خطرًا على سلامة الطاقم والناجين. وتفاقمت هذه التحديات بسبب معايير السلامة البحرية المعقدة، بالإضافة إلى عقوبات عدم الامتثال، بما فيها الغرامات واحتجاز الطواقم واحتجاز السفن.

وفي شباط/فبراير 2024، تلقت سفينة *"أوشن فايكينغ"* أمر احتجاز من السلطات الإيطالية عقب إنزال 261 ناجيًا في بريندیزي. وطعن الفريق القانوني الذي يمثل منظمة إنقاذ المتوسط في دستورية الإطار التنظيمي المُستخدم للبت في هذه المسألة (مرسوم بيانتيدوسي لعام 2023، وهو المرسوم الاشتراعي رقم 2023/1)،[7] محتجًا بأنه ينتهك الحقوق الأساسية ومبادئ التناسب والمعقولية. وأحال قاضي محكمة بريندیزي القضية إلى المحكمة الدستورية الإيطالية، وهو أمر ينطوي على تشكيك في شرعية المرسوم نفسه. ويبرز هذا الطعن القانوني التوتر القائم بين المقتضيات الإنسانية والأطر التنظيمية الحالية[8].

وفي الموازاة، يساهم تصدير الاتحاد الأوروبي ملف إدارة الهجرة عن طريق الاتفاقيات المبرمة مع دول مثل تونس ومصر وموريتانيا في مفاقمة هذا الوضع. وتجلّى ذلك مؤخرًا في تطبيق بروتوكول إيطاليا-ألبانيا في تشرين الأول/أكتوبر 2024[9]. وواجه هذا البروتوكول تحديات في التطبيق وتحديات قانونية كبيرة ومستمرة، وتمحور أبرزها حول آثاره على حقوق الإنسان للأشخاص اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. كما أعرب مفوض مجلس أوروبا المعني بحقوق الإنسان عن مخاوفه بشأنه.

وفي الوقت نفسه، استُخدم توجيه الاتحاد الأوروبي المُيسر، الذي يُجرّم مساعدة الأفراد على الدخول أو العبور أو الإقامة غير المصرح بها، لمقاضاة الأفراد والمنظمات التي تُقدّم مساعدات إنسانية لهؤلاء المهاجرين. ولضمان قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية - بما فيها طاقم سفينة *"أوشن فايكينغ"* - على أداء عملها في إنقاذ الأرواح القائم على المبادئ، من الضروري تضمين استثناء إنساني صريح وملزم في التوجيه.

نحو إطار عمل أوروبي جديد للبحث والإنقاذ

ثمة ما يدعو للتفاؤل رغم الوضع الراهن، إذ أقرّ كلٌّ من المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي بالحاجة إلى تعزيز قدرات البحث والإنقاذ وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة في البحر. وفي إطار دعوة المفوضية إلى إنشاء إطار عمل أكثر تنظيمًا وموثوقية واستدامة للبحث والإنقاذ يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية،[10] حثّت الدول الأعضاء ووكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس) على تعزيز عمليات البحث والإنقاذ الاستباقية عبر نشر عدد كافٍ من السفن والمعدات والأفراد على طول الطرق الرئيسية، ما يضمن الاستجابة الفعّالة لحالات الاستغاثة[11]. إضافةً إلى ذلك، دعا البرلمان الأوروبي إلى إنشاء بعثة بحث وإنقاذ شاملة تابعة للاتحاد الأوروبي، تُنفّذها السلطات الوطنية ووكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية، لضمان اتباع نهج منسق لإنقاذ الأرواح في البحر.

وتزامنت هذه الدعوات مع اعتماد ميثاق الاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء عام 2024، الذي يهدف إلى إنشاء نظام أوروبي مشترك لإدارة الهجرة واللجوء. وفي هذا الميثاق فرصةٌ حاسمةٌ لتحسين الوضع، إلا أن أثره إما في إنقاذ الأرواح وتقليل الاحتياجات الإنسانية، وإما مفاقمة الوضع، سيعتمد على كيفية تنفيذه.

ومع استمرار المفاوضات بشأن تدابير التنفيذ، يواصل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الأخرى العاملة مع المهاجرين واللاجئين تسليط الضوء على الضرورة الإنسانية لعملياتهم، مع التركيز على توفير الدعم الأساسي للأشخاص أثناء تنقلهم.

أفكار ختامية

تُجسد العملية التي تنفذها منظمة إنقاذ المتوسط بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على متن سفينة *"أوشن فايكينغ"* الضرورة الإنسانية لإنقاذ الأرواح وحماية حقوق الأشخاص المهاجرين واللاجئين. ومع ذلك، تُبرز التحديات التنظيمية التي تواجه عمليات البحث والإنقاذ المدنية في وسط البحر الأبيض المتوسط الحاجة إلى إنشاء بيئة أكثر تمكينًا للعمل

الإنساني المبني على المبادئ. ويستلزم ذلك تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية - ويشمل ذلك وضع بروتوكولات تواصل واضحة وإجراءات موحدة - لتسهيل عمليات البحث والإنقاذ وممارسات الإنزال العادلة والفعالة. وفي الوقت نفسه، من شأن توفير مسارات أكثر أمانًا وقانونية للأشخاص المهاجرين أن يُسهم في تقليل الاعتماد على الطرقات البحرية الخطيرة، ويزيد من منع الخسائر في الأرواح في البحر.

وقد سأل والد رهف: *"تحملتِ مشقة السفر، وقسوة الموج - كل هذا من أجل ماذا؟"* وجاء جوابه: *"لحياةٍ كريمة"*. ولأجل أشخاص مثل رهف، وغيرها من الصبية والفتيات والرجال والنساء الكُثر الذين يواجهون المصير نفسه في البحر الأبيض المتوسط، علينا أن نسعى معًا لتحسين حماية الناس وتوفير المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح في البحر.

أنا بُون

المنسقة الإقليمية للدبلوماسية الإنسانية،
المكتب الإقليمي في أوروبا للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

Anna.BOWEN@ifrc.org

جميع الآراء الواردة في هذه المقالة تعبر عن وجهة نظر الكاتبة فقط ولا تعبر عن رأي الجهة التي تعمل لديها أو الجهات التابعة لها أو موظفيها.

1. يتتبع مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة الحوادث التي تتعلق بالأشخاص المهاجرين، ومنهم الأشخاص اللاجئون وطالبو اللجوء، الذين لقوا حتفهم أو اختفوا أثناء الهجرة نحو وجهة دولية: *bit.ly/iom-mediterranean*
2. منذ أن أبرم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر شراكةً مع منظمة إنقاذ المتوسط في أيلول/سبتمبر 2021 (وحتى نهاية كانون الثاني/يناير 2025)، أُنقذ ما يقرب من 2,054 طفلًا بواسطة سفينة *أوشن فايكينغ*، منهم 1,630 طفلًا غير مصحوب بذويه.
3. تُرسي هذه الالتزامات القانونية بشكل عام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)؛ بشكل أكثر تحديدًا اثنان من معاهدات المنظمة البحرية الدولية وهما: الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار (اتفاقية سولاس، 1974) والاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ البحري (اتفاقية البحث والإنقاذ البحري، 1979).
4. *http://bit.ly/humanitarian-service-point*
5. OHCHR (2021) *"Lethal Disregard": Search and rescue and the protection of migrants in the central Mediterranean Sea*
6. تُنفذ جميع عمليات الإنقاذ بالتشاور مع السلطات البحرية في البلد المعني. ويشترط القانون الإيطالي على سفينة "أوشن فايكينغ" أن تتوجه فورًا إلى 'المكان الآمن' الذي رشحته السلطات البحرية التابعة لها بمجرد إجراء عملية الإنقاذ. وهذا يعني أنها لا تستطيع الاستجابة إلى أي نداءات استغاثة لاحقة ما لم يُسمح أو يصرح لها بذلك صراحةً.
7. *bit.ly/decree-law-1-2023*
8. Orav, A (2024) 'Responsibility for search and rescue of migrants in the Mediterranean', European Parliamentary Research Service
9. 'Protocol between the Government of the Republic of Italy and the Council of Ministers of the Republic of Albania for the Strengthening of Cooperation in Migration Matters', 2023
10. European Commission (2020) 'Recommendation 2020/1365 of 23 September 2020 on cooperation among Member States concerning operations carried out by vessels owned or operated by private entities for the purpose of search and rescue activities' *bit.ly/eu-recommendation-2020*
11. European Parliament (2023) 'The need for EU action on search and rescue in the Mediterranean'

من التجريم إلى العوائق البيروقراطية: عرقلة الدول جهود البحث والإنقاذ في البحر

مارك تيلي

يتزايد لجوء الدول إلى الإجراءات البيروقراطية لعرقلة جهود البحث والإنقاذ، وهو أمر يمثل نقطة تطور في تجريم أعمال التضامن. ويُهدد ذلك الجهود الإنسانية ويتعارض مع الالتزامات الدولية ويزيد الأعباء على الشحن التجاري.

يشير التجريم في سياق حوكمة الهجرة والمساعدة الإنسانية إلى استخدام القانون الجنائي لمعاقبة الأفراد والمنظمات التي تقدم الدعم إلى المهاجرين، ويكون ذلك عادةً باستخدام تهم مثل تسهيل الدخول غير النظامي أو المساعدة على الهجرة غير الشرعية. واستخدمت الدول هذا النهج على نطاق واسع لمقاضاة منظمات البحث والإنقاذ غير الحكومية والعاملين في المجال الإنساني والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين يمارسون أعمال تضامن مع المهاجرين والمهاجرات.

وفي المقابل، يُشير مصطلح 'إضافة العوائق الإدارية' - المعروف أيضًا بـ'إضافة العوائق البيروقراطية' - إلى الاستخدام الاستراتيجي للتدابير الإدارية والتنظيمية لعرقلة عمليات البحث والإنقاذ والمساعدة الإنسانية من دون اللجوء إلى دعاوى قضائية جنائية رسمية. وتشمل هذه التدابير شروط الترخيص المبالغ فيها وإغلاق الموانئ إغلاقًا تعسفيًا واحتجاز السفن تحت ستار عمليات تفتيش السلامة وفرض عقوبات مالية، وكلها عوامل تُسبب حالة من عدم الوضوح التي تلتبس الوضعين التشغيلي والقانوني للمنظمات غير الحكومية. وفي حين يستلزم التجريم ملاحقة قانونية مباشرة وينطوي على خطر السجن، تتحايل إضافة العوائق البيروقراطية على الضمانات القانونية التي يمنحها القانون الجنائي من خلال فرض قيود تنظيمية غير مباشرة، وإن كانت مُعرقلة بالقدر نفسه، ما يُمكّن الدول من ردع أنشطة البحث والإنقاذ مع تفادي التدقيق القانوني وردود فعل العامة. ويُمثل التحول من التجريم إلى إضافة العوائق البيروقراطية تطورًا في التكتيك الذي تتبعه الدولة، ويسمح هذا التحول بقمع مُستمر للجهات الفاعلة الإنسانية تحت ستار الشرعية القانونية. ولهذا التحول آثارٌ عميقة على القانون الإنساني وعلى القطاع البحري الأوسع نطاقًا، إذ يُفوض حوكمة الهجرة، بشكل مباشر وغير مباشر، إلى الهيئات الإدارية، ويُقلل عمليًا من الحصول على الحقوق القانونية التقليدية وسبل الانتصاف المتاحة في الإجراءات الجنائية.

تطور نهج التجريم

ساهم محركان رئيسيان في رسم معالم نهج تجريم الجهات الفاعلة الإنسانية في أوروبا إلى حد كبير، وهما: أولاً، الافتقار إلى التضامن الأوروبي فيما يتعلق بإعادة التوزيع العادل للوافدين الجدد على أراضي الاتحاد الأوروبي، وبالموارد اللازمة لضمان توفير ظروف استقبال إنسانية؛ وثانيًا، تجدد الشعور المعادي للهجرة في الخطابين السياسي والعام، وهو شعور تفاقم بسبب ما يسمى بأزمة اللاجئين في عام 2015. ووثقت الأبحاث الصادرة عن "منبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة" زيادة مطردة في تجريم الأفراد الذين يقدمون المساعدة إلى المهاجرين، وخاصة منذ عام 2015. وبين عامي 2015 و2019، واجه ما لا يقل عن 171 شخصًا في 13 دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي دعاوى قانونية بسبب أعمال التضامن، منهم أفراد قدموا الطعام أو المأوى أو وسائل النقل، واستهدفت هذه الإجراءات القانونية بشكل أساسي عمليات البحث والإنقاذ في ممر وسط البحر الأبيض المتوسط بين شمال أفريقيا ودول جنوب أوروبا، الذي شهد في هذه الفترة أكبر عدد رحلات عبور[1].

ووقع أبرز مثال على التجريم في عام 2017، حين تجسدت في قضية سفينة يوفنتا إساءة استعمال القانون الجنائي لقمع عمليات البحث والإنقاذ الإنسانية. وفي هذه القضية، اتهمت السلطات الإيطالية، استنادًا إلى أدلة مُسيّسة، طاقم سفينة ***يوفنتا*** ومنظمات البحث والإنقاذ غير الحكومية بتسهيل الهجرة غير النظامية وبارتكاب مخالفات إجرائية وإساءة استخدام متعمدة لأحكام القانون[2]. وبعد معركة قانونية استمرت سبع سنوات، وشهدت تأخيرات متعددة بسبب الافتقار إلى الأدلة وأوجه قصور إجرائية جسيمة، رفضت محكمة تراباني جميع التهم في 19 أبريل/نيسان 2024[3]. ولم تخطر النيابة العامة المدعى عليهم على النحو الصحيح بمراحل إجرائية مهمة، مما قوض حقهم في الدفاع. وظلت جلسات المحكمة الابتدائية مغلقة أمام المراقبين المستقلين على الرغم من التسريبات العلنية لهويات المدعى عليهم، وكان في ذلك انتهاكٌ لمعايير المحاكمة العادلة. وقدمت وزارة الداخلية الإيطالية، بصفتها المدعي المدني، ادعاءات غير مؤيدة بالأدلة بالاتجار بالبشر، شطبها القاضي لاحقًا بشكل غير رسمي من السجل. بالإضافة إلى ذلك، استُخدمت الاتصالات المراقبة بدون مبرر قانوني ملائم وتُرجمت أدلة رئيسية ترجمة خاطئة، مما أضرّ بالقضية المرفوعة ضد موظفي البحث والإنقاذ. بالإضافة إلى ذلك، سعت الدولة إلى فرض عقوبات مبالغ فيها بموجب المادة 12 من قانون الهجرة، التي تنص على عوامل مُشددة زادت من العقوبات بشكل غير متناسب على الرغم من عدم تحقيق أي مكاسب مالية وعدم إلحاق الضرر بالأشخاص المهاجرين.

واستغلت السلطات الإيطالية المادة 12 وحزمة تسهيلات الاتحاد الأوروبي[4] لتجريم جهود البحث والإنقاذ، مستفيدةً من الغموض الذي يكتنف التعريفات القانونية من جهة، والطبيعة التقديرية للاستثناء الذي تمنحه الحزمة للعمل الإنساني من جهة أخرى، حتى تستهدف أعمال الإنقاذ بشكل انتقائي. ويعني فرض قيود إقليمية على هذا الاستثناء الإنساني ألا تشمل الحماية المساعدة المقدمة إلى المهاجرين والمهاجرات ما دامت قُدمت قبل أن تطأ أقدامهم الأراضي الإيطالية، رغم وضوح الالتزامات التي ينص عليها القانون البحري الدولي وقانون حقوق الإنسان في هذا الشأن. وبذلك، تحايلت إيطاليا عمليًا على التزامات الإنقاذ الدولية، وفي الوقت نفسه عززت سياساتها الرادعة. وتنظر محكمة العدل الأوروبية في الوقت الحالي في حكم يقضي بأن المساعدة الإنسانية ليست جريمة، لكن هذه القضية تُسلط الضوء على التوجه الأوسع للسلطات التي تسعى للتلاعب بالأطر القانونية لقمع عمل المجتمع المدني[5].

العرقلة عبر اللجوء إلى البيروقراطية

تزايد لجوء الدول في السنوات الأخيرة إلى التدابير الإدارية لعرقلة أنشطة البحث والإنقاذ. فبدلاً من تجريم المنظمات غير الحكومية المعنية بالبحث والإنقاذ بشكل مباشر، استحدثت الحكومات اشتراطات امتثال معقدة، وفرضت قيودًا تعسفية على الموانئ، واحتجزت السفن بذريعة الامتثال للوائح السلامة. ووثّقت وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي أكثر من 50 حالة لاحتجاز سفن البحث والإنقاذ أو منعها من الإبحار أو إخضاعها للتفتيش المبالغ فيه بموجب القوانين البحرية الوطنية خلال الفترة بين عامي 2018 و2020. على سبيل المثال، يُلزم مرسوم بيانتيدوسي المعمول به في إيطاليا (المرسوم بقانون رقم 2023/1)،[6] سفن المنظمات غير الحكومية بالتوجه مباشرةً إلى موانئ مُحددة بعد كل عملية إنقاذ، مما يحدّ عمليًا من قدرة هذه السفن على إجراء أكثر من عملية إنقاذ في مهمة واحدة، ويخضعها لعمليات تفتيش صارمة وتمييزية في الموانئ. وفي حين أن المخاوف المشروعة المتعلقة بالبيئة والسلامة تستدعي إجراء تدقيق تنظيمي، إلا أن الطبيعة التمييزية والطويلة لهذه العمليات التي تستهدف سفن المنظمات غير الحكومية بشكل غير متناسب ومنهجي - وتكاد نسبتها من بين أسطول السفن التي تبحر من إيطاليا ومالطة وإليهما لا تُذكر لصغرها - هي مؤشر واضح على وجود دوافع سياسية خفية تهدف إلى تقليل الوقت الذي تقضيه هذه السفن في البحر لإنقاذ المهاجرين والمهاجرات وإنزالهم.

وترتبت على العرقلة عن طريق البيروقراطية عواقب وخيمة. فأدت العقبات القانونية واللوجستية إلى انخفاض عدد سفن المنظمات غير الحكومية

القادرة على العمل في البحر الأبيض المتوسط. واعتبارًا من نهاية عام 2024، لم يتبقَ سوى عدد قليل من السفن وطائرات الاستطلاع النشطة، مقارنة بـ 41 مركبة نُشرت في ذروة عمليات البحث والإنقاذ في عام 2018. ويُحجز العديد من هذه السفن بانتظام داخل الميناء بسبب الإجراءات الإدارية، بينما أُجبرت سفن أخرى على تعليق العمليات بسبب عدم وضوح أوضاعها المالية والقانونية. وسفينة *جيو بارنتس* التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود هي إحدى السفن التي علّقت عملياتها، حيث توقفت في ديسمبر/كانون الأول 2024 عن العمل بسبب قمع السلطات الإيطالية المستمر، إذ احتجزت السفينة في الميناء لمدة 160 يومًا في العامين السابقين، وفي إحدى المرات صدرت لها تعليمات في يونيو/حزيران 2023 بالإبحار إلى لا سبيتسيا في شمال إيطاليا لإنزال 13 ناجيًا وناجية، رغم أن حمولتها تصل إلى 600 شخص من الناجين[7]. وبالمثل، فرضت هيئة الطيران المدني الإيطالية قيودًا إضافية على مهام الاستطلاع من خلال فرض حظر على طائرات المنظمات غير الحكومية، مما أدى إلى الحد بشدة من قدرات البحث والإنقاذ الجوية التي أثبتت أنها ضرورية لتحديد مواقع السفن المنكوبة وتنسيق الاستجابة في الوقت المناسب.

ومن الأمثلة الأخرى محاكمة مالطة للسيد كلاوس بيتر رايش، وهو قبطان سفينة الإنقاذ *لايفلاين* التابعة لمنظمة غير حكومية، عقب إنقاذ 234 شخصًا وإنزالهم في مالطة. وكانت القضية مبنية بالأساس على مزاعم بأن تسجيل السفينة لم يكن صحيحًا وأنها لم تحمل تراخيص التشغيل اللازمة لإجراء عمليات البحث والإنقاذ. واحتجت السلطات بأن الشهادة الدولية للسفينة للقوارب الترفيهية الصادرة في هولندا لا تُعادل التسجيل الرسمي بموجب القانون الهولندي. وادّعت النيابة العامة أن السفينة تفتقر إلى دولة علم معترف بها، وبالتالي فعملياتها غير قانونية. بالإضافة إلى ذلك، استندت السلطات إلى المادة 4(2)(أ) من قانون الموانئ والشحن في مالطة، التي تحظر على السفن ممارسة أنشطة تجارية من دون ترخيص ساري. ووجدت المحكمة أن *لايفلاين* كانت تعمل في المياه الإقليمية المالطية من دون الحصول على الترخيص اللازم، رغم أنها كانت تنفذ مهام بحث وإنقاذ إنسانية وليس أنشطة نقل تجاري. ويُظهر تركيز النيابة العامة على شروط الترخيص، التي تُطَبق عادةً على العمليات البحرية التجارية، كيف أُعيد توظيف الأطر التنظيمية لاستهداف منظمات البحث والإنقاذ غير الحكومية تحديدًا. وهذا التفسير الفني لشروط دولة العلم شكل أساسًا لمصادرة السفينة لأكثر من عام، مما أدى إلى تدهور حالتها بشكل كبير نتيجةً لعدم إجراء الصيانة الكافية، وبعد تبرئة القبطان رايش في نهاية المطاف بعد أكثر من عام، لم تعد سفينة *لايفلاين* صالحة للأنشطة التشغيلية، مما أجبر المنظمة غير الحكومية على بيعها والبحث عن سفينة جديدة بتكلفة باهظة. ورغم خسارة السلطات المالطية قضيتها في مرحلة الاستئناف، حققت هدفها العقابي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البحر الأبيض المتوسط[8].

زيادة الوفيات وتداعي الحقوق

اقترن انسحاب سفن البحث والإنقاذ بزيادة الوفيات في البحر بشكل مباشر. ووفقًا لمشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة، لقي أكثر من 29,800 شخص حتفهم أو فُقدوا في البحر الأبيض المتوسط بين عام 2014 وشهر مايو/أيار من عام 2024، مما يجعل هذا الممر أخطر طريق هجرة معروفة في العالم. والعلاقة بين انخفاض قدرات عمليات البحث والإنقاذ وارتفاع عدد الوفيات واضحة كل الوضوح. إذ ارتفعت معدلات الوفيات ارتفاعًا حادًا مع فرض الدول عوائق إدارية وقانونية أدت إلى الانسحاب التدريجي لسفن البحث والإنقاذ، رغم الانخفاض الكبير في إجمالي رحلات العبور. وتجدر الإشارة إلى أن عدم وجود سفن الإغاثة الإنسانية المخصصة للإنقاذ لا يمنع الأشخاص من محاولة العبور، إنما يزيد من احتمال وفاتهم قبل وصولهم إلى بر الأمان. ومع تناقص عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط، تزداد دعوة السفن التجارية لسدّ هذه الفجوة، وتتحمّل عبء عمليات إنقاذ الأرواح التي لا تملك المعدات أو التدريب اللازم لها. ووضع هذا ضغطًا هائلًا على قطاع الشحن، مما وضع مشغلي السفن وأطقمها أمام معضلات قانونية ولوجستية

قد تترتب عليها عواقب اقتصادية كبيرة الأثر.

ويُثير التوجه نحو إضافة العوائق البيروقراطية أيضًا مخاوف جدية بشأن تداعي الحقوق الأساسية. فقضت محكمة العدل الأوروبية بأن عمليات التفتيش التي تجريها دولة الميناء يجب أن يكون لها ما يبررها من المخاوف الأمنية الواضحة، وألا تُستخدم وسيلةً لعرقلة أنشطة البحث والإنقاذ[9]. ومع ذلك، لا تزال السلطات الوطنية تستغل الأطر التنظيمية لعرقلة عمليات الإنقاذ. وتكشف القضايا المعروضة مؤخرًا أمام المحاكم الأوروبية هشاشة البيئة القانونية التي تواجه الجهات الفاعلة في عمليات البحث والإنقاذ، حيث تفرض السلطات شروط امتثال متغيرة يصعب الطعن فيها آنيًا.

لا تشكل عرقلة عمليات البحث والإنقاذ من خلال العوائق البيروقراطية مصدر قلق إنسانيًا فحسب، بل هي مشكلة منهجية تؤثر على السلامة البحرية والقدرة على التنبؤ بالجوانب القانونية. كما يطرح عدم معالجة هذه العرقلة خطر تطبيع استخدام الأدوات الإدارية بهدف تقويض الحقوق الأساسية، وهو أمر يُرسي سابقة قد تمتد إلى مجالات أخرى في العمل الإنساني وأنشطة المجتمع المدني. ولأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي من يُشكل المعايير القانونية العالمية، فإن استخدامها للحواجز الإدارية ضد عمليات البحث والإنقاذ قد يُشجع على اتباع أساليب مماثلة في جميع أنحاء العالم، مما يُغير مشهد المساعدات الإنسانية في البحر جذريًا.

مارك تيلي

مستشار مستقل بشأن سياسات وممارسات الهجرة، ومنسق مناصرة سابق لعمليات البحث والإنقاذ الميدانية وباحث في مركز العمل الإنساني في البحر

marctilley@hotmail.com

X: @TilleyMarc

1. (EU Agency for Fundamental Rights (2024 *Search and Rescue Operations and Fundamental Rights – June 2024 Update* *bit.ly/sar-rights-2024*
2. 'Crew of migrant rescue boat acquitted in Italy after seven-year ordeal', *The Guardian*, 19th April 2024 *bit.ly/iuventa-acquitted*
3. European Center for Constitutional and Human Rights (2023), *Legal Request Written by Francesca Cancellaro: Summary Prepared by the From Sea to Prison Project* *bit.ly/iuventa-constitutional-complaint*
4. تنص حزمة التسهيلات على أن كل من يتعمد تقديم مساعدة في دخول مواطن من خارج الاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد الأوروبي أو عبوره أو الإقامة فيه بشكل غير مشروع، أو الإقامة فيه بغرض تحقيق كسب مادي، يعرض نفسه للعقوبة، ما لم تكن تلك المساعدة لأسباب إنسانية. *bit.ly/migrant-smuggling*
5. OHCHR (2021) *"Lethal Disregard": Search and rescue and the protection of migrants in the Central Mediterranean Sea* *bit.ly/lethal-disregard*
6. *bit.ly/decree-law-1-2023*
7. أطباء بلا حدود، 'أطباء بلا حدود تنهي عمليات البحث والإنقاذ عبر سفينة جيو بارنتس وتتعهّد بالعودة إلى وسط البحر الأبيض المتوسط'، 13 ديسمبر/كانون الأول 2024.
8. Judgment of the Magistrates' Court of Malta, *Case of Claus Peter Reisch, Captain of the MV Lifeline* (14th May 2019) *bit.ly/claus-peter-reisch-judgement*
9. Council of Europe Commissioner for Human Rights (2021) *A distress call for human rights: The widening gap in migrant protection in the Mediterranean* *bit.ly/distress-call-human-rights*

معابر قاتلة عند الحدود الأفغانية-الإيرانية

نيلا حسن

يمكن خفض عدد حالات الوفيات والاختفاء المُقلق على الحدود الأفغانية-الإيرانية من خلال تحسين تقاسم المسؤوليات الدولية، وتحميل إيران مسؤولية سياساتها المتعلقة بالهجرة، وتعزيز الخدمات الإنسانية على الحدود.

تشكّل إيران واحدة من الوجهات الرئيسية للمواطنين والمواطنات الأفغان الفارين من الحرب والفقر، ويعود ذلك إلى حدٍ كبير إلى حدودها البرية مع غرب أفغانستان. وبحسب ما أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،[1] تستضيف إيران حاليًا ما يقرب من 3.7 مليون شخص أفغاني، منهم 761,000 لاجئ(ة) مسجل(ة). أما البقية فهم من الأشخاص طالبي اللجوء والمواطنين والمواطنات الأفغان غير الموثقين الذين يعيشون في 'وضع شبيه بوضع اللاجئين'[2]. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الحدود الأفغانية-الإيرانية سهلة الاختراق إلى حدٍ ما، ويمرّ العديد من المواطنين والمواطنات الأفغان عبر حدود غير رسمية بسبب صعوبات الحصول على جوازات السفر والتأشيرات، وغالبًا ما يفعلون ذلك إما بدفع المال إلى المهربين، أو بالاعتماد على معلومات يحصلون عليها ممن سبقهم إلى هذه الرحلة. وتعتبر غالبيتهم أن عبور الحدود إلى إيران فرصة للهروب من نظام طالبان وللسعي إلى الحصول على فرص اقتصادية أفضل. ومع ذلك، لا يرى البعض في هذا العبور الأولي إلا بدايةً لرحلة أطول بكثير، إذ يسعون إلى الوصول إلى تركيا، ومنها إلى الدول الأوروبية. وبعد عودة طالبان إلى السلطة في عام 2021، حدث تدفق كبير لحوالي مليون شخص أفغاني إلى إيران عبر الحدود البرية غير الرسمية[3].

ويواجه المهاجرون والمهاجرات الأفغان عددًا من المخاطر والظروف الصعبة أثناء عبور الحدود الأفغانية-الإيرانية، ومنها العنف والتعذيب على يد المهربين وشرطة الحدود الإيرانية، والأحوال الجوية القاسية، ووسائل النقل الخطيرة، وعدم توفر الطعام ومياه الشرب. ولأنني وُلِدت وترعرعت في أفغانستان، فقد نشأتُ على سماع قصص عن شباب وشابات أفغان اختفوا بعد هجرتهم إلى إيران، أو عادوا بقصص مروعة عن تخلي المهربين عنهم أو تعرضهم للتعذيب على يد شرطة الحدود الإيرانية. وتذكر تقارير المنظمات الدولية بالتفصيل حالات وفاة ومضايقات وإطلاق نار وضرب من قبل السلطات الإيرانية على الحدود[4]. ووردت تقارير أيضًا عن ارتكاب المهربين التعذيب والتحرش الجنسي والسرقة. هذا وتسلك شبكات التهريب طرقاتٍ تمر بجبال غادرة وتضاريس وعرة، وهو أمرٌ يزيد من خطر وقوع إصابات جراء حوادث الطرق والعنف الذي يمارسه المهربون.

وفي حين أن عدد الأشخاص المهاجرين الذين يختفون أو يموتون على الحدود الأفغانية-الإيرانية على وجه التحديد ما زال غير واضح، تشير التقارير الواردة من وسائل الإعلام إلى تصاعد العنف والإساءة التي يتعرض لها المهاجرون والمهاجرات الأفغان هناك[5]. وأخذ هذا التصعيد يظهر منذ أن استولت حركة طالبان على أفغانستان في عام 2021 على وجه التحديد، ما أدى إلى زيادة عدد المواطنين والمواطنات الأفغان الذين يحاولون دخول إيران بشكل غير نظامي بشكلٍ كبير. وكشف تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية[6] أنه في الفترة الممتدة ما بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2021 فقط، أي خلال الأشهر الأولى من استيلاء طالبان على السلطة، وثق العاملون والعاملات في مجال العمل الإنساني والأطباء والطبيبات الأفغان 59 حالة وفاة و31 إصابة في صفوف المهاجرين والمهاجرات الأفغان الذين حاولوا العبور إلى إيران. وفي عام 2020، اقترح

المشرّعون الإيرانيون تشريعًا جديدًا[7] تُفرض بموجبه أحكام سجن صارمة على الأشخاص المهاجرين غير المسجلين، ويسمح لضباط الأمن بإطلاق النار على المركبات المشتبه في أنها تقلهم. ورغم عدم سن التشريع المقترح، وثّق العديد من التقارير حالات أطلقت فيها الشرطة الإيرانية النيران على المهاجرين والمهاجرات الأفغان على الحدود. ومن الأمثلة الأخيرة على العنف الحدودي الذي ارتكبته السلطات الرسمية كان مقتل أكثر من 250 مهاجرًا في إطلاق نار جماعي على يد شرطة الحدود الإيرانية في تشرين الأول/أكتوبر 2024، بحسب منظمة "حال وش"[8] الإيرانية لحقوق الإنسان.

ولتسليط الضوء على تجارب المهاجرين والمهاجرات الأفغان الذين يعبرون الحدود إلى إيران، درستُ شهادات وقصص شاركها أشخاص مهاجرون عبر خمس قنوات أفغانية معروفة على منصة "يوتيوب" في الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر 2021 وكانون الأول/ديسمبر 2024[9]. وبثّت هذه القنوات بانتظام تقارير عن التحديات والواقع الذي يواجهه المواطنون والمواطنات الأفغان، وتغطي طيفًا واسعًا من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وكان هدفي تحليل كيف يرى هؤلاء المهاجرون والمهاجرات رحلتهم عبر الحدود، والمخاطر التي يواجهونها، وأنواع الدعم والخدمات التي يحتاجونها على طول الطريق.

التجارب الحدودية

في ظل نظام طالبان القمعي وتدهوُر الأوضاع الإنسانية في أفغانستان، يفتقر العديد من المواطنين والمواطنات الأفغان إلى الموارد الاقتصادية أو الوقت اللازم للحصول على وثائق سفر صالحة للهجرة إلى إيران. إضافةً إلى ذلك، تُصدر سفارة إيران في أفغانستان تأشيرة دخول لمرة واحدة صالحة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ الإصدار. وتتوفر للمسافرين والمسافرات إمكانية تمديد الإقامة داخل إيران لمدة 90 يومًا إضافيًا، ما يعني أن إجمالي مدة الإقامة، بما يشمل تمديد التأشيرة، يصل إلى 180 يومًا. ونظرًا للمتطلبات المالية اللازمة للحصول على وثائق السفر وقصر مدة التأشيرة، يحاول غالبية المهاجرين والمهاجرات عبور الحدود بدون وثائق سفر صالحة، وغالبًا ما يحدث ذلك بمساعدة المهربين. ولا يضمن ذلك العبور بنجاح، إذ قد يتم إرجاع الأشخاص المهاجرين عند الحدود أو ترحيلهم بعد عبورهم بوقتٍ قصير.

ويصف أحد الأشخاص المهاجرين الأفغان الذين تم ترحيلهم من إيران بعد شهر واحد فقط من عبوره الحدود قصته المروعة عن دخوله إيران عبر طرق التهريب قائلًا:

"يُخبرونك [المهربين] بثقة تامة أنك ستعبر الحدود. لكن ما إن تصل إليها حتى ترى أن حالة الطرقات سيئة للغاية، علاوةً على نقاط تفتيش الشرطة كل ألف متر. حتى الذبابة لا تستطيع عبور تلك الحدود، فما بالك بالبشر".

ووصف مهاجر أفغاني آخر لقاءاته مع المهربين وشرطة الحدود الإيرانية بأنها أكثر تجارب حياته إيلامًا قائلًا:

"تتمنى لو تنشق الأرض وتبتلعك حيًا عندما ترى معاملة الشرطة الإيرانية على الحدود. لقد أجبرونا [المهربين] على عبور الأنهر والصحاري، وهو ما لم أكن لأعبره حتى لو دفعوا لي المال، لكن لم يكن أمامي خيارٌ آخر. وكنا مجموعة من 30 شخصًا. وبدأت شرطة الحدود بإطلاق النار علينا. وأُصبت في رأسي. وأصيب صديق لي بكسور في الضلوع".

وقال أحد الأفغان الذين رحلوا، وهو يحكي تجاربه مع الاعتقال والاحتجاز على يد شرطة الحدود الإيرانية:

"ليس لدى الأفغان من يدافع عنهم. إذ سيعتقلونك ويرحلونك حتى لو كنت تحمل جواز سفر وتأشيرة سارية. وذلك لأنه ليس لدينا حكومة. ليس لدينا من يدعمنا. يضربونك ويسُبونك. في إيران، يُعامل اللاجئون واللاجئات الأفغان كما القش".

تجنُّب حالات الوفاة والاختفاء

تزايد انزعاج النظام الإيراني تجاه المهاجرين والمهاجرات الأفغان في السنوات الأخيرة في ظل الأزمة الاقتصادية المطوّلة والعقوبات المستمرة. ووفقًا لتقرير صادر عن المجلس النرويجي للاجئين،[10] تفاقمت التحديات الاقتصادية التي تواجهها إيران منذ إعادة فرض العقوبات الأمريكية عام 2018 وانتشار جائحة كوفيد-19، وهو ما وقف عائقًا أمام قدرتها على دعم المهاجرين والمهاجرات الأفغان واستيعابهم بشكلٍ ملائم. إضافةً إلى ذلك،

تتجاهل الحكومة الإيرانية وحركة طالبان التزاماتهما الدولية في مجال حقوق الإنسان تجاهلًا صارخًا، وهو أمر أُدين على نطاق واسع. ويستدعي منع حالات الاختفاء والوفاة على الحدود تطبيق نهج شامل ومنسّق لا يستجيب للاحتياجات الفورية للمهاجرين والمهاجرات عند المعابر الحدودية فحسب، بل يراعي أيضًا الحلول الجذرية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ولا تتابع في الوقت الحالي أي جهة رسمية حالات الوفاة أو الاختفاء في صفوف المهاجرين والمهاجرات الأفغان على الحدود الأفغانية-الإيرانية، لا نظام طالبان ولا الحكومة الإيرانية ولا أي منظمة دولية.

1. المساءلة والإصلاح في مجال الهجرة في إيران

تتجلى الطبيعة التعسفية لسياسات الهجرة الإيرانية تجاه المهاجرين الأفغان في الاعتقالات المتكررة وطريقة معاملتهم في مراكز الاحتجاز، إضافةً إلى القوة التي تمارسها شرطة الحدود الإيرانية لمنع المهاجرين والمهاجرات غير المسجلين من دخول البلاد. إلا أن الحكومة الإيرانية، بصفتها دولة موقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، ملزمة بضمان توافق سياسات الاحتجاز والترحيل مع المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية. ولذلك يتعين على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حث الحكومة الإيرانية على سن سياسات واضحة بشأن احتجاز المهاجرين والمهاجرات الأفغان وترحيلهم في إيران. ويجب إجراء تحقيق شامل لحالات قتل وتعذيب المهاجرين والمهاجرات الأفغان على الحدود، ولا غنى عن محاسبة الأفراد والكيانات المتورطة على أفعالها. هذا وأدانت الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في الماضي إطلاق شرطة الحدود الإيرانية النار بشكل جماعي على مواطنين ومواطنات أفغان، ولكن لم يتم إجراء أي تحقيقات موضوعية بشأن هذه الحادثة.

2. مشاركة المسؤولية والتنسيق

بالنظر إلى العلاقات الدبلوماسية بين إيران والغرب، لا يخفى على أحد مدى ضآلة رغبة الحكومات حول العالم بتقديم الدعم المباشر إلى الحكومة الإيرانية لاستضافة المهاجرين والمهاجرات الأفغان. لكن استخدام الأطر القانونية والدولية القائمة استخدامًا أكثر فاعليةً لن يخفف بعض العبء الواقع حاليًا على إيران فحسب، بل سينقذ أيضًا الأرواح على الحدود. ومن سبل تحقيق ذلك إشراك دول أخرى في المنطقة وتقديم الدعم إليها لتوفير مسارات هجرة منتظمة للمهاجرين والمهاجرات الأفغان. فسبق أن وضع المجتمع الدولي خطة عمل شاملة لمعالجة أزمة اللاجئين واللاجئات السوريين، حيث أنشأ كل من الأردن ولبنان وتركيا برامج حماية مؤقتة تمنح اللاجئين واللاجئات السوريين الحق في العمل والمأوى والسكن المناسبين والوضع القانوني. وبالمثل، منح توجيه الحماية المؤقتة[11] المواطنين والمواطنات الأوكرانيين وضعًا قانونيًا وإقامة وعملًا مُعجلين في العديد من دول الاتحاد الأوروبي. ورغم أن هذه البرامج بطبيعتها لا تقدم حلولًا دائمة، قد يوفر تطبيق خطة مماثلة مسارات هجرة منتظمة وبديلة للمهاجرين والمهاجرات الأفغان.

3. إنقاذ الأرواح عبر المساعدة الإنسانية

ورغم عبور مئات الأشخاص للحدود من الجانبين يوميًا، لا يتوافر حاليًا إلا مركزين للاستقبال تديرهما المنظمة الدولية للهجرة ويقدمان الخدمات الإنسانية الفورية بعد الوصول إلى الحدود. ومن هذه الخدمات توفير السكن المؤقت، والوجبات الساخنة، ووسائل النقل لمتابعة الرحلة، والرعاية الطبية. ويتم تقديم خدمات إضافية أيضًا مثل دعم الصحة النفسية والتوعية بمخاطر الألغام. ويقع هذان المركزان عند المداخل الحدودية الرئيسية على طول الحدود في محافظتي هيرات ونمروز الأفغانيتين. ويسلك معظم المهاجرين والمهاجرات الأفغان الطرق التقليدية للعبور إلى إيران، لكن الإجراءات الأمنية المشددة عند المعابر الحدودية الرئيسية تدفع العديد من المهاجرين غير المسجلين إلى المخاطرة بسلامتهم باختيار طرق نائية تتّسم بقدر أقل من الرقابة وأكثر خطورة. فعلى سبيل المثال دخل عدد متزايد من المهاجرين والمهاجرات الأفغان إلى إيران عبر باكستان في السنوات الأخيرة. ويستخدم هؤلاء المهاجرون والمهاجرات طرق التهريب في محافظة نمروز للعبور إلى باكستان، ثم يواصلون عادةً رحلةً تستغرق ثلاثة أيام - منها يومان سيرًا على الأقدام - لدخول إيران عبر وادي كالاجان في سرافان، وهي مدينة تقع في محافظة

سيستان وبلوشستان جنوب شرق إيران. وبلجوئهم إلى مثل هذه الطرق النائية وغير الخاضعة للمراقبة، لا يواجه المهاجرون والمهاجرات خطر التعرّض للعنف والاستغلال من جانب المهربين والجماعات المسلحة فحسب، بل يواجهون أيضًا ظروفًا بيئيةً قاسيةً إضافة إلى صعوبةً في الوصول إلى الموارد الأساسية.

ونتيجةً لتزايد استخدام هذه الطرق الأكثر خطورةً، تبرز حاجة ماسّة لتنفيذ برامج تقدم الخدمات الأساسية للمهاجرين والمهاجرات، مثل العلاج الطبي والمياه والغذاء والمأوى المؤقت. وفي هذا السياق، يشكّل وجود المنظمات غير الحكومية أمرًا بالغ الأهمية، إذ لا يقتصر دورها على تقديم الدعم العملي للمهاجرين والمهاجرات فحسب، بل تساهم أيضًا في تحديد العوامل التي تُعرّض حياتهم للخطر، وتقدّم مرئياتٍ ثاقبةً حول عدد الوفيات وحالات الاختفاء على الحدود. ومنذ عودة حركة طالبان إلى السلطة في آب/أغسطس 2021، واجه المجتمع الدولي تحدياتٍ كبيرةً في صياغة استجابةٍ فعّالةٍ للوضع في أفغانستان. وكان الشاغل الرئيسي هو كيفية تقديم دعمٍ فعّالٍ للمواطنين والمواطنات الأفغان المُستضعفين، مع محاسبة طالبان في الوقت نفسه على أفعالها وسياساتها التي تنتهك حقوق الإنسان. ويمكن التخفيف من وطأة هذا التحدي من خلال تقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية والمنظمات غير الربحية المحايدة لقيادة جهود إنقاذ الأرواح على الحدود. فتتمتع الجهات الفاعلة المحلية بروابط قويةٍ مع مجتمعاتها، مما يُمكّنها من التعامل بفعاليةٍ مع التعقيدات الاجتماعية والثقافية واللوجستية في المنطقة. وكما يتجلى في العديد من البرامج الإنسانية المطبقة في أفغانستان في الوقت الحالي، يمكن للجهات الفاعلة المحلية التنسيق مع سلطات طالبان لتسهيل تنفيذ مبادراتها من دون تمويل طالبان أو مؤسساتها أو تقديم الدعم إليها بشكلٍ مباشر[12].

نيلا حسن

طالبة دكتوراه، جامعة واترلو، كندا

1. *bit.ly/afghanistan-situations*
2. يغطي مصطلح 'المهاجر(ة)' في هذه المقالة طيفًا واسعًا يشمل جميع أشكال الانتقال عبر الحدود، فيشمل الأشخاص طالبي اللجوء واللاجئين والأفراد الذين يهاجرون لأسباب اقتصادية.
3. 'One of the World's Largest Refugee Populations, Afghans Have Faced Increasing Restrictions in Iran', *Migration Policy Institute*, 7th January 2025 *bit.ly/mpi-afghans-restrictions-iran*
4. من هذه التقارير:
   European Union Agency for Asylum (2022) *Iran – Situation of Afghan Refugees*
   bit.ly/iran-afghans-refugees
5. على سبيل المثال: 'Afghan migrants continue to face abuse from Iranian border guards, traffickers', *Arab News*, 13th August 2022
   bit.ly/afghan-abuse-iranian-guards
6. *bit.ly/afghans-unlawful-returns*
7. *bit.ly/iran-new-refugee-bill*
8. *bit.ly/afghans-killed-report*
9. أصبحت قنوات منصة "يوتيوب" مصادر مهمة وموثوقة للمواطنين والمواطنات الأفغان للحصول على الأخبار والمعلومات والترفيه بشكلٍ متزايد، خاصة وأن وسائل الإعلام التقليدية تواجه قيودًا وحظرًا كبيرين في ظل نظام طالبان. وكانت القنوات الرئيسية التي حصلتُ منها على الروايات مباشرةً هي: Watan Man وKabul Fans Media وAfghan Daily وNegin Afghanistan.
10. *bit.ly/nrc-iran-2024*
11. *bit.ly/temporary-protection-directive*
12. للاطلاع على تفاصيل عن كيفية تعامل بعض المنظمات مع المشكلة، انظر(ي): United Kingdom Humanitarian Innovation Hub (2023) *Navigating Ethical Dilemmas for Humanitarian Action in Afghanistan*

المرحلة النهائية من اللعبة: المخاطرة بكلّ شيء على طريق غرب البلقان

لورا لونغاروتي وجوني دوروشي

يتعرّض المهاجرون والمهاجرات الذين يسافرون عبر غرب البلقان لمخاطر متعددة. ويتحمل الاتحاد الأوروبي وشركاؤه في المنطقة مسؤوليةً مشتركةً لحماية الأشخاص المعرضين لظروف خطرة.

يشير الأشخاص المهاجرون إليها بـ'اللعبة'. فالهدف بسيط: عبور الحدود إلى داخل الاتحاد الأوروبي من دون أن يتم القبض عليهم. وقد سجّلت السلطات في منطقة غرب البلقان منذ عام 2016 عبور 959,397 شخصًا مهاجرًا بصورةٍ غير نظامية، ومنهم اللاجئون واللاجئات وطالبو وطالبات اللجوء والأشخاص الذين يبحثون عن حياةٍ أفضل[1]. ولا تزال طريق غرب البلقان اليوم إحدى الطرقات الأكثر استخدامًا لحركات الهجرة المختلطة من الشرق الأوسط وجنوب آسيا (من الجمهورية العربية السورية وأفغانستان وتركيا والعراق) نحو الاتحاد الأوروبي. إلا أن هذه 'اللعبة' أصبحت أكثر خطورةً بكثير مع مرور الوقت.

فقد لقي ما لا يقل عن 400 شخص مهاجر حتفهم لدى عبورهم طريق غرب البلقان منذ عام 2014، وكانت أسباب الوفاة الثلاثة الرئيسية حوادث الطرقات والغرق والعنف[2]. ومن المرجح أن يكون عدد الوفيات الحقيقي أكبر بكثير، إذ تشير تقديرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن 87 في المئة من الأشخاص المفقودين عند الحدود الجنوبية لأوروبا لا يتم العثور عليهم أبدًا[3]. فتضم منطقة غرب البلقان عشرات المقابر التي لا تحمل أي علامات، ما يوفر معلوماتٍ محدودة للأُسر التي تبحث عن مفقوديها[4].

ويواجه الأشخاص المهاجرون لدى تنقلهم في هذه المنطقة مخاطر كثيرة، بما في ذلك ظروف الشتاء القاسية والبيئات الطبيعية الغدارة ووجود الألغام الأرضية. ففي آب/أغسطس 2024، غرق 12 شخصًا مهاجرًا، من بينهم رضيع، بعد أن انقلبت السفينة التي كانت تنقلهم في نهر درينا عند الحدود بين بوسنة والهرسك وصربيا. وتعرّض في العام نفسه عشرات الأشخاص المهاجرين لإصابات بعد وقوعهم من جسور العبور بين صربيا وبوسنة والهرسك.

عنفٌ واستغلالٌ واعتداء

غالبًا ما يتعرض الأشخاص المهاجرون عبر غرب البلقان للعنف والاستغلال والاعتداء. فقد أبلغ مجموع 19 في المئة من بين 1,350 شخصًا مهاجرًا تم إجراء مقابلاتٍ معهم في عام 2024 عن التعرض شخصيًا للعنف والاستغلال والاعتداء خلال رحلتهم عبر طريق البحر الأبيض المتوسط الشرقية (وهي إحدى طرقات الهجرة في منطقة المتوسط التي يصل منها الأشخاص المهاجرون إلى اليونان وقبرص وبلغاريا) التي تشكّل الممر الرئيسي للتقدم عبر غرب البلقان نحو أوروبا الشمالية والغربية[5]. وقد أبلغت عدة منظمات وجهات فاعلة في مجال حقوق الإنسان بشكلٍ متكرر عن تنفيذ عمليات صدٍ عنيفة عند الحدود في غرب البلقان.

هذا وتعمل المنظمة الدولية للهجرة في البوسنة والهرسك على جمع شهادات الأشخاص المهاجرين اللاجئين في مراكز الاستقبال المؤقتة. وتسلّط هذه الشهادات الضوء على بعض الممارسات المزعومة المعتمدة عند الحدود. وغالبًا ما ذكر هؤلاء الأشخاص قيام السلطات الحدودية بمصادرة الوثائق والأغراض الشخصية أو إتلافها، ومنع الوصول إلى إجراءات اللجوء، والاحتجاز من

دون تأمين الطعام أو المياه أو إمكانية التواصل مع أفراد الأسرة، والصدّ والإرجاع عبر مناطق نائية أو محفوفة بالمخاطر، فضلًا عن الاستعانة بكلاب الشرطة. وقد أبلغ 5,741 شخصًا مهاجرًا في عام 2024 عن التعرض للصدّ والمعاملة غير الإنسانية عند الحدود أو بعد اجتيازها، وشمل 12 في المئة من هذه الحالات النساء والأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم. وأبلغ الأشخاص المهاجرون في 55 في المئة من الحالات الموثقة عن الاستخدام المفرط للقوة من جانب أعضاء الشرطة الحدودية.

وأبلغت إحدى المجموعات عن اعتراض اثنين من رجال الشرطة لها وبرفقتهما كلب من كلاب الشرطة. وأفادت المجموعة بأنهما عمدا إلى إطلاق الكلب الذي راح يعضّ أفراد المجموعة وتسبب بإصاباتٍ خطيرة لاثنين منهم. وتم بعد ذلك نقل هؤلاء الأشخاص المهاجرين إلى موقعٍ آخر حيث كانت مجموعة أخرى من 'رجال الشرطة' المقنّعين بانتظارهم. وتعرّض الأشخاص المهاجرون خلال هذه الحادثة الصادمة للضرب، كما تمت مصادرة جميع ممتلكاتهم وأُجبروا على الاستلقاء على الأرض بينما داس رجال الشرطة المقنّعون عليهم. وبعد أن تعرّضوا للضرب، أُجبروا أيضًا على القفز إلى أحد الأنهر والعودة سباحةً نحو البوسنة والهرسك[6].

وبدأت ترد المنظمة الدولية للهجرة أيضًا بلاغات من أشخاصٍ مهاجرين اعترضت طريقهم عصابات إجرامية عمدت إلى ابتزاز الأشخاص المهاجرين أو سرقتهم أو حتى اختطافهم. وكشفت الأبحاث التحقيقية التي أوكلت المنظمة إحدى الجهات بتنفيذها في غرب البلقان أن هذه المجموعات الإجرامية المحلية تعمل لصالح مجموعات التهريب إلى الخارج ومارست العنف ضد الأشخاص المهاجرين الذين استعانوا بخدمات المهرّبين المنافسين.

وتشكّل سمات الأشخاص المهاجرين بُعدًا مهمًا آخر في هذا السياق. ففي ما يخص التعرّض للعنف والاستغلال والاعتداء، كما توثّقه المنظمة الدولية للهجرة على طريق البحر الأبيض المتوسط الشرقية، تشمل عوامل الخطر ذات الصلة بشكلٍ أساسي العمر (فالرجال الأصغر سنًا أكثر عرضةً للعنف والاستغلال والاعتداء بالمقارنة مع الرجال الأكبر سنًا) وأسباب مغادرة بلد المنشأ (فاحتمال أن يبلغ الأشخاص الذين هاجروا 'لأسباب اقتصادية' عن التعرّض للعنف والاستغلال والاعتداء أدنى بواقع 60 في المئة بالمقارنة مع الأشخاص الذين هاجروا 'لأسبابٍ أخرى'). فمن الأكثر ترجيحًا أن يكون ضحايا العنف والاستغلال والاعتداء أشخاصًا من أفغانستان، إذ غالبًا ما يذكرون 'الهرب من النزاع' كالسبب الرئيسي لترك بلدهم، كما أنهم معرضون بشكلٍ خاص لهذه الممارسات نتيجة الانتشار الواسع لشبكات التهريب الأفغانية في غرب البلقان.

الجهود الرامية إلى 'إغلاق' طريق غرب البلقان

أعلنت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (يوروبول) في عام 2023 أن شبكات التهريب العاملة في غرب البلقان هي من بين الأكثر عنفًا في أوروبا[7]. وتم إطلاق عمليات الشرطة لقمع شبكات التهريب في صربيا في تشرين الأول/أكتوبر 2023 ونجحت فعلًا في تعطيل التحركات في المنطقة، إذ تم تسجيل انخفاض بنسبة 66 في المئة في عمليات تسجيل الأشخاص المهاجرين حديثي الوصول إلى غرب البلقان في عام 2024 بالمقارنة مع عام 2023[8]. إلا أن نسبةً متزايدةً من الأشخاص المهاجرين الذين أجرت المنظمة الدولية للهجرة المقابلات معهم أفادت بأنه لم يتم تسجيلها بشكلٍ رسمي لدى التنقل عبر غرب البلقان في عام 2024. فقد ساهمت التغييرات في صربيا بشكلٍ كبير في تحويل مسار تدفق الأشخاص المهاجرين نحو الحدود الفاصلة بين البوسنة والهرسك وكرواتيا، ما أطال مدة الرحلات وأجبر الأشخاص المهاجرين على عبور أراضٍ وعرة. وتشير الأدلة إلى أن مجموعات التهريب العاملة في صربيا سابقًا قد انتقلت إلى طرقاتٍ أخرى، ما ساهم في زيادةٍ ملحوظة في الحوادث العنيفة التي شملت الأسلحة النارية في مراكز الاستقبال في البوسنة والهرسك.

وبالفعل، حملت الجهود الرامية إلى 'إغلاق' طريق غرب البلقان آثارًا متناقضةً على المنطقة. ويتضاءل اليوم عدد الأشخاص المهاجرين الذين ينجحون في

اجتياز الطريق بكاملها بمفردهم. ففي عام 2023، أفاد 11 في المئة من الأشخاص المهاجرين البالغ عددهم 8,052 شخصًا والذين شاركوا في المقابلات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في البوسنة والهرسك بأنهم استعانوا بالمهربين أو الميسرين خلال رحلتهم. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 37 في المئة في عام 2024. وكلّما اقترب الأشخاص المهاجرون من الاتحاد الأوروبي، كلما ارتفع احتمال أن يعتمدوا على مجموعات التهريب. ويحمل ذلك دلالةً مهمةً في هذا السياق.

معالجة الفجوات

في ظل ديناميات الهجرة المعقدة هذه، برهنت السلطات على طول طريق غرب البلقان التزامها بمعالجة التحديات المشتركة المرتبطة بحركات الهجرة المختلطة، وخصوصًا من حيث الاستقبال والإيواء. إلا أنها استمرت في إعطاء الأولوية للاعتبارات الأمنية قبل جهود الحماية وتفادي حالات الوفاة والاختفاء على طول الطريق، ولم تستثمر إلا موارد وقدراتٍ محدودة في جهود البحث والإنقاذ والمساعدة المبنية على الحقوق للأشخاص المهاجرين وفي مساعدة الأسر في بحثها عن المفقودين.

هذا ولا تزال عمليات الاستجابة للهجرة في غرب البلقان مجزأةً وتفتقر إلى نظرةٍ استراتيجيةٍ طويلة الأمد. كما أن التحديات السياسية والتشغيلية المرتبطة بالتعاون في المنطقة لا تزال تعيق الجهود الرامية إلى بناء نهجٍ أكثر استدامةً ويستند إلى الحلول لمعالجة التحركات المختلطة في غرب البلقان. لكن من المؤكد أنه ما من نقصٍ بتاتًا في الإنسانية والتضامن لدى المجتمعات المحلية، إذ غالبًا ما تعمل هذه الأخيرة عند الخطوط الأمامية للاستجابة في البلديات الأكثر تأثرًا منذ تفعيل هذه الطريق.

كما توفر الأحداث الأخيرة أدلةً جديدةً حول الطبيعة المؤقتة للآليات القائمة لإدارة الهجرة في المنطقة، مثل العجز عن بناء جسورٍ آمنة لعبور الحدود وبطء الاستجابة إلى حالات الشدّة. هذا ويفتقر الأشخاص المهاجرون إلى المعلومات الكافية حول كيفية الحفاظ على سلامتهم خلال الرحلة، كما أن الدعم المتوفر لهم شبه معدوم في حال احتاجوا إلى المساعدة. وهناك طرق كثيرة لمعالجة هذه الفجوات من منظورٍ عملي وسياسي.

توفير البيانات والمعلومات

لا يمكننا التشديد بما فيه الكفاية على أهمية توفير المعلومات الموثوقة باللغات المناسبة، بما في ذلك معلومات حول نقاط المساعدة على طول الطريق. وتشكّل المعلومات حول خيارات ومسارات الهجرة الآمنة أيضًا (مثل اللجوء ولمّ الشمل والخيارات التكميلية مثل العودة) عاملًا أساسيًا لاتخاذ القرارات المستنيرة قبل المغادرة وخلال الرحلة. وفي سياق غرب البلقان تحديدًا، تتعاون المنظمة الدولية للهجرة مع الشركاء المحليين والمنظمات الدولية الأخرى - وأهمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - لضمان الوصول إلى المعلومات المستندة إلى الحقوق. هذا ويتم عقد جلسات لمشاركة المعلومات القانونية ونقاشات مجموعات التركيز حول الحقوق والمخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية بصورةٍ منتظمة في مراكز الاستقبال المؤقتة. وقد شارك نحو ألف شخص من المهاجرين وأول المستجيبين في البوسنة والهرسك في جلسات تقديم المعلومات للتوعية بشأن الألغام - والتي يتم تقديمها في مراكز الاستقبال - منذ الحادث المروع الذي أودى بحياة أحد المهاجرين نتيجة أحد الألغام الأرضية في عام 2021. وأخيرًا، تلتقي المنظمة الدولية للهجرة من خلال مصفوفة تتبُّع النزوح (DTM) مع آلاف الأشخاص المهاجرين للإبلاغ عن مواصفاتهم وتجاربهم واحتياجاتهم ونواياهم. وتسمح منظومة مصفوفة تتبُّع النزوح المركبة على طول الممر بين تركيا وغرب البلقان للمنظمة الدولية للهجرة وشركائها بإجراء تحليلٍ مبني على الطريق. وقد تبيّن أن هذه البيانات مهمة للغاية لفهم الاحتياجات والمخاطر والاستجابة لها والتنبؤ بها في بعض الأحيان.

العمليات الجوالة

أنشأت المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع السلطات المحلية وجمعية الصليب الأحمر المحلية، فرق إنقاذٍ جوالة للحرص على وصول

الأشخاص المهاجرين إلى المعلومات والمساعدة المنقذة للحياة (مثل الطعام والسلع غير الغذائية والرعاية الصحية) على طول الطريق، وتحسين عمليات التعرف على الهوية والتسجيل، وتوفير الإحالات للمساعدة الطبية والاستقبال. فكانت المساعدة الجوالة الخيار الوحيد المتاح في ظل الظروف السياسية والتشغيلية المعقدة ودائمة التغير في بعض السياقات المحددة في غرب البلقان. إلا أنه ومن أجل الحرص على اعتماد أساليب فعالة للوصول إلى الأشخاص المهاجرين الذين يمرّون بشدائد والأشخاص الأكثر ضعفًا، من الضروري نقل المسؤولية من يد المنظمات الدولية إلى السلطات المحلية والشركاء المحليين، فضلًا عن إنشاء شبكةٍ أوسع من المنظمات المحلية القادرة على دعم الأشخاص المتنقلين في مواقع وظروف متنوعة. ويمكن لفرق الإنقاذ الجوالة والمنظمات المحلية أن تؤدي دورًا أساسيًا في التخفيف من المخاطر وأوجه الضعف للأشخاص المتنقلين وتوفير أساليب فعالة لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان عند الحدود والإبلاغ عنها.

اعتماد نهجٍ شامل

طوّرت المنظمة الدولية للهجرة إجراءاتٍ تشغيليةً موحدةً لبعثات البحث والإنقاذ في البوسنة والهرسك على ضوء حوادث الغرق الأليمة التي وقعت في آب/أغسطس 2024. إلا أن السلطات المعنية لم تضفِ حتى الآن الطابع المؤسسي على هذه الإجراءات التشغيلية الموحدة حتى تاريخه. وفي سياقٍ تتكرر فيه الحوادث التي تضم أشخاصًا مهاجرين يواجهون الشدائد، يحتاج البلد ومعظم البلدان المجاورة له في منطقة غرب البلقان إلى اعتماد نُهُج شاملة ومنظمة جيدًا وأنظمة فعالة لإدارة عمليات البحث والإنقاذ. ويمكن لهذه التدابير أن تساهم في إنقاذ حياة الأفراد من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات والتعاون المطلوب أثناء الحوادث الحدودية ومن خلال ضمان وضع إجراءات مبنية على الحقوق خلال الاستجابة للحادثة وبعدها. بالإضافة إلى ذلك، ومع أن السلطات في المنطقة قد عززت إجراءات إدارة الحدود المراعية للحماية، من الضروري بذل جهودٍ إضافية لضمان اعتماد نُهُج منسّقة على المستوى الإقليمي لمعالجة مسألة المنظمات الإجرامية العنيفة والتخفيف من المخاطر التي تطرحها هذه المنظمات على الأشخاص المهاجرين الضعفاء.

الالتزامات السياسية بشأن الهجرة الآمنة

كانت مشاركة السلطات في منطقة غرب البلقان أساسية للاستجابة الإنسانية إلى التحركات المختلطة في المنطقة، إلا أنها مقيّدة أيضًا بالاعتبارات السياسة، وخصوصًا من حيث تحديد الجهة المسؤولة عن الحوادث، أو اتخاذ التدابير طويلة الأمد للتخفيف من المخاطر التي يواجهها الأشخاص المهاجرون غير النظاميين - بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفًا منهم، كالأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم - أو التوافق على نُهُج وأنظمة مشتركة لمعالجة أوضاع محددة مثل عمليات البحث والإنقاذ العابرة للحدود. ومن أجل اجتياز هذه العوائق، عقدت سلطات غرب البلقان حواراتٍ بشأن السياسات خلال الاجتماعات الوزارية في عامَي 2022 و2023. ومن خلال إعلان إسكوبية وخطة عمل ياهورينا، أعاد الشركاء في غرب البلقان التأكيد على قيادتهم والتزامهم بتحفيز النُهُج الشاملة والمستدامة والموجهة نحو الحلول لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وتلتزم المنظمة الدولية للهجرة من جهتها بمساعدة الشركاء في المنطقة على تحويل هذه الالتزامات المهمة إلى إجراءات مشتركة وملموسة.

التطلع إلى المستقبل

بعد مرور عشر سنواتٍ على بداية التحركات المختلطة في هذه المنطقة، لا يزال الأشخاص المهاجرون يواجهون مخاطر هائلة لدى التنقل عبر طريق غرب البلقان. وفي حين أن استجابة السلطات المحلية لهذا الواقع قد تحسّنت بصورةٍ ملحوظة، من الضروري اعتماد نُهُج وحلول محسّنة وهيكلية من أجل ضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وتبقى حوكمة الهجرة في منطقة غرب البلقان بُعدًا مهمًا للغاية في عملية انضمام المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي. هذا ولا تزال خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن غرب البلقان تحفّز التغييرات في السياسات ذات الصلة بإدارة الهجرة. وتنطوي الخطة المذكورة

على أهدافٍ واضحة لتعزيز إدارة الحدود ومعالجة تهريب الأشخاص المهاجرين وتحسين التعاون بشأن إعادة القبول وعمليات العودة والتوافق على سياسات التأشيرات.

وقد موّل الاتحاد الأوروبي معظم الإجراءات الأساسية التي تم تنفيذها في المنطقة منذ عام 2016، ووازن بذلك بين التدخلات المراعية للحماية والمنقذة للحياة من جهة وإدارة الحدود والعودة والدعم في مجال إعادة الإدماج والقبول من جهة أخرى. وقد أثرت وجهات النظر السياسية المتضاربة بشأن كيفية التعامل مع الهجرة ضمن الاتحاد الأوروبي على الأولويات في منطقة غرب البلقان، إذ غالبًا ما بعثت رسائل متباينة إلى الشركاء وعامة الجمهور على السواء. وفي هذا السياق، كانت الجهود السياسية محدودةً في مجال وضع أنظمة فعالة لمراقبة المخاطر التي يواجهها الأشخاص المهاجرون على طول هذه الطريق والأثر الذي تحمله القوانين والسياسات والممارسات على الأشخاص المهاجرين من منظور حقوق الإنسان.

وسيوفر ميثاق الاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء الذي سيدخل حيز التنفيذ في عام 2026 مجموعةً شاملةً من الأدوات التشريعية والإرشادات التشغيلية لتعمل بها الدول، وسيحمل تنفيذ هذه الأدوات أثرًا فوريًا على الدول المجاورة مباشرةً للاتحاد الأوروبي، ومنها بلدان غرب البلقان. وسيتابع جميع أصحاب المصلحة المعنيون الوضع عن كثب لرؤية ما إذا كان تنفيذ الميثاق سيوفر فرصةً لتعزيز الاتساق في أنظمة إدارة الهجرة في المنطقة وزيادة التشديد على المعاملة العادلة واتخاذ الإجراءات الواجبة لصون حقوق الأشخاص المهاجرين، ويكون بذلك أمام الأشخاص المسافرين عبر طريق غرب البلقان بدائل عن خوض 'ألعابٍ' خطيرة تهدد حياتهم.

لورا لونغاروتي

منسّقة شؤون غرب البلقان في المكتب القطري للمنظمة الدولية للهجرة وبالتعاون مع وظائف التنسيق في غرب البلقان

llungarotti@iom.int

جوني دوروشي

رئيسة قسم دعم البرامج في المكتب القطري للمنظمة الدولية للهجرة وبالتعاون مع وظائف التنسيق في غرب البلقان

jdurocher@iom.int

إن الآراء الواردة في هذا المقال تعود للمؤلفتين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة الدولية للهجرة.

1. بحسب البيانات الرسمية الصادرة عن السلطات في منطقة غرب البلقان، بما في ذلك ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وصربيا وكوسوفو*. ويجب أخذ الإشارات إلى كوسوفو* في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1244 لعام 1999.
2. IOM Missing Migrants Project *missingmigrants.iom.int/region/europe*
3. ICRC (2022) *Counting the Dead: How Registered Deaths of Migrants in the Southern European Sea Border Provide Only a Glimpse of the Issue* bit.ly/counting-deaths
4. 'Nomen Nescio: Dying En Route to Europe, Buried Without a Name', *Balkan Insight*, 8th December 2023 bit.ly/buried-without-name; 'Border Graves Project Wins Investigative Award', Balkan Investigative Reporting Network, 2nd October 2024 *bit.ly/border-graves-project*
5. IOM (April–June 2024) 'Experiences of Violence, Exploitation and Abuse factsheet - Bosnia and Herzegovina, Montenegro and Serbia' *bit.ly/factsheet-vea-indicators-2024*
6. شهادة جمعتها المنظمة الدولية للهجرة في إحدى مراكز الاستقبال المؤقتة في شمال غرب البوسنة والهرسك في أيار/مايو 2024.
7. Europol (2024) *Tackling threats, addressing challenges: Europol's response to migrant smuggling and trafficking in human beings in 2023 and onwards* DOI: 203212/10.2813 *bit.ly/emsc-threats-challenges*
8. سجلت السلطات في غرب البلقان وصول 163,531 شخصًا مهاجرًا بصورةٍ غير نظامية في عام 2023 بالمقارنة مع 55,663 شخصًا في عام 2024.

عملية قرطاجنة40+: فرصةٌ ضائعة للتعاون الإقليمي بشأن الرحلات الخطيرة

خيلبيرتو م. أ. رودريغيز ولويسا فرناندیس إي سيلفا

في كانون الأول/ديسمبر 2024، أقرّ عدد من البلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي تحديثًا على عملية قرطاجنة، وهي الإطار الإقليمي المعتمد لحماية اللاجئين. إلا أن الصفقة الجديدة تفتقر إلى إجراءات التنسيق الملموسة الرامية إلى معالجة رحلات الهجرة الخطيرة.

الإبحار في مياهٍ خطيرة في منطقة دارين. حقوق الصورة: © المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ميليسل بينيل

كما هي الحال في مناطق أخرى، يتّجه التدفق الأكبر للهجرة في الأمريكيتين من الجنوب نحو الشمال، وتشكّل الولايات المتحدة الوجهة الرئيسية لهذه الهجرة. ونتيجةً لذلك، تمتد طرقات الهجرة الرئيسية ضمن هذه المنطقة من أمريكا الجنوبية عبر بنما وأمريكا الوسطى وصولًا إلى المكسيك، حيث أصبحت الحدود البرية مع الولايات المتحدة البوابة الرئيسية للدخول النظامي كما غير النظامي إلى أمريكا الشمالية. وتنحصر هذه الطرقات عند مضيقٍ محوري بين كولومبيا وبنما، وهي منطقة دارين: طريق الهجرة الأكثر خطورةً في المنطقة.

التحديات أمام تأمين الحماية في منطقة دارين

تنبع العدائية التي تتّسم بها منطقة دارين من خصائصها الطبيعية القاسية ومن المخاطر الأمنية التي يطرحها وجود العصابات وتجار المخدرات والجماعات المسلّحة. ولم يجرؤ في السابق إلا عدد ضئيل من المغامرين والمغامِرات

والباحثين والباحثات والصحافيين والصحافيات المخضرمين على دخول منطقة دارين. إلا أن حركة المهاجرين والمهاجرات عبر هذه المنطقة ارتفعت على مدى العقد الماضي، إذ تحوّلت إلى جسر عبورٍ إلى الشمال، وإلى الولايات المتحدة على وجه التحديد. وكانت المجموعات المهاجرة تتألف في السابق من أشخاصٍ كوبيين وهايتيين بشكلٍ أساسي، إلا أنها باتت تشمل اليوم آلاف المهاجرين والمهاجرات من جنسياتٍ متنوعة يوميًا، بما في ذلك من الإكوادور والكونغو والصين وأفغانستان، وأكثرهم من فنزويلا أيضًا. وقد تسارع هذا الاتجاه السائد نتيجة ازدياد حدّة الأزمات السياسية والاقتصادية في بلدان المنشأ، فضلًا عن تشديد سياسات الهجرة في أمريكا الوسطى والتي تُفرض تحت ضغط الولايات المتحدة لكبح وصول المهاجرين والمهاجرات الذين بدأوا بدورهم بالبحث عن طرقاتٍ بديلة.

هذا وأصبح تهريب البشر تجارةً مربحةً للغاية، إذ تفرض التنظيمات الإجرامية - مثل عشيرة الخليج (Clan del Golfo) عالية النفوذ - رسومًا هائلةً مقابل مساعدة المهاجرين والمهاجرات خلال عبورهم الخطير. وفي حين تَعِد هذه التنظيمات برحلةٍ قصيرةٍ تدوم يومًا واحدًا فقط، يكون الواقع أقسى من ذلك بكثير، إذ غالبًا ما تستغرق الرحلة حتى 10 أيام. ويعبر الأشخاص المهاجرون خلالها مساراتٍ شاقة ويمضون الليالي في الغابات ويخوضون رحلاتٍ محفوفةً بالخطر على متن السفن ويعانون من العطش والجوع. أما الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية أو من إصابات أو من الإرهاق، فغالبًا ما يتخلى المرشدون أو المسافرون الآخرون عنهم. ويصبح بذلك إيجاد الجثث أو رؤية حالات الوفاة من الأمور الشائعة للأسف على طول طريق الهجرة. كما أن خطر التعرّض للعنف الجنسي مرتفعٌ لدرجة أن الكثير من النساء يحملن معهن وسائل منع الحمل الطارئة (كالحبوب المضادة للحمل التي تؤخذ في اليوم التالي).

ومن التحديات الكبيرة التي تعيق تأمين الحماية الدولية هو الطابع المختلط للهجرة عبر هذه الطرقات، إذ تضم الهجرة الطوعية كما القسرية على السواء. فتعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى أن المسؤولية عن أزمة منطقة دارين تقع على عاتق المنطقة ككل، وليس البلدان المتأثرة بها بشكلٍ مباشر فحسب. إلا أن الحكومات الإقليمية قد وجدت صعوبةً في إرساء آليات تعاون ثنائية أو متعددة الأطراف لمعالجة مسألة الحماية الدولية على طول طرقات الهجرة الخطيرة على غرار منطقة دارين. ويعود هذا التقاعس بشكلٍ كبير إلى تسييس أنظمة الهجرة وتأثير الولايات المتحدة على سياسات الهجرة. فقد منع الضغط الذي مارسته إدارات متنوعة في الولايات المتحدة على الحكومات في أمريكا اللاتينية تحقيقَ التعاون الإقليمي في ما بينها. وتعطي كولومبيا وبنما الأولوية للمخاوف المرتبطة بالأمن القومي قبل التزاماتهما ذات الصلة بالحماية الدولية في منطقة دارين، حيث تجد مؤسسات الدولة صعوبةً في الحفاظ على وجودٍ دائمٍ لها.

عملية قرطاجنة40+ ورحلات الهجرة الخطيرة

إن تاريخ منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي حافلٌ في مجال الحماية الدولية في سياق الهجرة القسرية واللجوء[1]. فقد وسّع إعلان قرطاجنة لعام 1984 نطاق تعريف اللاجئ(ة) المعتمد في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، ووضع حجر الأساس لإطار إقليمي للحماية. وتحوّلت عملية قرطاجنة على مدى أربعة عقود إلى نظام حوكمة يُشرك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وجاء إعلان سان خوسيه (1994) وإعلان وخطة عمل المكسيك (2004) والبرازيل (2014) لتجديد التزام المنطقة بالتضامن. ولو أنها غير ملزمة، لاقت هذه الأطر دعمًا كبيرًا من جانب الدول والجهات الفاعلة في مجال سياسات الهجرة التي تعالج مسائل اللجوء وانعدام الجنسية[2].

وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2024 في سانتياغو في شيلي، أي بعد مرور 40 عامًا على الإعلان الأصلي، اعتمدت عملية قرطاجنة40+ إعلانًا وخطة عمل جديدين لتوجيه سياسات الحماية الدولية في المنطقة للعقد المقبل (34-2024). فقد حدّثت

عملية قرطاجنة40+ بعض أوجه الحماية الدولية وحوكمة الهجرة القسرية وطوّرتها على المستوى الإقليمي، إلا أنها عجزت عن وضع آلياتٍ ملموسة لمعالجة رحلات الهجرة الخطيرة. وتعترف خطة عمل شيلي[3] في مقدمتها بهذه المشكلة، وتقول:

"لوحظ أن الأشخاص المهاجرين يواجهون مخاطر متنامية على الطرقات التي يسافرون عبرها مثل السلب والخطف والاختفاء والموت والعنف، بما في ذلك العنف القائم على الجندر والتجنيد القسري والاستغلال والإتجار بالبشر".

وتضيف الوثيقة في هذا السياق:
"نتخوّف بشكلٍ خاص من الأثر غير المتكافئ لهذه الظروف على النساء والأطفال والمراهقين والمراهقات، فضلًا عن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاعٍ هشة، الذين يشكّلون نسبةً كبيرةً من الأشخاص المتنقلين".

إلا أنه وعلى الرغم من هذا الاعتراف القوي بالمخاطر المرتبطة ببعض طرقات الهجرة، فشلت عملية قرطاجنة40+ في ضمان اتخاذ إجراءاتٍ فعالة على المستوى الإقليمي. وقد أعادت الوثيقة التأكيد على التزامات الدول المنفردة تجاه حماية اللاجئين واللاجئات في بلدان العبور - بما يتماشى مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين - إلا أنها لم تنجح في وضع تدابير ملموسة لإنفاذ هذه الالتزامات. كما أن الفصل الأول يُلزم الدول بـ"(د) تطوير أنظمة التتبُّع والتسجيل، بما في ذلك أنظمة القياسات الحيوية و(هـ) ضمان التعرّف والمساعدة والتسجيل وتطبيق عمليات الإحالة في الوقت المناسب..."[4]. إلا أن هذه الالتزامات تسمح بتفسيرٍ أمني كما بتفسيرٍ حقوقي، ويجعل الأثر الذي تحققه عملية قرطاجنة40+ غامضًا بعض الشيء.

المدخلات الواردة من منظمات المجتمع المدني

لا بد من الاعتراف بالدور الأساسي الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني المعنية بالأشخاص المهاجرين واللاجئين في مجال جهود الحماية والاستجابة الأولية لاحتياجاتهم. وفي هذا السياق، عقدت الأمانة الفنية التابعة لعملية قرطاجنة40+ ثلاث جلساتٍ استشارية موضوعية جمعت بين وفود حكومية، وإنما أيضًا جهات فاعلة مهمة أخرى، ومنها المنظمات المعنية بالأشخاص اللاجئين والنازحين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتم التشاور مع هذه المنظمات بشأن خمسة مواضيع من أجل وضع السياسات ذات الصلة وتوفير المساعدة الفورية.

وفي هذا السياق، وافقت شبكتان إقليميتان دينيتان - وهما "الشبكة اليسوعية للمهاجرين" (Red Jesuita con Migrantes) و"شبكة الصخب" (Red Clamor) - على وثيقةٍ تقدّم التوصيات في سبع مجالاتٍ موضوعية[5]. وبالإضافة إلى معالجة المواضيع الخمسة التي تم تناولها في جلسة التشاور، تشدد الوثيقة على جانبين رئيسيين آخرين: أولًا، الحاجة الطارئة إلى معالجة ممرات الهجرة ذات الظروف الملحّة، أي "حيث يتعرّض الأشخاص للضعف الشديد ولانتهاكات حقوق الإنسان نتيجة سياسات الاحتواء"؛ وثانيًا، آليات المشاركة والتعاون الإقليمي والتنفيذ ومراقبة خطة عمل شيلي. وتم ذكر منطقة دارين تحديدًا في الموضوع السادس باعتبارها ممرّ هجرة يطرح تحدياتٍ إقليميةٍ لا مفرّ منها. هذا وتدعو التوصيات بوضوح إلى تنفيذ استجابة إقليمية شاملة، مع التشديد على الحاجة إلى التنسيق بين الدول المعنية من أجل: تدعيم المؤسسات المدنية بدلًا من اعتماد استجاباتٍ عسكرية؛ والاعتراف بأن منطقة دارين هي جزء من رحلة أمريكية أوسع تضمّ بلدان المنشأ والعبور والوجهة، وتستلزم بذلك استراتيجيةً إقليميةً منسّقة؛ وإنشاء ممرات إنسانية تعمل فيها المؤسسات الحكومية بالتعاون مع المنظمات الدولية من أجل إعطاء الأولوية لتدابير الحماية قبل النُهُج التي تركّز على الأمن.

وكان من الممكن لهذه التوصيات أن تساهم في تطوير خطة العمل لتصبح بديلًا متينًا وفعالًا يقدّم حلًا مجديًا لأوجه القصور الحالية. فكان يمكن لاستراتيجيةٍ إقليميةٍ منسّقة جيدًا - ومبنية على

التعاون والمبادئ الإنسانية والدعم المؤسسي - ألا تحسّن آليات حماية الأشخاص المهاجرين فحسب، بل أن تساهم أيضًا في تعزيز الاستقرار الإقليمي ككل. وكان بإمكان الدول من خلال التعاون المجدي أن تنتقل من اتخاذ إجراءاتٍ مجزأة واستجابية إلى اعتماد إطار عمل يصون حقوق الإنسان ويضمن مسارات هجرة أكثر أمانًا للجميع. إلا أنه لم يتم تضمين هذه التوصيات في الوثائق النهائية لعملية قرطاجنة40+.

فرصةٌ ضائعة

وعليه، فشل إعلان وخطة عمل شيلي في اعتماد تدابير ملموسة لمعالجة مسألة رحلات الهجرة الخطيرة من خلال اعتماد الآليات الإقليمية اللازمة. وتبقى بذلك الاستجابة الإقليمية السائدة لهذه المسألة على حالها: فسوف تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حثّ الدول على اتخاذ إجراءاتٍ فردية، في حين ستحاول الجهات الحكومية المستقلة - مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودواوين المظالم والمدعون العامون - إلى جانب المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، بملء الفجوات التي يتركها غياب التعاون الكافي بين الدول.

ومن الضروري في المراحل القادمة مواصلة جهود المناصرة من أجل الدفع باتجاه القيام بالتزامات إقليمية ملموسة تعطي الأولوية لسلامة الأشخاص الذين يخوضون هذه الرحلات الخطيرة وحمايتهم.

خيلبيرتو م. أ. رودريغيز

أستاذ معاون في جامعة ABC الاتحادية (UFABC)؛ باحث في المجلس الوطني البرازيلي للتنمية العلمية والتقنية (CNPq Brazil)؛ عضو في اللجنة الأكاديمية لعملية كيتو (Quito Process)

gilberto.rodrigues@ufabc.edu.br

www.linkedin.com/in/gilberto-m-a-rodrigues-83872829/

لويسا فرنانديس إي سيلفا

طالبة دكتوراه في العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة ABC الاتحادية (UFABC)

fernandessluiza@gmail.com

www.linkedin.com/in/luizafernandess/

إن المؤلفين عضوان في شبكة سيرجيو فييرا دي ميللو الأكاديمية (Sergio Vieira de Mello Academic Chair).

1. انظر(ي):
Forced Migration Review issue 56, October 2017, on 'Latin America and the Caribbean: building on a tradition of protection'
www.fmreview.org/latinamerica-caribbean/
2. Rodrigues GMA (2021) 'South America and The Cartagena Regime: A Comprehensive Approach to Forced Migration Responses' in Carrera S and Geddes A (Eds) *The EU pact on migration and asylum in light of the United Nations global compact on refugees: International experiences on containment and mobility and their impacts on trust and rights*, European University Institute
bit.ly/south-america-cartagena
3. bit.ly/chile-2024-2034-sp
4. Chile Declaration and Plan of Action 2024-2034
2034-en-bit.ly/chile-2024
5. Proposals of Faith-Based Organizations for the construction of the Chile Declaration and Plan of Action 2024-2034 (Cartagena+40), Rome, 2nd July 2024
bit.ly/proposals-cartagena-en bit.ly/proposals-cartagena-sp

الإنقاذ في ظل المشهد السياسي المتغير في وسط البحر الأبيض المتوسط

إليانور بينتر

تعمل فرق الإنقاذ المعنية بإنقاذ حياة الأشخاص في وسط البحر الأبيض المتوسط في ظل سياساتٍ تحوّل الإنقاذ إلى عمليةٍ مكلفةٍ قد تُعتبر جريمةً في بعض الأحيان.

سفينة "هيومانيتي 1" تنفذ عملية إنقاذ. حقوق الصورة: واندا بروفت / إس أو إس هيومانيتي

إن معبر وسط البحر الأبيض المتوسط بين ليبيا وتونس ومالطا وإيطاليا هو من بين الأكثر فتكًا في العالم. فخلال السنوات العشرة حتى نهاية 2024، حاول أكثر من 930 ألف شخص خوض هذه الرحلة،[1] وأمل معظمهم الوصول إلى الاتحاد الأوروبي عبر إيطاليا للحصول على اللجوء أو الحماية الإنسانية. إلا أن 4,400 شخصًا اختفوا على طول هذه الطريق منذ إصدار وزير الداخلية الإيطالي ماتيو بيانتيدوسي المرسوم الأكثر تقييدًا المعني بالإنقاذ في عام 2023.[2] هذا وتُوثّق هذه الرحلات الخطيرة والوفيات من قِبل المنظمة الدولية للهجرة والمجموعات الناشطة مثل شبكة "هاتف الإنذار" (Alarm Phone) التي تستجيب إلى اتصالات طلب النجدة في البحر، فضلًا عن الصحافة والجهات الأكاديمية.

ومع أن السلطات في إيطاليا والاتحاد الأوروبي ككل تدرك المخاطر التي تنطوي عليها عمليات العبور هذه ووتيرتها خير الإدراك، تحوّلت مقاربتها لإدارة الحدود من إعطاء الأولوية لعمليات البحث والإنقاذ إلى تجريم الهجرة والإنقاذ على السواء. فقد ولّد مرسوم بيانتيدوسي لعام 2023 (المرسوم الاشتراعي رقم 1 لعام 2023)، الذي يستهدف سفن المساعدة الإنسانية تحديدًا، تحدياتٍ كبيرة لفرق الإنقاذ، ومنها الأحكام الجديدة التالية:

- لا يحق للفرق تنفيذ أكثر من عملية إنقاذ واحدة قبل إنزال الأشخاص المهاجرين في ميناءٍ آمن.
- على تنفيذ هذه المهام ألا يولّد أوضاعًا خطيرةً على متن السفينة.
- على فرق الإنقاذ بدء عملية جمع المعلومات لطلبات اللجوء الخاصة بالناجين والناجيات.
- قد تؤدي المخالفات إلى فرض غرامة تصل إلى 50,000 يورو فضلًا عن مصادرة السفينة[3].

ومنذ إقرار هذا القانون، تعمد السلطات الإيطالية بانتظام إلى توجيه السفن الإنسانية ليس إلى الميناء الأقرب، وإنما إلى أي ميناء على طول الساحل الإيطالي. فعلى سبيل المثال، حتى إذا كان الميناء الأقرب إلى حدث الإنقاذ هو ميناء صقلية، قد يقوم مركز تنسيق الإنقاذ البحري في روما بتعيين ميناء في شمال إيطاليا لإنزال الركاب.

ونتيجة هذه الممارسة المعروفة بممارسة 'الموانئ البعيدة' في المنظمات غير الحكومية، تستغرق مهام الإنقاذ المنفردة هذه وقتًا ومسافةً أطول بكثير من اللازم. وتعتبر فرق المساعدة الإنسانية أن هذه التداعيات ليست عرضيةً، بل استراتيجية. ففي ظل البيئة السياسية المعادية للأشخاص المهاجرين (سواء كانوا لاجئين أو طالبي لجوء أو من الفئات المهاجرة الأخرى) ولممارسات الإنقاذ، يُقصد بتعيين موانئ بعيدة استنزاف موارد فرق الإنقاذ وتعريض الأشخاص المهاجرين لمخاطر إضافية، وبالتالي اختبار جدوى عمليات البحث والإنقاذ التي ينفذها القطاع الإنساني.

أستند في مناقشتي لهذه التحديات وكيفية مواجهة المجموعات الإنسانية لها إلى البيانات التي شاركتها معي منظمة "إس أو إس هيومانيتي" (SOS Humanity) التي تشغّل سفينة الإنقاذ "هيومانيتي 1" (Humanity 1) منذ عام 2022، وإلى مقابلةٍ أجريتها مع المدير العام للمنظمة السيد تيل رومنهول في حزيران/يونيو 2024 عندما تم إرساء السفينة في سرقوسة في صقلية.

نهُجٌ متغيّرة

جاء مرسوم بيانتيدوسي بعد عقدٍ من التغيير في مقاربة الحكومة الإيطالية لعمليات البحث والإنقاذ. فتشكّك التغييرات القانونية والممارسات ذات الصلة بشكلٍ متكرر في المبادئ الدولية المُتعارف عليها. وتُلزم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[4] البحّارة بإنقاذ أي سفينة قريبة في محنة وبإيصال ركّابها إلى أقرب ميناءٍ آمن.

في عام 2014، أعطت إيطاليا الأولوية لعمليات البحث والإنقاذ. فنجحت عملية "ماري نوستروم" (أي بحرُنا) العسكرية-الإنسانية الإيطالية في إنقاذ أكثر من 150 ألف شخصٍ على مدى 12 شهرًا، ولكن تكبّدت إيطاليا بذلك تكاليف لا يمكنها تحمّلها. وكانت المهام التي أدارتها وكالة "فرونتكس" (Frontex) الحدودية الأوروبية بعد ذلك أصغر نطاقًا وأقل تشديدًا على البحث والإنقاذ بشكلٍ فعلي، على الرغم من استمرار عبور أعدادٍ كبيرة من الأشخاص وعلى الرغم من الأبحاث[5] التي فضحت المفهوم الخاطئ بأن سفن الإنقاذ تشكّل عامل جذبٍ للهجرة.

هذا وكانت المنظمات الإنسانية تعمل أساسًا في البحر، إلا أن عددها تزايد بين عامَي 2015 و2016، إذ تدخلت لردم هذه الفجوة في قدرات البحث والإنقاذ. وكان يُعترف بالفرق الإنسانية في البداية كجزءٍ لا يتجزأ من شبكة البحّارة التي تساعد الأشخاص الذين يمرّون بشدائد وتنسّق مع مركز تنسيق الإنقاذ البحري الإيطالي. إلا أنه ومنذ عام 2016-2017، عمدت عدة دول في الاتحاد الأوروبي إلى تجريم الهجرة والإنقاذ. وفي إيطاليا على وجه التحديد، استهدف القادة السفن التي تديرها المنظمات غير الحكومية عبر مصادرة السفن وفرض الغرامات وإقرار القوانين التقييدية. واستعانت إيطاليا أيضًا ببلدانٍ ثالثة لاعتقال الأشخاص المهاجرين أو معالجة طلباتهم. وتُعنى جهات الإنقاذ على وجه الخصوص باتفاقية التفاهم التي أبرمتها السلطات الإيطالية مع ليبيا في عام 2017 والتي توكّل خفر السواحل الليبي باعتقال الأشخاص المهاجرين في البحر وإعادتهم إلى مرافق اعتقال غير إنسانية في ليبيا.

وتعكس الخطابات بشأن هذا الموضوع مدى تسييس عمليات الإنقاذ. فتُعيد الخطابات السياسية الطاغية تأطير ما كانت تُعتبر عمليات تعاون لتحوّلها إلى أنشطة إجرامية، وتعتمد سرديات مفادها أن أعضاء وعضوات فرق الإنقاذ وأي أشخاصٍ يقودون سفن المهاجرين هم مهرّبون يسهّلون الهجرة 'غير القانونية'، وليسوا أشخاصًا يعملون على تفادي حالات الوفاة في البحر. وتغذي عمليات ضبط السفن المنفذة بموجب مرسوم بيانتيدوسي هذه السرديات. فقد تم احتجاز

السفن التي تشغّلها المنظمات غير الحكومية والتي تنفذ التزاماتها الدولية بالإنقاذ أكثر من عشر مراتٍ في عام 2023 وحده بموجب هذا القانون.

تداعيات ممارسة الموانئ البعيدة

بحسب البيانات التي جمعتها منظمة "إس أو إس هيومانيتي"، أبحرت السفن الإثنتي عشرة الكبيرة والتسعة الصغيرة في وسط البحر الأبيض المتوسط بين عامَي 2023 و2024 في ظل مرسوم بيانتيدوسي لمدة 653 يومًا إضافيًا وعبرت أكثر من 261,990 ميلًا إضافيًا من أجل إنزال الأشخاص المهاجرين في الموانئ التي تم تعيينها إليها. ويعني ذلك من الناحية العملية أنه لو كانت السلطات قد عيّنت موانئ أقرب إلى هذه السفن، لكان الأشخاص المهاجرون نزلوا إلى البر وحصلوا على المساعدة واللجوء وبدأوا عمليات الاستقبال بشكلٍ أسرع. وكانت السفن من جهتها لتمكّنت من تنفيذ عددٍ أكبر من عمليات الإنقاذ خلال الوقت الذي اضطرّت فيه بدلًا من ذلك إلى الإبحار إلى ما بعد صقلية حتى ساحل بحر طرانة وصولًا إلى جنوة.

ويتم إرسال الأشخاص المهاجرين حديثي الوصول بموجب نظام الاستقبال في إيطاليا إلى 'نقطة اتصال' أولًا للتعرف على هوياتهم. ونقاط الاتصال هذه هي عبارة عن مراكز معالجة كبيرة تم اعتمادها في عام 2015 عند الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي للتعامل مع أعداد الأشخاص المهاجرين القياسية. وفي حال لم يتم رفض طلب الحماية بشكلٍ فوري، يتم إرسال الأشخاص المهاجرين إلى مركز استقبال في إحدى المناطق الإيطالية العشرين ليقيموا فيها في انتظار القرار النهائي بشأن الحماية.

ويبرر المسؤولون والقادة السياسيون تعيين موانئ بعيدة قائلين إن نقاط الاتصال في المواقع الأخرى التي قد ترسو فيها السفن قد بلغت طاقتها الاستيعابية القسوى. وفي هذا السياق شرح رومنهول هذا الوضع قائلًا: "يقولون إنها مسألة لوجستية... وإنه لا يمكنهم دائمًا إتاحة الميناء الأقرب في صقلية، وهذا أمرٌ معقول - فتصل أعدادٌ كبيرة من المهاجرين تملأ نقاط الاتصال في صقلية". إلا أنه أوضح أيضًا أن نقاط الاتصال في المدن التي يتم إرسال السفن إليها اليوم غالبًا ما تفتقر إلى الطاقة الاستيعابية اللازمة، وقد يقتضي ذلك إحالة الأشخاص المهاجرين إلى منطقةٍ أخرى لمعالجة ملفاتهم.

إلا أن الجهات المعنية لا توافق كلها على نهج الموانئ البعيدة هذا. فعندما تم اعتماد مرسوم بيانتيدوسي، أعربت مفوضة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان عن تخوّفها من أنه "قد يعيق تقديم المنظمات غير الحكومية المساعدة المنقذة للحياة في وسط البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي قد يتعارض مع التزامات إيطاليا بموجب حقوق الإنسان والقانون الدولي"[6]. وعلى النحو نفسه، تعتبر منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الإنسانية أن هذه الممارسة تُبقي الأشخاص الناجين من تحطّم السفن في البحر، وتؤخّر معالجة طلبات الأشخاص الذين من المعروف أنهم يلتمسون الحماية، كما تؤخّر حصولهم على المساعدة القانونية والطبية والاجتماعية بصورةٍ غير قانونية.

المخاطر التي تنطوي عليها الرحلات المطوّلة

إن الأشخاص المهاجرين عبر البحر هم أشخاصٌ هربوا من أوضاعٍ من العنف أو الخطر الشديد في بلدهم، وفي الكثير من الحالات يكونون قد هربوا بشكلٍ فوري من العنف والتهديدات والاستعباد في ليبيا. وشكّل الأشخاص القاصرون في السنوات الأخيرة 15 إلى 20 في المئة من هؤلاء الركّاب، ويهاجر الكثير منهم بمفردهم. وعندما يركبون في السفن المكتظة وغير المؤهلة للإبحار بشكلٍ عام، يكونون بحاجةٍ في الأساس إلى الرعاية الطبية والحماية القانونية، وفي غالب الأحيان إلى الإرشاد أو الدعم لصحتهم العقلية بينما يتعاملون مع الصدمات التي عاشوها.

هذا ويفاقم عبور البحر بحدّ ذاته هذه الصدمات، إذ أنّ الأشخاص المهاجرين يخاطرون بحياتهم بشكلٍ أكبر عند السفر على متن سفن صغيرة عبر مياهٍ هائجة وبإمداداتٍ محدودة، آملين أن يصلوا إلى برّ الأمان في أوروبا. وغالبًا ما يظهر على الأشخاص المهاجرين علامات الجفاف وانخفاض حرارة الجسم والحروق والطفح الجلدي بسبب الملح والزيت على جلدهم. ففي الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، قام فريق الإنقاذ التابع لمنظمة أطباء بلا حدود[7] (MSF) المتواجد على متن سفينة *"جيو بارنتس"* (Geo Barents) للإنقاذ بمعالجة 273 ناجيًا وناجيةً ظهرت عليهم أعراض خطيرة، بما في ذلك جروح تحتاج إلى الرعاية الفورية، أو صدمات نفسية، بما في ذلك استرجاع الأحداث الصادمة. ويؤدي إجبار سفن الإنقاذ على خوض رحلاتٍ أطول إلى تأخير حصول الأشخاص

المهاجرين على الرعاية التي يحتاجونها، ما قد يفاقم هذه الأعراض لديهم.

التداعيات على عمليات الإنقاذ

نظرًا للنقص في الوسائل الأكثر أمانًا للوصول إلى أوروبا، تستمر عمليات العبور هذه، وأصبح على طواقم الإنقاذ اليوم البقاء على اطلاع بمجموعةٍ جديدة من العوامل لدى تنفيذ عملياتهم في البحر. ومن الاستراتيجيات التي اعتمدتها سفينة "هيومانيتي 1" في هذا السياق كان توسيع نطاق مواردها القانونية. فشرح لي رومنهول في هذا السياق أنه تم تعيين محاميين اثنين خارجيين يعملان بالمداورة ويتابعان كل مهمة تنفّذها السفينة منذ البداية وحتى النهاية، ويتواصلان بشكلٍ يومي مع فريق السفينة من أجل توثيق عملية اتخاذ القرارات ومعالجتها في بيئةٍ تتعامل فيها السلطات مع أي حركة تقوم بها السفينة على أنها مشبوهة.

وتعتمد سفينة "هيومانيتي 1"نهجًا شاملًا للإنقاذ، وقد ضمّت إلى فريقها على سبيل المثال منسّقـ(ة) للرعاية وطبيبـ(ة) وقابلة وأخصائيـ(ة) في الصحة العقلية. ويضمّ الفريق أيضًا مراقبـ(ة) لحقوق الإنسان يوثق/توثق الأحداث التي تطرأ خلال عملية الإنقاذ والتواصل أو أي تعامُل آخر مع السلطات الإيطالية أو - أحيانًا - عندما تهدد البواخر الليبية سفن الإنقاذ. هذا وتتعاون منظمة "إس أو إس هيومانيتي" أيضًا مع منظمات غير حكومية أخرى لتوثيق وتحليل المسافة التي يتم عبورها والوقود المستهلَك والأوجه الأخرى التي تأثرت بمرسوم بيانتيدوسي من أجل فهم التداعيات المادية التي تحملها السياسات التقييدية بشكلٍ متنامٍ والاستجابة إليها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التكاليف الإنسانية والمادية مرتبطة ببعضها. فكلما طالت الرحلة ما بعد الإنقاذ، كلما ازدادت الموارد المطلوبة على متنها، بما في ذلك الطعام والمياه والأدوية ومنتجات النظافة الشخصية. كما أن المنظمات غير الحكومية تنفق مبالغ أكبر على الوقود. فقد قضت سفينة "هيومانيتي 1" في عام 2024 أكثر من 36 يومًا إضافيًا في البحر (باحتساب فارق المسافة والمدة بين الميناء الأقرب والميناء البعيد المعيّن). وقد نتج عن عبور هذه المسافة الإضافية تكاليف تبلغ 80 ألف يورو للوقود وحده - وهذا مبلغٌ لم يدعم عمليات الإنقاذ، بل دعم بدلًا من ذلك التأخير المفروض على عملية الإنزال. وهذا التأثير استراتيجي أيضًا. ففي نهاية عام 2024، سحبت منظمة أطباء بلا حدود سفينة *"جيو بارنتس"* من وسط البحر الأبيض المتوسط، قائلةً إن القوانين والسياسات الإيطالية قد حوّلت عملها إلى مهمةٍ مستحيلة[8].

أبعد من الإنقاذ الإنساني

قد تشير هذه الاتهامات إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تعُد تعترف بقانون البحار، أو أن أي عملية إنقاذ قد تخضع لإجراءاتٍ قانونية. والواقع أنه غالبًا ما يتم استثناء نقطة بيانية جوهرية من التغطية الإعلامية والنقاش السياسي بشأن هذه المسألة، وهي أن المجموعات الإنسانية لا تنفذ إلا 10 إلى 20 في المئة من إجمالي عمليات الإنقاذ السنوية في وسط البحر الأبيض المتوسط. وتتولى السلطات الإيطالية ما يصل إلى 80 في المئة من عمليات الإنقاذ. ففي عام 2023 على سبيل المثال، نفّذ خفر السواحل الإيطالي 2,123 عملية إنقاذ منسّقة وأنقذ 106,582 شخصًا. أما فرق الإنقاذ التابعة للمنظمات غير الحكومية فأنقذت مجتمعةً نحو 12,500 شخصًا في العام نفسه[9].

إلا أن عمليات خفر السواحل تنال تغطيةً أدنى بكثير ولا تخضع للقيود السياسية نفسها، إذ تعمد سفن خفر السواحل بانتظام إلى إنزال الأشخاص المهاجرين في الموانئ الجنوبية ذات نقاط الاتصال على سبيل المثال. ويبرهن ذلك، كما أشارت منظمة "إس أو إس هيومانيتي"، أن الدولة لا تزال تعترف بالتزامها بالإنقاذ. وفي هذا السياق، أفاد خفر السواحل في تقريره السنوي لعام 2023 بما يلي:[10] "إن تقديم المساعدة للأشخاص الذين يمرّون بظروفٍ صعبة في البحر واجبٌ قانوني ينص عليه القانون الدولي التعاهدي والعرفي. وبموجب الاتفاقية الدولية بشأن البحث والإنقاذ في البحر، يتعين على البلدان المتعاقدة تطوير خدمات البحث والإنقاذ البحري واتخاذ التدابير الطارئة الضرورية لضمان تقديم المساعدة اللازمة لأي شخص معرّض للخطر في البحر". ومن الواضح أن التغييرات في السياسات هي التي ترسم معالم ديناميات الإنقاذ، وليس التغييرات في فهم الالتزام بالإنقاذ أو الحق في طلب اللجوء.

التوصيات

يمكن لعدة جهاتٍ فاعلة أن تدعم إنقاذ حياة المزيد من الأشخاص، وخصوصًا في ثلاثة مجالات:

أولًا، تشدد عمليات العبور الخطيرة للبحر والتحديات الراهنة التي تواجهها فرق الإنقاذ على الحاجة الملحّة إلى أن ينشئ صنّاع السياسات ويدعموا طرقاتٍ وأساليب دخول آمنة للأشخاص طالبي اللجوء في أوروبا. ويشكّل برنامج "الممرات الإنسانية" (Humanitarian Corridors)[11] مثالًا على هذا النموذج. فقد نجح هذا البرنامج الممولّ من الاتحاد الأوروبي والمنسّق عبر شبكةٍ من المنظمات الدينية في نقل أكثر من ألف لاجئ ولاجئة جوًا إلى إيطاليا وفرنسا مباشرةً. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لإعادة تقييم حصص تأشيرات العمل والدراسة أن يسمح لعدد أكبر من الأشخاص بالوصول إلى أوروبا من دون الاضطرار إلى خوض رحلاتٍ خطيرة. فمن المتعارف عليه على نطاقٍ واسع أن السياسات التي تحدّ وسائل الدخول القانوني والآمن لا تمنع الأشخاص من عبور الحدود، وإنما تضمن أن يضطروا إلى خوض رحلاتٍ أكثر خطورةً للوصول إلى مكانٍ يمكنهم إيجاد الأمان فيه وطلب الحماية.

ثانيًا، يتعين على مفوضية الاتحاد الأوروبي في ظل استمرار عمليات العبور هذه أن تصرّ بدلًا من ذلك على إعادة إرساء نموذج البحث والإنقاذ التعاوني. فستؤدي إعادة تأطير جهود البحث والإنقاذ على شكل شبكة من الشركاء المتعاونين إلى تعزيز سرعة عمليات الإنقاذ، وصون القانون الدولي، وضمان حصول الأشخاص الذين يخاطرون بحياتهم في طريقهم إلى البحث عن الحماية على أفضل الفرص للوصول إلى برّ الأمان وممارسة حقّهم بطلب اللجوء. وصحيحٌ أن وقف تجريم عمليات الإنقاذ ورفع القيود المفروضة على فرق الإنقاذ لن يمنعا حدوث جميع حالات الوفاة في البحر أو يلغيا حاجة الأشخاص إلى خوض رحلات العبور الخطيرة في الأساس، ولكنّهما سيسمحان بإنقاذ حياة عددٍ أكبر من الأشخاص.

ثالثًا، يجب أن تشدّد التغطية الإعلامية لعمليات العبور في البحر الأبيض المتوسط على واقع عمليات الإنقاذ. فيغذي التركيز على الفرق الإنسانية فكرة أن جهود الإنقاذ والمساعدة الإنسانية تطرح مشكلةً وتؤدي إلى الخلط بين الإنقاذ والتهريب. وهذه سردياتٌ اعتمدها السياسيون في إيطاليا والاتحاد الأوروبي ككل لتبرير إغلاق الحدود ومنع عمليات الإنقاذ الإنساني. وعليه، بدلًا من التركيز على السفن التابعة للمنظمات غير الحكومية فحسب، على الصحافيين والصحافيات التشديد على السياق الأوسع الذي تقوم فيه سفن خفر السواحل الإيطالي بإنقاذ الأشخاص الذين يمرون بمحنة بانتظام، وتعمل خلال عملياتها هذه بموجب القوانين الدولية نفسها التي يتم التشكيك فيها لدى استهداف المهام التي تنفذها المنظمات غير الحكومية. ويمكن لتغيير سرديات الإنقاذ بدوره أن يساهم في تغيير سردياتٍ إشكالية أخرى تصوّر الأشخاص المهاجرين كمجرمين محتملين أو مهرّبين أو ضحايا عاجزين للإتجار بالبشر.

تبرهن التحديات التي تنطوي عليها عمليات الإنقاذ الإنساني اليوم كيف يمكن للسياسات أن تؤثر على الواقع المادي للعبور والإنقاذ في البحار، فضلًا عن تسييس عمليات الإنقاذ. وعليه، تتطلّب المدافعة عن إنشاء رحلات عبورٍ أكثر أمانًا وإنقاذ حياة الأشخاص مواجهة المسألتين معًا.

إليانور بينتر

أستاذة مساعدة في الدراسات الإعلامية العالمية والإيطالية والمرتبطة بالهجرة في جامعة أوريغون

epaynter@uoregon.edu

Bluesky: @eleanorbpaynter.net

أودّ أن أتوجّه بخالص الشكل إلى فريق منظمة "إس أو إس هيومانيتي" على تعاونه وحواره المتواصلين اللذين شكّلا أساسًا لهذه المقالة.

1. UNHCR Operational Data Portal Europe Sea Arrivals/Italy, bit.ly/europe-arrivals-italy.
لا يشمل العدد الاعتقالات التي ينفذها خفر السواحل الليبي.
2. IOM Missing Migrants, *bit.ly/iom-mediterranean*
3. *bit.ly/decree-law-1-2023*
4. *bit.ly/un-convention-law-sea*
5. *bit.ly/sea-rescue-ngo*
6. The Italian government should consider withdrawing Decree Law which could hamper NGO search and rescue operations at sea',
رسالة من مفوضة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان دنيا ميانوفيتش إلى وزير الداخلية الإيطالي ماتيو بيانتيدوسي في 26 كانون الثاني/يناير 2023.
bit.ly/withdraw-decree-law
7. *http://bit.ly/eu-inaction-mediterranean-ar*
8. "أطباء بلا حدود تنهي عمليات البحث والإنقاذ عبر سفينة جيو بارنتس وتتعهّد بالعودة إلى وسط البحر الأبيض المتوسّط"، أطباء بلا حدود، 13 كانون الأول/ديسمبر 2024
http://bit.ly/msf-geo-barents-ar
9. لا تشمل هذه الأرقام حالات الوصول المستقلة عبر السفن التي تصل إلى إيطاليا مباشرةً.
10. *bit.ly/rapporto-annuale-2023*
11. *bit.ly/humanitarian-corridors*

على ظهر *أوشن فايكينغ*: السلامة والكرامة والحماية

ماتيلد مورو ويوردي كورتيس إسباسا

تلبي أنشطة الحماية على متن *أوشن فايكينغ* مجموعة واسعة من الاحتياجات. وتهدف هذه الأنشطة إلى تعزيز السلامة والكرامة والإنسانية عن طريق تطبيق نهج يرتكز على الناجين والناجيات.

يشكل السفر بحرًا في قوارب غير آمنة وضعيفة الملاذ الأخير للكثير من الأشخاص الهاربين من العنف الجسدي والنفسي والانتهاكات الجسيمة لحقوقهم الإنسانية، سواء في بلدانهم الأصلية أو في بلدان العبور. وعلى متن سفينة *أوشن فايكينغ*، وهي سفينة بحث وإنقاذ تتعاون في إدارتها منظمة إنقاذ المتوسط SOS MEDITERRANEE والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في وسط البحر الأبيض المتوسط،[1] تؤدي أنشطة الحماية دورًا أساسيًا في ضمان تلبية الاحتياجات العاجلة للأشخاص وحصولهم على الدعم والمعلومات التي يحتاجونها[1].

تضطلع عملية *أوشن فايكينغ* بدور نقطة خدمات إنسانية في البحر،[2] وتشكل جزءًا أساسيًا من البرنامج العالمي للهجرة على امتداد المسارات التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويغطي هذا البرنامج عدة دول على طول طرقات الهجرة الرئيسية، حيث تدير الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) نقاط خدمات إنسانية آمنة ومحايدة لتقديم الدعم الإنساني الأساسي للأشخاص المتنقلين.

وتنشر هذه الجمعيات الوطنية فريق حماية، يتكون من قائد(ة) ومندوب(ة) ومُيسّر(ة) ثقافي(ة)، على متن سفينة *أوشن فايكينغ*، ويُختار أعضاء الفريق من بين مجموعة من الخبراء ذوي الخبرة في مجال الهجرة والحماية. ولا يؤدي هذا التعاون الوثيق إلى تعزيز قدرة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال الاستجابة العالمية فحسب، بل يمتد أيضًا لتعزيز نهجه الموحد تجاه الهجرة والحماية.

وقبل التوجه إلى منطقة العمليات، يتلقى الفريق تدريبًا على مختلف مسائل الحماية استعدادًا للعمل مع الناجين والناجيات، وعلى سيناريوهات محددة وقعت في الماضي لمساعدتهم على تجنب أي مواقف خطيرة أو حرجة قد تؤثر على الموظفين والموظفات و/أو الناجين والناجيات.

لحظة الوصول

بعد عملية الإنقاذ مباشرةً، تُحدد الفرق الطبية وفرق الحماية الأشخاص الذين يعانون من حالات طبية خطيرة، ويُمنحون الأولوية حتى تستقر حالاتهم. ثم تُعالج الحالات الطبية غير العاجلة في مرحلة لاحقة بشكل فردي وسري.

وتبدأ عملية التسجيل بعد وصول الناجين والناجيات على متن السفينة بفترة وجيزة. وهي عملية بالغة الأهمية لأنها تُمكّن فريق الحماية من فهم مجموعة الناجين والناجيات وتحديد احتياجاتهم المحتملة. ويُسأل فيها الأشخاص الناجون عن بلدانهم الأصلية وأعمارهم ونوعهم الاجتماعي وأي أشخاص تربطهم بهم علاقات عائلية على متن السفينة. وتُجمع معلومات عن الإعاقات الظاهرة وحالات الحمل لضمان المتابعة السليمة. ويُمنح كل ناجٍ/ناجية سوارًا برقم مربوط بالمعلومات المُقدمة أثناء التسجيل، مما يُساعد فريق الحماية على الحفاظ على السرية وحماية المعلومات الشخصية. كما يمنحون أساور إضافية مُرمّزة بألوان تشير إلى مستويات مختلفة من أوجه الضعف أو الحالات الطبية.

هذا وتشكل كلمة الترحيب لحظة مهمة إذ تنقل معلومات أساسية عن الحياة على متن سفينة *أوشن فايكينغ*، بما فيها قواعد السلامة على متنها،

كما تُعرّف الناجين والناجيات بالفرق الموجودة في السفينة وأدوارها. وتُتيح هذه الكلمة لفريق الحماية فرصة التعرّف على الأشخاص الناجين في بيئة أكثر هدوءًا، وهي تُمثّل أول فرصة للناجين والناجيات للمشاركة الفعّالة ومساعدة الفريق على تبادل المعلومات مع الأشخاص الناجين الذين يتحدثون لغات ولهجات متنوعة. في هذا السياق، يشكل إشراك الأشخاص الناجين في الحياة على متن السفينة جزءًا أساسيًا من النهج المُرتكز على الناجين والناجيات، إذ يحفظ كرامتهم ويمنحهم شعورًا بالتمكين والمشاركة الفعّالة.

ويُطلع فريق الحماية الأشخاص الناجين على اسم الميناء الإيطالي الذي تُحدده السلطات لإنزالهم فور استعداده لاستقبالهم. ويحدث ذلك إما فورًا بعد عملية الإنقاذ أو بعد ساعات قليلة، على عكس حالات 'التعليق' التي كانت تحدث سابقًا، حيث لم يكن ميناء الاستقبال يحدد إلا بعد فترات طويلة في أغلب الأوقات. ويُطمئن هذا التواصل الناجين والناجيات، إذ يخشى الكثيرون إعادتهم إلى أماكن غير آمنة.

حفظ الكرامة

بعد عملية التسجيل، يستلم كل ناجٍ وناجية بطانية ومجموعة أدوات ترحيبية تحتوي على ملابس وملابس داخلية جديدة ونظيفة ومنشفة وفرشاة أسنان ومعجون أسنان وزجاجة من ماء الشرب، وبعض الأطعمة عالية السعرات الحرارية والغنية بالبروتين. وغالبًا ما يعاني الأشخاص الناجون من الجفاف الشديد والجوع، لعدم حصولهم على الطعام والمياه الصالحة للشرب لعدة أيام. ونظرًا للظروف القاسية في البحر والحالة غير المستقرة للقوارب التي يسافر بها الناس، تشيع حالات تسرب النفط، ولذا عادة ما تكون ملابسهم مبللة بالبنزين والماء المالح، وهو مزيج يمكن أن يسبب حروقًا شديدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي رائحة الوقود النفاذة إلى إصابتهم بالصداع والغثيان والدوار وتهيج مجاري الهواء. لذلك، يُعتبر خلع جميع الملابس المبللة والاغتسال جيدًا أمرًا بالغ الأهمية من منظور صحي، ولكن يساعد توفير ملابس جديدة ومستلزمات النظافة وإتاحة مرافق الاغتسال أيضًا في حفظ كرامة الناجين والناجيات.

معلومات عن إجراءات اللجوء

يصعب التنبؤ بما ينتظر الأشخاص الناجين بعد وصولهم إلى إيطاليا، ومن المرجح أن يكون لهذا الغموض أثرٌ بالغ على صحتهم النفسية. في الواقع، من أكثر الأسئلة شيوعًا سؤال: "ماذا سيحدث لي عندما أصل إلى إيطاليا؟". لذلك، من المهم للغاية توفير معلومات عن إجراءات طلب اللجوء في أوروبا وإيطاليا، وحقوق وواجبات طالبي وطالبات اللجوء، وبعض المعلومات المهمة عن أنظمة الاستقبال، إذ يُمكّن ذلك الأشخاص الناجين من اتخاذ قرارات مستنيرة فور وصولهم. كما تقدم الجلسات حول الحماية الدولية، والتي تركز على أوضاع الناجين الخاصة وتُنظّم بلغاتهم، فرصة قيّمة لمناقشة نظام الهجرة القانونية، وهو نظام مُعقّد في كثير من الأحيان. وتُساعد هذه الجلسات على تخفيف التوتر والقلق المُرتبطَين بعدم وضوح الخطوات اللاحقة، وتُتيح للفريق تحديد احتياجات الناجين والناجيات.

الوعي بالعنف الجنسي والتعذيب والاتجار بالبشر

يشكل العنف الجنسي والتعذيب والاتجار بالبشر من الممارسات الشائعة في مراكز الاحتجاز، التي ربما احتُجز فيها الأشخاص أثناء تنقلهم. وأثارت إفادات الناجين والناجيات على متن سفينة *أوشن فايكينغ*، إلى جانب تقارير عديدة (مثل تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[3] ومنظمة العفو الدولية[4])، مخاوف بشأن هذه الأشكال الوحشية من الإكراه والعقاب. وكثيرًا ما يكون الحديث عن هذه التجارب صعبًا للغاية على الأشخاص الناجين الذين يشعرون بالعار وانعدام الثقة والصدمة النفسية العميقة. هذا وينظم فريق الحماية جلسات عن العنف الجنسي والتعذيب بهدف ضمان إطلاع الناجين والناجيات على العواقب الجسدية والنفسية التي قد تنتج عن هذه الأنواع من الانتهاكات. وتُكمّل هذه الجلسات العمل الذي تؤديه فرق الحماية والفرق الطبية بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي إلى جانب الرعاية التي تُقدم للإصابات الجسدية. وينصبّ تركيز هذه الجلسات على تهيئة بيئة داعمة تُمكّن الناجين والناجيات من اتخاذ قرارات بشأن الخطوات التالية في رحلة تعافيهم. كما يعمل فريق الحماية

على إطلاع الأشخاص الناجين على الخدمات المتخصصة المتاحة على البر، وهي تشمل على سبيل المثال إدارة الحالات التي تُقدّمها المنظمات العاملة مع الناجين والناجيات من العنف الجنسي والتعذيب وضحايا الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى خدمات أخرى للصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

الربط بين العائلات

تُعتبر قدرة الناجين على التواصل مع عائلاتهم بعد الأيام العديدة التي قضوها في البحر قبل الإنقاذ، والتي اتسمت بالغموض المتواصل، أمرًا بالغ الأهمية لسلامتهم النفسية وسلامة أقاربهم النفسية. لذلك، تمنح خدمة سلامات،[5] التي تُقدم بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الناجين والناجيات فرصة لإبلاغ أحبائهم بأنهم على قيد الحياة وبخير وفي طريقهم إلى ميناء آمن في إيطاليا. وفي هذه الخدمة، يجمع أفراد الفريق معلومات الاتصال بسرية تامة ويرسلونها عبر نظام آمن إلى زملائهم في اللجنة الدولية، بفضل دعم الجمعيات الوطنية في البلدان المعنية، ومن ثم يوصلون رسالة 'بخير وفي صحة جيدة' إلى العائلات. وخدمة 'سلامات' هي عبارة عن قناة اتصال ثنائية الاتجاه، أي أنها تنقل إلى الناجين والناجيات أيضًا رد عائلاتهم على المكالمات الهاتفية. ولا شك في أن اللحظة التي يظهر فيها الارتياح على وجوه الناس عندما يتلقون ردود فعل إيجابية على إيصال رسائلهم هي لحظة عاطفية حقًا، وتُظهر مدى تأثير الانفصال عن العائلة على حياة الشخص أثناء التنقل. وبالمثل، تشعر العائلات التي تتلقى المكالمة براحة كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، يستطيع الأشخاص الناجون، من خلال خدمة إعادة الروابط العائلية،[6] تقديم تقارير عن أفراد الأسرة الذين تركوهم خلفهم، أو أولئك الذين كان من المفترض أن يصلوا بالفعل إلى بر الأمان في إيطاليا لكن فقدوا الاتصال بهم[6].

تعزيز الاستمرار في تقديم الرعاية

أثناء تقديم أنشطة الحماية وفي خلال التفاعلات الأخرى مع الناجين والناجيات (مثل المحادثات الفردية أو الزيارات الطبية أو الأنشطة الترفيهية)، يرصد فريق الحماية وأعضاء الطاقم الآخرون المؤشرات التي قد تشير إلى أوجه ضعف. وإلى جانب ما يقرر الشخص إخبار الفريق به، يمكن لمؤشرات معينة، مثل سلوكيات الأشخاص الناجين أو ردود فعلهم أو استخدامهم لتعبيرات محددة، أن تنبه الطاقم إلى حاجة الفرد إلى مزيد من الدعم. وفي حين أنه يجب أن يكون الشخص الناجي نفسه هو مصدر الإفصاح دائمًا، إلا أن الملاحظة تشكل جزءًا أساسيًا من عمل فريق الحماية. ومع ذلك، من الضروري توعية الناجين والناجيات بحدود الخدمات التي تُقدَم على متن السفينة والخدمات المتاحة على الشاطئ.

وعند التعامل مع أوجه الضعف، من الضروري الالتزام بأعلى معايير السرية والحصول على موافقة الناجين والناجيات على جميع القرارات المتخذة. كما أنه من الأساسي الحفاظ على سلامة الأشخاص الناجين وتعزيز مشاركتهم في كل خطوة من خطوات العملية من أجل تجنب إلحاق المزيد من الضرر بهم، كما يمثل ذلك خطوة أولى للناجين والناجيات للتعافي من الصدمة التي تعرضوا لها.

وقبل النزول من السفينة، يُزوّد الفريق الأشخاص الناجين الذين أفصحوا عن أوجه ضعف مُحدّدة، ووافقوا على إحالتهم إلى الخدمات فور وصولهم إلى الشاطئ، بنموذج 'إدارة المعلومات'. ولا يحمل هذا النموذج أي قيمة قانونية، إنما هو مجرد وثيقة شخصية تُحدّد أوجه الضعف والاحتياجات الأخرى ذات الصلة التي قد تستدعي مزيدًا من الاهتمام. يُمكن استخدام النموذج كإفصاح أولي عند التعامل مع الجهات الفاعلة الإنسانية بهدف تجنب اضطرار الناجين والناجيات إلى سرد قصصهم من البداية، ويعتمد قرار استخدامه أو عدم استخدامه على تقدير الشخص الناجي وحده. هذا وتشكل الإحالات إلى مُقدّمي الخدمات على الشاطئ والسلطات والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى ذات الصلة جزءًا أساسيًا من العملية لضمان استمرارية الرعاية بعد الإنزال من السفينة، كما أنها ضرورية لحماية كرامة الأشخاص الناجين ورفاههم.

الصحة العقلية والاحتياجات النفسية

يواجه الناجون والناجيات تحدياتٍ عديدة في رحلتهم، منها الانفصال عن الأسرة وخسارة سبل العيش والإساءة والعنف المؤسسي والتمييز. وقد يفتقرون إلى الثقة في السلطات والجهات الفاعلة الأخرى. وكل هذه الصعوبات تتركهم في حالاتٍ

نفسيةٍ معقدة تستدعي غالبًا دعمًا نفسيًا واجتماعيًا وخدماتٍ متخصصة.

بالتالي، يركز فريق الحماية على ظهر السفينة على تقديم الإسعافات الأولية النفسية مع العمل على تحسين الصحة النفسية الاجتماعية للناجين والناجيات لمساعدتهم على التعامل مع التوتر والحؤول دون إصابتهم بحالات نفسية أكثر خطورة. ويهدف الفريق إلى تقوية مرونتهم وتعزيزها من خلال أدوات يمكنهم استخدامها في تفاعلاتهم اليومية بعد نزولهم من السفينة. ويُركز فريق الحماية، من خلال الأنشطة الترفيهية وأنشطة المشاركة المجتمعية، على تنشيط الشبكات الاجتماعية والحفاظ عليها، وتشجيع دعم الأقران وتعزيز المهارات الحياتية ودعم الصحة النفسية من خلال التمتع بصحة بدنية جيدة. وعادةً ما تُجرى هذه الأنشطة في مجموعات لتعزيز شعور الأشخاص الناجين بالانتماء وبأنهم جزء من المجتمع. كما تُسهم أنشطة الصحة النفسية والاجتماعية في بناء الثقة بين الأشخاص الناجين وفريق الحماية.

تحديات وفرص

عند التعامل مع الحماية على متن سفن البحث والإنقاذ، من الضروري إجراء تقييمات مستمرة والاستعداد للتكيف مع الظروف التي قد تتغير بسرعة. ويشمل ذلك الظروف الجوية غير المتوقعة وعدم التحكم في سلوك الجهات الفاعلة الأخرى في البحر، وهو سلوك قد يستدعي استجابة من السفينة.

بالإضافة إلى ذلك، لا يعلم الفريق أبدًا ما ستكون عليه الحالة الجسدية والنفسية للناجين والناجيات، ويمثل هذا الغموض تحديًا كبيرًا لقدرة الطاقم على تلبية احتياجاتهم العاجلة بفعالية. فالموارد المتاحة على متن السفينة محدودة للغاية. علاوة على ذلك، قد يكون الوقت الذي يُقضى مع الأشخاص الناجين قصيرًا، مما يُصعّب بناء مستوى الثقة اللازم للناجين والناجيات كي يشعروا بالراحة الكافية لقص تجاربهم الشخصية على الفريق.

ونُصبح بذلك أي مواقف غير معتادة أو غير متوقعة يواجهها الفريق على متن السفينة مصدرًا للتعلم لتحسين الخدمات وآليات الاستجابة. وبهذه الطريقة، يتحول عدم القدرة على التنبؤ إلى أداة فعّالة للتعلم وتحسين بروتوكولات التشغيل.

لا تشكل مواصلة أنشطة البحث والإنقاذ في وسط البحر الأبيض المتوسط، وتوفير معاملة إنسانية وكريمة للناجين، أمرًا حيويًا فسحب، بل نرى فيها التزامًا أخلاقيًا أيضًا. وعلينا الاستمرار في استخلاص الدروس وتكييف مناهجنا لجعل إجراءاتنا أكثر فعالية في حماية الأرواح والاستجابة للاحتياجات الإنسانية في البحر.

ماتيلد مورو

مسؤولة دعم العمليات في نقطة الخدمات الإنسانية البحرية، المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أوروبا، بودابست

matilde.moro@ifrc.org

يوردي كورتيس إسباسا

مسؤول أول عن الحماية والجندر والشمول، وقائد فريق سابق على ظهر سفينة أوشن فايكينغ، المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أوروبا، بودابست

jordi.cortes@ifrc.org

جميع الآراء الواردة في هذه المقالة تعبر عن وجهة نظر المؤلفين فقط ولا تعبر عن رأي الجهة التي يعملان لديها أو الجهات التابعة لها أو موظفيها.

1. انظر(ي)
ICRC/IFRC (2024) Resolution. Protection in the Movement: Improving our collective impact in protecting people, p.1 *bit.ly/resolution-protection*
2. *bit.ly/humanitarian-service-point*
3. *bit.ly/libya-un-experts-alarmed*
4. *bit.ly/amnesty-libya-violations*
5. *bit.ly/rescued-migrants-sea*
6. *familylinks.icrc.org/ar/home*

انفصال الأطفال عن ذويهم: أسبابه وآثاره واستراتيجيات التخفيف منه

ماغدالينا آرياس كوباس وسانجانا بهاردواج وسايمون روبنز وجيل ستوكويل

يتعرض الأطفال المهاجرون غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم لمخاطر كبيرة تهدد سلامتهم ورفاههم وكرامتهم. إلا أن الوعي بشأن المخاطر المحددة التي يواجهونها وأسباب انفصالهم عن ذويهم وكيفية الحد من هذه المخاطر ضئيلٌ جدًا.

جمع البيانات كجزء من مشروع المهاجرين المفقودين. حقوق الصورة: الصليب الأحمر الكولومبي 2024

صحيحٌ أن الانفصال خلال رحلات الهجرة يمكن أن يكون خيارًا، إلا أن الانفصال غير الطوعي عن الوالدين قد يزيد من عرضة الأطفال لمخاطر متنوعة بشكلٍ كبير. وفي هذا السياق، تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومختبر الهجرة العالمي التابع للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وعدد من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية (الجمعيات الوطنية) بإجراء أبحاث نوعية حول حالات الانفصال والاختفاء في 19 بلدًا في أفريقيا والأمريكيتين وأوروبا. ويعرض هذا المقال النتائج الأولية المستخلصة من البيانات المجمعة من الأطفال والشبان والشابات المهاجرين، بما في ذلك اللاجئين واللاجئات وطالبي وطالبات اللجوء الذين يعيشون في أوضاع هشة في أوروبا.

يتعرض الأطفال المهاجرون المنفصلون عن ذويهم أو المسافرون بمفردهم لخطر أكبر للإصابة بالمرض والتعرض للإصابات والعنف (بما في ذلك العنف والاعتداء الجنسيين) والإتجار بالبشر والاستغلال والاختفاء[1]. ويمكن أن يكون الأطفال معرضين لهذه المخاطر بشكلٍ خاص، إذ قد لا يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الأساسية، ما قد يدفعهم بسرعة نحو آليات التكيف المؤذية، ومنها الأشكال الخطيرة من

عمالة الأطفال أو ممارسة الجنس من أجل البقاء أو زواج الأطفال[2].

الانفصال كاستراتيجية

ليست جميع حالات الانفصال عن الأسرة مشابهةً، وهذا ما سنتطرّق إليه في ما يلي. فيمكن أن يكون فصل الطفل عن الأسرة خيارًا واعيًا لخوض مسار 'الهجرة التدريجية'، حيث يهاجر بعض أفراد الأسرة في مرحلةٍ ما بينما يسعى الأفراد الآخرون إلى اللحاق بهم بعد فترة[3]. وبيد أن أي عملية انفصال قد تعزز المخاطر التي يواجهها الأطفال في سياق الهجرة، يسمح هذا النوع من الانفصال الطوعي للأسر المهاجرة باتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة، مثل الحرص على أن يرافق الأطفال أشخاصًا آخرين يعرفونهم.

بالمقابل، عندما يحدث الانفصال بصورةٍ غير متوقعة، يمكن أن يزداد ضعف الأطفال بشكلٍ كبير. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات إلى أنه عندما يسعى الأشخاص إلى الهجرة ضمن أسرةٍ كبيرة، يصبح من الصعب ضمان عدم انفصال الأطفال عنها. أما في حالاتٍ أخرى، فيهرب الأطفال أنفسهم من العنف الذي تمارسه عليهم الأسرة (كما في حالات زواج الأطفال مثلًا) ولا يكون لديهم أي سبيل إلا السفر منفردين وغالبًا ما يكون ذلك من دون وجود أي اتصال مع أسرهم. وقد يشجعهم أفراد الأسرة أيضًا على المغادرة خوفًا من خطر التجنيد الإجباري أو العنف. وهناك أيضًا حالات يغادر فيها الأطفال من تلقاء ذاتهم من دون الحصول على إذن والديهم.

حالات الانفصال بسبب المهرّبين

تسلّط البيانات المجمّعة الضوء على الظروف التي يُرجّح فيها حصول انفصال الأطفال والشبان والشابات عن ذويهم لدى السفر عبر البحر المتوسط وداخل أوروبا. ونظرًا لمحدودية المسارات الآمنة والقانونية للجوء والهجرة النظامية، يعزز اعتماد الأشخاص المهاجرين على المهرّبين مجموعةً من المخاطر، بما في ذلك الانفصال غير الطوعي للأسرة. فعندما يقوم المهربون بتوزيع الأفراد على السفن أو المركبات قبل الانطلاق في رحلةٍ معينة، قد يتم فصل الأسر بحسب الجندر أو العمر، ليتم بذلك فصل الآباء عن أطفالهم والإخوة والأخوات عن بعضهم البعض. وفي هذا السياق، أفاد أحد المخبرين بما يلي:

"[أذكر حالة اثنين] *من الأطفال غير المصحوبين والطالبين للجوء اللذين هربا من أفغانستان معًا وانتقلا عبر أوروبا... وقد أجبر المهربون الأخ الأكبر على ترك أخيه الأصغر...وراح يبحث عن أخيه الأصغر... ولكن للأسف وصله خبر وفاة أخيه...وهذا أمرٌ شائعٌ كثيرًا مع الأسف الشديد".*

نظرًا لخطر الإتجار بالبشر والعنف الجنسي المرتفع الذي يتعرض له الأطفال، والفتيات على وجه الخصوص، يمكن أن يتم استغلال مرحلة الركوب على متن السفن والمركبات كفرصة لقصد فصل الأشخاص الذين يمكن أن يشكّلوا أهدافًا للإتجار بالبشر. فعلى سبيل المثال وفي إحدى الحالات الواردة في البيانات، تم أخذ أحد الأطفال من أمه بعد أن رفضت هذه الأخيرة ممارسة الجنس مع المهرّبين. ولا يزال الطفل المذكور مفقودًا حتى الآن.

حالات الانفصال الناجمة عن التحديات الصحية والعنف

تنطوي الهجرة غير النظامية على مخاطر وصعوباتٍ متنامية، وخصوصًا بالنسبة للأطفال والأشخاص الضعفاء صحيًا. فقد يؤدي المرض أو التعب أو الحمل إلى فصل الأسر، إذ لا يكون أمام المهاجرين والمهاجرات خيار إلا بالتضحية بوحدة الأسرة لكي يتمكن أحد أفراد الأسرة أو أكثر من متابعة الرحلة. وقد شرح أحد الأشخاص المهاجرين هذا الوضع على الشكل التالي:

"*خلال عملية الهجرة في الغابات على سبيل المثال، إذا تعب أحد الأطفال أو الأشخاص وجلس لبعض الوقت، فلن ينتظره الأشخاص الآخرون، بل سيكملون طريقهم. ولذلك سيكمل أحد أفراد الأسرة طريقه مع باقي المجموعة لأنه إذا توقّف أو عاد للبحث عن الشخص المتوقف فسوف يضيع طريقه هو أيضًا...*"

هذا وينطوي عدد كبير من الرحلات أيضًا على مغادرة أو المرور ببلدان تمرّ بنزاعات أو بسياقاتٍ خطيرة حيث يسود خطر الانفصال. وتوفر لنا البيانات مثالًا على ذلك، وهي حالة إحدى الأمهات التي فُقد طفليها خلال رحلتهم على إثر انفجار وعملية إطلاق نار.

حالات الانفصال عند الحدود

عندما تسعى المجموعات المهاجرة إلى عبور الحدود، بما في ذلك ضمن أوروبا، يمكن أن تؤدي إجراءات فعلية أو متصورة من جانب السلطات،

بما في ذلك استخدام القوة أو العزل المقصود لأفراد الأسرة الواحدة (مثل الفصل بحسب الجندر أو العمر)، إلى تشتُّت الأشخاص المهاجرين بسرعة بسبب الهلع والارتباك، ما يساهم أيضًا في انفصال الأسر. وبالفعل، هناك أدلة على أن الصدّ عند الحدود (البحرية كما البرية) يمكن أن يؤدي إلى الانفصال في محاولة الأشخاص المهاجرين التهرب من السلطات[4]. ولا يمكن للأطفال الهرب من الشرطة بالسرعة نفسها كالراشدين، ما يعزز فرص انفصال الأسرة في هذه الحالات. هذا ويمكن أن يتم ترحيل أفراد الأسرة الواحدة بشكلٍ منفصل أو احتجازهم في مواقع منفصلة في حال ضبط السلطات لهم عند الحدود أو في مواقع أخرى. وفي هذا السياق، أفاد أحد المخبرين بما يلي:

"عندما تطارد الشرطة أو حرس الحدود مجموعةً ما...قد يتم فصل أفرادها عن بعضهم البعض. قد يقوم رجال الشرطة بوضع أفراد الأسرة الواحدة في مركباتٍ منفصلة، وأن يقولوا لهم إنهم سوف يلتقون بالأفراد الآخرين من أسرتهم في مرحلةٍ لاحقة من الرحلة. إلا أن ذلك لا يحصل أبدًا".

وقد أبلغ الأشخاص المهاجرون في بعض الحالات عن اختيار الأهالي الانفصال عن أطفالهم طوعًا قبل محاولة عبور الحدود البرية اعتقادًا منهم أنه من الأكثر ترجيحًا أن يُسمح للأطفال بالبقاء إذا ما كانوا يسافرون بمفردهم.

الهواتف الجوالة وفقدان الاتصال

إن الهواتف الجوالة ضروريةٌ للتخطيط للرحلات وتوثيقها وخوضها، إذ تسمح بالتواصل بصورةٍ منتظمة مع أفراد الأسرة والأصدقاء والمهرّبين وغيرهم من الأشخاص الذين يقدمون المساعدة للأشخاص المهاجرين[5]. ولذلك ينطوي فقدان الجهاز أو تعرضه للسرقة أو المصادرة من قبل السلطات أو غيرها على مخاطر كبيرة، ومن الضروري في هذه الحالات الحفاظ على الاتصال بهؤلاء الأشخاص أو استرداده عبر وسائل بديلة. وصرّح أحد الأشخاص المهاجرين بما يلي في هذا السياق:

لأنك إذا سلكت هذا الطريق فمن المستحيل ألا يؤخذ منك هاتفك أو أموالك أو أي أوراق بحوزتك. لذلك، إذا قمت بحفظ رقم أو رقمين لأفراد أسرتك فسيكون لديك فرصة للتواصل معهم".

منع انفصال الأطفال عن ذويهم

توفر الدراسة أيضًا مرئياتٍ حول الاستراتيجيات والنُهُج التي يتم أو يمكن استخدامها للتخفيف من بعض هذه المخاطر.

الوعي والمعلومات حول خطر فقدان الاتصال

تُظهر هذه الدراسة أيضًا أن العديد من الأطفال يفتقرون إلى الفهم الكافي للتحديات التي يواجهونها. ويشدد أبرز الأشخاص المخبرين على أن تبديد الوهم بأن الرحلة ستكون سهلةً أو آمنةً نسبيًا يشكّل أولويةً في هذا السياق. ويمكن أن تبدأ عملية التوعية هذه في بلدان الأصل، وألا تستند إلى إطار أجندة رامية إلى ردع الأشخاص عن الهجرة، بل إلى دعمهم ليخوضوا هذه الرحلة بأعلى قدر من الأمان، على أن يشمل ذلك الحرص على الحفاظ على الاتصال مع أفراد الأسرة من خلال توفير المعلومات والخدمات اللازمة على السواء. فعلى سبيل المثال، تدير الجمعيات الوطنية نقاطًا للمساعدة الإنسانية[6] على طول طرقات الهجرة يمكن من خلالها للأشخاص المهاجرين، بصرف النظر عن حالتهم أو وضعهم القانوني، الوصول إلى معلوماتٍ دقيقة وموثوقة بلغاتٍ متعددة وإلى خدمات استعادة الروابط الأسرية لمساعدتهم على لمّ شمل أحبائهم أو التواصل معهم. إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن عملية تقديم المعلومات للأشخاص المهاجرين، سواء أكان ذلك قبل رحلتهم أو خلالها، يجب أن تأخذ في عين الاعتبار أن القرارات التي يتم اتخاذها في سياق الهجرة - قرار المغادرة أو الطريق الذي سيتم سلكه أو كيفية السفر - غالبًا ما تُتّخذ بشكلٍ عفوي مع تخطيطٍ محدود وتكون الخيارات المتاحة محدودة.

استراتيجيات حماية الذات

يتبنى الأطفال استراتيجيات حماية الذات. وتشير البيانات إلى وجود ظاهرة أطلق عليها أحد الأشخاص المخبرين اسم 'القرابة المختلقة'، حيث يسافر الأطفال ضمن مجموعات للمرافقة والأمان، ويصبح هؤلاء 'الأقرباء' أشخاصًا مهمين بالنسبة إليهم في الرحلة. فعلى سبيل المثال، قد يكون هذا النوع من الشبكات مفيدًا لإبلاغ أفراد الأسرة في حال تم اعتقال أحد الأشخاص خلال الرحلة. إلا أن انفصال هؤلاء الأطفال عن بعضهم قد يؤدي إلى شعور الأطفال بالحزن وزيادة ضعفهم.

هذا وغالبًا ما كان الأشخاص المهاجرون على درايةٍ بضرورة حفظ أرقام الهاتف أو تسجيلها لتجنُّب انقطاع الاتصال مع الأسرة أو الأصدقاء في حال فقدان الهاتف الجوال أو مصادرته كما بالحاجة إلى الخدمات التي ستساعدهم على الحفاظ على هذا الاتصال أو استعادته بعد فقدان الهاتف. فتوفر الجمعيات المحلية على طول بعض طرقات الهجرة في الأمريكيتين وأفريقيا، فضلًا عن تلك العاملة على طرقات الهجرة المؤدية إلى أوروبا وعبرها، خدمات الاتصال المجانية وإمكانية شحن البطاريات والاتصال اللاسلكي بشبكة الإنترنت للأشخاص المهاجرين لتخفيف اعتمادهم على هواتفهم الجوالة الخاصة. وعلى المنوال نفسه، طوّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر منصةً وتطبيقًا آمنًا باسم RedSafe يوفر المعلومات الموثوقة حول المساعدة والحماية ومرافق تخزين الوثائق للأشخاص المهاجرين وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

الجهود الرامية إلى استعادة الروابط الأسرية وحمايتها

تُظهر البيانات أن الجهود الرامية إلى البحث عن الأشخاص المهاجرين المنفصلين عن أسرهم ولمّ شملهم تطرح تحدياتٍ خاصة. فغالبًا ما يكون من الصعب توفير التفاصيل حول حادثة الانفصال، إذ غالبًا ما يفقد الأشخاص المهاجرين حسن تقديرهم للوقت والمكان في الأوضاع المجهدة أو سريعة الحدوث. ويمكن أن تتعوّق جهود البحث في حال اختيار الأشخاص المهاجرين أو إجبارهم على متابعة الرحلة على الرغم من انفصالهم، كما يمكن أن تصل هذه الجهود إلى حائطٍ مسدود عندما لا يكون الأقرباء المتواجدون في بلد الأصل قادرين على المساهمة فيها. ومن الأمثلة على ذلك عدم قدرة الأقرباء على السفر إلى موقع فقدان الأشخاص المهاجرين أو على توفير عينات الحمض النووي لمساعدة جهود الرصد.

وهناك أيضًا حاجة إلى تعزيز الوعي بالدعم، والقدرة على الحصول عليه، ليس في الوجهات الأوروبية فحسب، بل أيضًا على طول الطرقات لكي يتمكن الأشخاص المهاجرون المنفصلون عن أسرهم - بما في ذلك الأطفال - من بدء البحث عن أسرهم في أقرب وقتٍ ممكن. ولا تزال معرفة الجهة التي يجب اللجوء إليها لدى البحث عن معلوماتٍ حول الأقرباء المفقودين أو المنفصلين تشكّل تحديًا كبيرًا، خصوصًا عندما يكون الأشخاص المهاجرون قلقين على سلامتهم الخاصة. وعليه، من الضروري أن يتم بذل الجهود اللازمة للحرص على أن يشعر الأشخاص اللاجئون بالأمان - وأن يكونوا فعلًا بأمان - لدى التماس الدعم.

على السياسات الحكومية ألا تولّد المخاطر بالنسبة للأشخاص المهاجرين أو تعززها

سوف تبقى هذه الجهود محدودةً في نهاية المطاف ما لم تتخذ الدول كافة التدابير الممكنة لحماية الأطفال ومنع الانفصال غير الطوعي للأسرة. فيحق للدول أن تنظّم الهجرة، ولكن يتعين عليها مع ذلك أن تمتثل لواجباتها والتزاماتها الدولية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك الحماية والرعاية التي يحق للأطفال التمتع بها. فيحق للأطفال أن يكونوا مع أسرهم أو الأشخاص مقدمي الرعاية لهم، وعلى سياسات إدارة الهجرة والحدود ألا تتسبب بهذا الانفصال سواء أكان ذلك عن قصد أو عن غير قصد.

ويبدأ هذا المسعى بالتركيز على الطرق التي يمكن فيها لشرطة الحدود تعزيز مخاطر الانفصال من خلال إجراءات القوى الأمنية التي تشتّت المجموعات والأسر المهاجرة بما يزيد من احتمال حصول انفصال. وعلى طواقم الشرطة الحدودية أن تكون على علمٍ بالمخاطر التي تنطوي عليها هذه المقاربات وأن يتم دعمها لتبني إجراءاتٍ بديلة. وعلى الدول أيضًا الالتزام بوضع حدٍّ لاحتجاز الأطفال المهاجرين والنظر في آلياتٍ بديلة لاحتجاز الأطفال والفصل غير الطوعي للأسر على السواء.

ويمكن للدول أيضًا أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من خطر الانفصال الذي يواجهه الأطفال المهاجرين ضمن حدودها. فعلى سبيل المثال، يمكن لفشل عمليات لمّ شمل الأسر أو تردّيها أن يدفع أفراد الأسرة إلى اللجوء لخياراتٍ غير نظامية أكثر خطورةً، ما يعزز بدوره المخاطر التي يواجهها الأطفال وأسرهم. ويحتّم ذلك ضرورة توفير لمّ الشمل السريع للأسرة - من ضمن مساراتٍ آمنة وقانونية أخرى.

وفي هذا السياق أيضًا، يتعين على الدول بذل كافة الجهود الممكنة لتحديد مصير وموقع أفراد الأسرة المفقودين أو المنفصلين المبلّغ عنهم من قبل الأشخاص المهاجرين بصرف النظر عن

وضعهم القانوني. ويجب دعم الدول للحفاظ على سبل الاتصال أو استعادتها، بما في ذلك من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة المعنية مثل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والدول الأخرى. ويجب بذل كافة الجهود الممكنة لجمع الأطفال المهاجرين غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم بأسرهم أو مقدمي الرعاية لهم متى كان ذلك يصبّ في مصلحة الطفل.

الخطوات المستقبلية

بهدف منع انفصال الأطفال عن ذويهم في سياق الهجرة، من الضروري الحرص على وعي الأطفال المهاجرين بالمخاطر التي تنطوي عليها رحلتهم، فضلًا عن توفير الدعم اللازم لهم لاتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة في حال فقدانهم الاتصال بأسرهم، مثل حفظ أرقام الهاتف المهمة أو تسجيلها. ويجدر أيضًا دعم الأطفال المهاجرين في تطوير استراتيجيات حماية الذات، على غرار السفر ضمن مجموعات وبناء العلاقات الحمائية مع الأشخاص المهاجرين الآخرين. هذا ويجب أن تتوافر خدمات الدعم لجميع الأشخاص المهاجرين بصرف النظر عن وضعهم القانوني، ويشمل ذلك الخدمات الرامية إلى إعادة إرساء الروابط الأسرية وحمايتها مثل تلك التي توفرها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية.

إلا أن حماية الروابط بين أفراد الأسرة والأطفال المهاجرين تقتضي في نهاية المطاف اعتراف كافة الأطراف الفاعلة المعنية، وأهمها الدول، بالمخاطر القائمة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف منها. فعلى السياسات الحكومية ألا تولّد المخاطر بالنسبة للأشخاص المهاجرين أو تعززها. ويتطلب ذلك توفير مسارات هجرة آمنة وقانونية، والحرص على ألا تحفز شرطة الحدود الانفصال غير الطوعي للأسرة، وتطبيق إجراءات لمّ الشمل السريعة والفعالة، وبذل جهودٍ حثيثة لإعادة إرساء الاتصال بين الأطفال وأفراد أسرهم بعد الانفصال خلال رحلة الهجرة.

ماغدالينا آرياس كوباس
قائدة أبحاث، مختبر الهجرة العالمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، أستراليا
mariascubas@redcross.org.au

سانجانا بهاردواج
باحثة مساعدة، مختبر الهجرة العالمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، أستراليا
sbhardwaj@redcross.org.au

سايمون روبنز
مستشار بحثي، مركز الأشخاص المفقودين التابع للصليب الأحمر والهلال الأحمر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، سويسرا
srobins@icrc.org

جيل ستوكويل
قائدة الدعم الهيكلي والأبحاث، مركز الأشخاص المفقودين التابع للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، سويسرا
jstockwell@icrc.org

1. Liddell B, Archer K, Batch N, & Stockwell J (2025) (forthcoming) 'The psychological impact of missing family on forcibly displaced people', *Australian and New Zealand Journal of Psychology*
2. UNICEF (2021) *Uncertain Pathways: How gender shapes the experiences of children on the move* *bit.ly/uncertain-pathways*
3. Moskal M & Tyrrell N (2016) 'Family migration decision-making, step-migration and separation: children's experiences in European migrant worker families', *Children's Geographies*, 14 (4): 453-467 *bit.ly/family-migration-child-experience*
4. Save the Children (2022) *Wherever we go, someone does us harm: Violence against refugee and migrant children arriving in Europe through the Balkans* *bit.ly/children-europe-balkans*
5. Save the Children (2019) Struggling to survive: Unaccompanied and separated children travelling the Balkans route *bit.ly/struggling-to-survive*
6. Red Cross Red Crescent Global Migration Lab (2022) *Migrants' perspectives: Building Trust in humanitarian action* *bit.ly/migrants-perspectives*

رسم معالم الاستجابة السياسية إلى المهاجرين المفقودين عبر مجلس أوروبا

جوليان بالكه وباولو بيسكو

تعمل الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا على جمع الحكومات والأعضاء والعضوات البرلمانيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من مختلف أنحاء أوروبا لتصميم وتعزيز السياسات الفعالة والإنسانية لمنع حالات وفاة المهاجرين والمهاجرات واختفائهم.

توفر المنظمات الدولية ووكالات خفر السواحل والمنظمات غير الحكومية بانتظام أرقامًا مُفزعة حول العدد المُقدّر (وهو ربما أقل من العدد الفعلي) لحالات الوفيات والأشخاص المفقودين والمنكوبين في سياق الهجرة. وقد أثار ازدياد الوعي بهذه الظاهرة المأساوية دعواتٍ داخل مجتمعاتنا الأوروبية للإقرار بواجبنا الأخلاقي بالتحرّك وتقديم استجابة - إنسانية - في سياق العمل الإنساني. لكن رغم هذا الوعي المُتزايد بالعوامل العديدة والمُعقّدة التي تُساهم في وضع الرجال والنساء والأطفال في أوضاع غاية في الهشاشة أثناء الهجرة، تتزايد الحوادث والتقارير التي تفيد بموت المهاجرين والمهاجرات أو اختفائهم خلال رحلاتٍ محفوفة بالمخاطر.

إنّ مجلس أوروبا هو منظمة دولية تضم 46 دولةً يُعنى بدعم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ويتألف من أعضاء وعضوات برلمانيين تُعيّنهم البرلمانات الوطنية. وتشكّل جمعيته البرلمانية (PACE) هيئته السياسية المعنية بالمناقشات، وتنعقد أربع مرات سنويًا. ولا يمكن للجمعية سنّ القوانين، لكنها تتمتع بصلاحيات متعددة تُمكّنها من مُساءلة الحكومات الأعضاء بطرق مُختلفة[1]. وتتعاون الجمعية البرلمانية في إطار عملها مع الدول الأعضاء لتصميم وتعزيز استجابات سياسية فعّالة لمنع الوفيات والاختفاء في سياق الهجرة. وتعتمد قدرتنا على العمل كسياسيين وسياسيات في المقام الأول على الإطار القانوني المعمول به في بلداننا والمنظمات الإقليمية والدولية التي تنتمي إليها دولنا. ورغم أن القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين يُرسيان مبادئ والتزامات واضحة، ينطوي تطبيقهما في إدارة الحدود على أرض الواقع على عدة تعقيدات، لا سيما بسبب الجدل شديد الانقسام حول قضايا الأمن الداخلي وسياسة الهجرة.

وتشكّل مبادئ الحق في الحياة ومنع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة جميعها مبادئ أساسية ولا يمكن الانتقاص منها في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، أي أنها حقوق لا يجوز انتهاكها أو تعليق تطبيقها، حتى في حالات الطوارئ. وتحمي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حقوق جميع الأفراد داخل أوروبا، وتفرض التزامات يُمكن الاستعانة بها للعمل على الحيلولة دون اختفاء المهاجرين والمهاجرات أو وفاتهم وضمان إبلاغ الأُسر بمصير أبنائها وبناتها المفقودين، ذلك إذا طُبّقت بشكلٍ صحيح. كما أن معظم الدول الأعضاء مُلزمة بعدة صكوك قانونية أخرى لمجلس أوروبا، مثل اتفاقية منع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية مكافحة الاتجار بالبشر، واتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، واتفاقية حماية الأفراد في ما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية.

وتنشأ التزامات دولية أخرى، من بين غيرها، من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والاتفاقية الدولية لحماية

حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتنص الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر والاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ البحري على التزامات في غاية الوضوح على الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لمساعدة وإنقاذ الأشخاص المنكوبين في البحر.

وساهمت مبادرات عديدة في التأمل في كيفية تفسير المعايير الحالية وتطبيقها في سياق الهجرة الدولية. ومن الأمثلة على تلك المبادرات اعتماد لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري للتعليق العام رقم 1 (2023) بشأن الاختفاء القسري في سياق الهجرة عام 2023، ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوضع 'توصيات[2] عملية بشأن تعزيز التعاون بشأن المهاجرين المفقودين وتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين والمهاجرات المنكوبين' عام 2024[2].

بالإضافة إلى ذلك، يخضع عمل مبادرات المجتمع المدني عبر البحر الأبيض المتوسط، وكذلك عملها في ما يتعلق بالمحيطات والبحار الأخرى في أوروبا لقانون البحار الدولي. وطوّرت هذه المبادرات أساليب عمل خاصة بها، إضافةً إلى بروتوكولات تكمّل قدرات سلطات البحث والإنقاذ الرسمية لإنقاذ الأرواح. وتشمل المبادرات المحلية الأخرى ممارسي وممارِسات الطب الشرعي الذين وضعوا أنظمتهم الخاصة لمحاولة تتبع وتحديد هوية جثث الأشخاص الذين يُعتقد أنهم مهاجرون. ومن الأمثلة على الممارسات الجيدة في هذا الصدد نذكر الاحتفاظ ببيانات ما بعد الوفاة التي جُمعت من الجثث التي يمكن أن تساعد لاحقًا في تحديد الهوية، ونشر فرق تحديد هوية ضحايا الكوارث في حالات السفن المنكوبة، ووضع علامات مميزة على قبور الجثث مجهولة الهوية التي يُحتمل أن تكون جثث مهاجرين ومهاجرات، وتدريب المدعين العامين على أهمية التحقيق في حالات الجثث مجهولة الهوية لتعزيز فرص معرفة هويتها.

وساهمت هذه الجهود في تحقيق توافق في الآراء حول أهمية التعامل مع الضعف والحيلولة دون وقوعه في سياق الهجرة. لكن التعاون العابر للحدود يستدعي مواءمة الإجراءات بين مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما فيها القضاء والشرطة والبحث والإنقاذ والخدمات القنصلية وخدمات الطب الشرعي. علاوةً على ذلك، لا غنى عن توضيح الأدوار والمسؤوليات المختلفة للسلطات العامة والمجتمع المدني. فكثيرًا ما يتم تصوير هذه الجهات وكأنها أطراف متعارضة، مما قد يؤدي - في أسوأ الظروف - إلى وضع المنظمات غير الحكومية في موضع تجريم، ما يعرقل بشدة فعالية أي جهود لمنع حالات الاختفاء والبحث عن الأشخاص المنكوبين وإنقاذهم وتحديد هوية المفقودين.

تعزيز وضع السياسات

توفر مجموعة المعايير التي وضعها مجلس أوروبا إطارًا شاملًا لمنع انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز سياسات متوافقة مع حقوق الإنسان تشمل الجميع، بمن فيهم الأشخاص المتنقلون، كما تؤكده أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وخطة العمل بشأن حماية الأشخاص المستضعفين في سياق الهجرة واللجوء في أوروبا (2021-2025)[3].

وتنطوي معالجة حالات الكرب في سياق الهجرة، في المقام الأول، على إرساء آليات وقائية ملموسة تتماشى مع معايير حقوق الإنسان التي ألزمت الدول الأعضاء نفسها بها. ويوفر مجلس أوروبا معايير فريدة تُجسّد مبادئ حقوق الإنسان العالمية التي أرستها المجتمعات الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية قبل 75 عامًا. ويُمكّن المجلس الدول الأعضاء الستة والأربعين من مناقشة التطبيق العملي لهذه المعايير، بفضل هيئات رصد هذه الاتفاقيات. والجدير بالذكر في هذا المقام آليات رصد منع التعذيب ومكافحة الاتجار بالبشر ومكافحة العنف القائم على

الجندر والعنف المنزلي. كما يقدّم مجلس أوروبا أطرًا للتعاون مع السلطات العامة ذات الصلة، مثل المدعين العامين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووزارات الخارجية، وأدوات تدريبية للهيئات القضائية والإدارية. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري توفير مسارات قانونية عملية للتنقل، سواء من منظور إدارة الحدود أو كآلية وقائية لحماية المهاجرين والمهاجرات من خوض رحلات محفوفة بالمخاطر.

وتُوفر الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا منبرًا متميزًا للنظر في هذه الالتزامات، والوقوف على التحديات التي تواجهها بلداننا، وتعزيز الممارسات الجيدة والتدابير السياسية التي تُعالج هذه التحديات بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتضم الجمعية 612 عضو(ة) برلماني من الوفود الوطنية الستة والأربعين، من مختلف التوجهات السياسية ويعملون في خمس مجموعات سياسية. وينتخب أعضاء وعضوات الجمعية البرلمانية قضاة وقاضيات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويعتمدون وثائق لا تتمتع بسلطة قانونية، لكنها تكتسي أهميةً سياسيةً ولها سلطة أخلاقية للدفع نحو التغيير، بل وتمهد الطريق أحيانًا لاعتماد اتفاقيات دولية.

وفي عام 2024، اعتمدت الجمعية قرارًا بشأن كيفية توضيح مصير الأشخاص المهاجرين المفقودين، إلى جانب توصية[4] موجهة إلى لجنة الوزراء (وهي الهيئة المعنية باتخاذ القرارات في مجلس أوروبا)[4]. وكانت هذه الخطوة المهمة اعترافًا من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمأساة المهاجرين والمهاجرات المفقودين، ودور مجلس أوروبا في منعها ومعالجتها[5]. ويُقرّ القرار بأهمية التعاون الدولي بما يتماشى مع الهدف الثامن من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومع الالتزامات التي أقرتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عام 2021 ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام 2019.

ويحث القرار الدول على الوفاء الكامل بالتزاماتها لتجنب حدوث حالات الضعف والاختفاء من خلال ضمان التسجيل المنهجي للأشخاص المحرومين من حريتهم على سبيل المثال. ويدعو القرار أيضًا إلى ضمان توفير ظروف استقبال مناسبة للأشخاص المهاجرين، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم، ليكون ذلك وسيلةً لمنع حالات الهروب وما قد يترتب عليها من اختفاءات. كما يدعو القرار الدول إلى إصدار تأشيرات للأسر، وتخصيص المزيد من الموارد للطب الشرعي، وتعيين أشخاص مسؤولين ليكونوا جهات اتصال معنية بالمهاجرين والمهاجرات المفقودين لتسهيل التعاون بين الدول في حالات تحديد الهوية والبحث والإعادة إلى الوطن.

ويتناول القرار أيضًا مسألة قواعد البيانات، وهي مسألة مهمة. فيمتلك العديد من أصحاب المصلحة معلوماتٍ يمكن أن تُساعد في البحث عن المهاجرين والمهاجرات المفقودين وتحديد هويتهم، أحياءً كانوا أم أمواتًا. ومع ذلك، لا يزال من الضروري بذل جهودٍ كثيرة لضمان 'التواصل' بين مجموعات البيانات، بدءًا من وضع ضمانات لحماية البيانات الشخصية وصولًا إلى توحيد عملية جمع البيانات بحيث يُمكن مقارنتها بشكل آمن وفعال. ويشمل ذلك وضع علامة مميزة على كل قبر لمطابقتها لاحقًا مع البيانات المُجمعة. هذا ويشكّل جمع البيانات مهمةً ضخمة تنطوي على مسائل حقوق الإنسان ومسائل تقنية وقانونية وسياسية، ولكنها مهمة لا غنى عنها لتمكين العائلات من الحصول على معلوماتٍ حول مصير أقاربها المفقودين والوصول إلى مكان دفنهم. وتحتاج العائلات إلى جهة اتصالٍ للحصول على مساعدةٍ ومعلوماتٍ آمنةٍ وموثوقة، ويشمل ذلك كيفية تقديم عينة من الحمض النووي، من دون الخوف من حصول أعمال انتقامية. ويجب أن تجمع السلطات العامة الجهود المبذولة على المستوى المحلي من دون تنسيق في الغالب تحت مظلة إطارٍ سياسيٍّ مُتماسك. وينبغي إشراك السلطات الرسمية إذا أردنا تكرار المبادرات المحلية العديد، لأنها مسألةٌ تتعلق بالسياسة العامة.

وسيتناول قرار ثانٍ قيد الإعداد سبل السياسات وأفضل الممارسات في عمليات واستراتيجيات البحث والإنقاذ التي تهدف إلى إنقاذ أرواح المهاجرين والمهاجرات في البحر[6]. ويشمل ذلك تحسين التعاون على مستوى الدول وعلى مستوى أوروبا، وتوفير التمويل الكافي، والاعتراف بأهمية دور المجتمع المدني في حماية حقوق المهاجرين والمهاجرات في البر والبحر واحترامه. ومن منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان، ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر فعاليةً للتصدي لتهريب الأشخاص المهاجرين، وهي جريمة لا ينبغي الخلط بينها وبين عبور الحدود بشكلٍ غير نظامي؛ ولا ينبغي معاملة الأشخاص المهاجرين ولا المدافعين عن حقوق الإنسان معاملة المجرمين. وبشكل عام، يشكّل كل من احترام القانون الدولي وضمان النزول الآمن من السفن والمعاملة الكريمة والحصول على الرعاية الصحية (شاملةً الرعاية الصحة النفسية) والوصول الفعلي إلى إجراءات اللجوء والمشورة القانونية عنصرًا أساسيًا لإنقاذ الأرواح في البحر.

وتستند التوصيات بشأن السياسات التي تناقشها هذه المقالة إلى سلسلة من جلسات الاستماع والبعثات لتقصي الحقائق في منطقة إفروس[7] ولامبيدوسا[8] وكاليه[9].

تعزيز المشاركة البرلمانية

وبصفتنا أعضاءً وعضوات في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، يتجاوز عملنا مجرد التوصل إلى توافق سياسي في الجمعية بشأن قراراتنا. فنحن، بصفتنا مقررين، نولي اهتمامًا خاصًا لمتابعة هذا العمل. ومع استمرار تدهور وضع الرجال والنساء والأطفال داخل أوروبا وخارجها، فإن نشر المعرفة بهذه التوصيات السياسية عبر مختلف البرلمانات الوطنية أمر بالغ الأهمية.

أما على المستوى الوطني، فيمكننا الترويج لهذه القرارات داخل برلماناتنا من خلال جلسات الاستماع أو بدء التحقيقات. فيُصوّت أعضاء وعضوات البرلمان على الميزانية في بلدانهم، ويمكنهم تسهيل المناقشات حول تخصيص المزيد من الموارد لتعزيز جاهزية الجهات التي تتعامل مع المهاجرين والمهاجرات، مثل الجهات المسؤولة عن عمليات تحديد الهوية والبحث والإعادة إلى الوطن أو الجهات التي تُقدّم الدعم، أو تُدير خدمات الاستقبال أو تُشارك في آليات مراقبة حقوق الإنسان على الحدود.

ويستطيع هؤلاء الأعضاء والعضوات في البرلمان أيضًا ضمان المتابعة من خلال التعاون مع لجنة وزراء مجلس أوروبا، وقد عُرضت التوصيات السياسية بشأن المهاجرين والمهاجرات المفقودين في أواخر عام 2024 على الممثلين والممثلات الدائمين للدول الأعضاء وشبكة جهات الاتصال المعنية بالهجرة في الدول الأعضاء. ويمكن لتنظيم فعاليات مع أعضاء وعضوات البرلمان، بمن فيهم مراقبو الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وشركاء من أجل الديمقراطية،[10] داخل أوروبا وخارجها، أن يُعزز التعاون البرلماني لزيادة الزخم.

وفي الختام، نحن نؤمن بأنه تقع على عاتق أعضاء وعضوات البرلمان مسؤولية ضمان الوعي بالتوصيات بشأن السياسات التي اعتمدتها الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك من خلال التعريف بها خارج المؤسسات السياسية. هذا ولا يدرك المواطنون والمواطنات الأوروبيون عادةً الصلة بين البرلمانات الوطنية ومجلس أوروبا، ولا قدرتهم كناخبين وناخبات على دعوة ممثليهم البرلمانيين إلى الالتزام بالقرارات التي يتخذونها في ستراسبورغ.

وتأتي مأساة غرق المهاجرين والمهاجرات في البحر واختفاء بعضهم لتُذكّرنا بشدة بأن هؤلاء البشر الضعفاء - الذين يلتمسون الحماية الدولية ويهربون من الحروب والاضطهاد والأزمات والكوارث والفقر المدقع والخطر -

لا يزالون مهمّشين في قدرتهم على الحصول على الحقوق الأساسية والكرامة. ويضطلع مجلس أوروبا بدور مهم في جمع الحكومات وأعضاء وعضوات البرلمان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من قارتنا الأوروبية وخارجها لمواجهة التحديات المجتمعية من منظور حقوق الإنسان وكرامته.

جوليان بالكه

عضو في البرلمان الاتحادي الألماني؛ وعضو في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (ألمانيا، مجموعة الاشتراكيين والديمقراطيين والخضر)؛ والمقرر المعني بمتابعة 'الأشخاص المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المفقودين - دعوة إلى توضيح مصير هؤلاء الأشخاص'.

asmig@coe.int

X: @J_Pahlke

باولو بيسكو

عضو في البرلمان البرتغالي؛ وعضو في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (البرتغال، مجموعة الاشتراكيين والديمقراطيين والخضر)؛ مقرر بشأن 'إنقاذ حياة المهاجرين في البحر وحماية حقوق الإنسان'.

asmig@coe.int

يتوجه الكاتبان بالشكر إلى كل من ماري مارتين وغايل مارتين-ميكاليف، أمينا لجنة الهجرة واللاجئين والنازحين، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، على مساهماتهما في هذه المقالة.

1. انظر(ي) *bit.ly/assembly-powers*
2. *bit.ly/actionable-recommendations*
3. Council of Europe, Council of Europe Action Plan on Protecting Vulnerable Persons in the Context of Migration and Asylum in Europe (2021-2025) *bit.ly/coe-action-plan*
4. PACE Recommendation 2284 (2024) to the Committee of Ministers of the Council of Europe on 'Missing migrants, refugees and asylum seekers – A call to 'clarify their fate *bit.ly/recommendation-2284*
5. PACE, Resolution 2568 (2024) on 'Missing migrants, refugees and asylum seekers – A call to clarify their fate' *bit.ly/resolution-2569* and explanatory memorandum *bit.ly/report-16037*
6. انظر(ي) المذكرة التفسيرية التي أقرتها لجنة الهجرة واللاجئين والنازحين. ستخضع توصيات السياسات للتصويت في حزيران/يونيو 2025 *bit.ly/report-migrants-lives-sea*
7. Special Representative of the Council of Europe on Migration and Refugees (2024) 'PACE Committee on Migration discusses ongoing and emerging challenges; PACE rapporteur visits Greece - Special Representative of the Secretary General on Migration and Refugees' *bit.ly/pace-committee-discusses-challenges*
8. PACE (2024) 'More solidarity needed among member states for the migrants arriving in Lampedusa, the Gateway to Europe' *bit.ly/solidarity-lampedusa*
9. PACE (2023) 'Improving the humanitarian situation of refugees, migrants and asylum seekers in Calais and Dunkirk areas' *bit.ly/situation-calais-dunkirk*
10. الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، قائمة بالبرلمانات الوطنية والدول غير الأعضاء التي تتمتع بصفة ضيف خاص ومراقب وشريك من أجل الديمقراطية *bit.ly/observers-partners-guest*

إدارة الهجرة القسرية: هل هي بديلٌ للرحلات الخطيرة؟

جيف كريسب

هل يمكن إعادة توجيه نظام حماية اللاجئين واللاجئات الدولي بما يسمح لضحايا الاضطهاد والعنف بإيجاد الأمان في دولٍ أخرى من دون المخاطرة بحياتهم(ن) على طرقاتٍ محفوفةٍ بالمخاطر؟

يستند نظام حماية اللاجئين واللاجئات الدولي منذ 75 عامًا إلى مفهوم اللجوء الإقليمي. وبموجب هذا المبدأ، يحق للأشخاص المهددين بالاضطهاد والعنف في بلدهم أن يغادروه ويتوجهوا نحو دولةٍ أخرى وطلب حالة اللجوء لدى دخولهم أراضيها.

يقبع هذا النظام تحت ضغوطٍ متنامية في الآونة الأخيرة. فقد أصبحت الرحلات التي يخوضها اللاجئون واللاجئات أكثر خطورةً من جهة، كما هو مبيّن في المقالات الأخرى الواردة في هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية، وتُعرّضهم لخطر الموت والإصابات والاعتداء الجسدي والجنسي والاستغلال والاستعباد. لكن وللمفارقة، غالبًا ما يضطرّ اللاجئون واللاجئات إلى المخاطرة بحياتهم بحثًا عن الحماية.

ومن جهةٍ أخرى، باتت الدول والمجتمعات في مناطق عدة من العالم تقاوم وصول طالبي وطالبات اللجوء بصورةٍ متزايدة، خصوصًا عندما يصلون بأعدادٍ كبيرة في غضون فترةٍ قصيرة وبطريقةٍ غير نظامية. ويتم النظر إلى اللاجئين واللاجئات في الكثير من البلدان، وخصوصًا بلدان الشمال العالمي، على أنهم يشكلون تهديدًا لسيادة الدولة وأمنها واستقرارها الاجتماعي. ويُعتبر بالتالي أنه يجب إقصاؤهم بأي طريقة ممكنة، حتى إذا اقتضى ذلك خرق الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي للاجئين.

الانتقال من اللجوء الإقليمي إلى إدارة الهجرة

دعمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بشكلٍ متنامٍ استبدال نظام اللجوء الإقليمي بنموذجٍ بديل لحماية اللاجئين واللاجئات يستند إلى مبدأ 'إدارة الهجرة'. وفي حين أن ذلك لا يشكّل مفهومًا جديدًا، تم استخدامه في السابق في سياق حركة العمال والعاملات المهاجرين ونقل اللاجئين واللاجئات والأشخاص النازحين إلى بلدان التوطين الدائم.

إلا أن المفهوم بحلّته الجديدة هذه يستند إلى منطق أنه يمكن التنبؤ بحركات الهجرة القسرية والتخطيط لها وتنظيمها، خصوصًا إذا ما استند ذلك إلى عملية واسعة النطاق لجمع البيانات وتحليلها. وفي الموازاة، يستند التفسير الحالي لمفهوم إدارة الهجرة إلى افتراض أنه يمكن تجنُّب حركة اللاجئين واللاجئات وطالبي وطالبات اللجوء وغيرهم من المهاجرين والمهاجرات غير النظاميين أو أقلّه تقليصها. وفي هذا السياق، تكتسي ثلاث استراتيجيات أهميةً خاصةً، ألا وهي: تعزيز ضبط الحدود؛ ومعالجة ما يُعرف بـ'الأسباب الجذرية للنزوح'؛ وتنفيذ البرامج 'على طول الطريق' التي توفر الحماية والمساعدة للاجئين واللاجئات في المراحل الأولى من رحلتهم لكي لا يشعروا أنهم مجبرين على خوض رحلاتٍ طويلة وعابرة للقارات.

وعليه، تَعِد إدارة الهجرة بمعالجة التهديدات المتصورة المرتبطة بالتحركات البشرية العفوية وغير المخطط لها وغير النظامية بكلّ هذه الأساليب المختلفة، وبوضع هذه التحركات تحت سيطرة الدول ووكالات المساعدة التي ترعاها.

تنفيذ النهج الجديد

اتخذت البلدان الأكثر ازدهارًا في العالم خطواتٍ عدة لتنفيذ أجندة إدارة الهجرة في السنوات

الأخيرة. فقد تم تعزيز عمليات ضبط الحدود وتدعيمها بأشكالٍ جديدة من المراقبة التكنولوجية. هذا وتم تحفيز البلدان الأكثر فقرًا أو دفعها إلى تقليص حركة قدوم اللاجئين واللاجئات من خلال عملية تصدير إجراءات اللجوء إلى الخارج.

وتمت إعادة تصميم برامج المساعدات الخارجية لتخدم الهدف الأساسي المتمثل في 'استقرار' الفئات السكانية الضعيفة ضمن مجتمعاتها المحلية وبلدانها. وكان الاتحاد الأوروبي من أكبر المؤيدين لهذه الاستراتيجية وأكثرهم حماسةً، وقد أنشأ الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا (EUTF) البالغة قيمته 5 مليارات دولار والرامي إلى "معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار والنزوح القسري والهجرة غير النظامية والمساهمة في تحسين إدارة الهجرة"[1].

وقد أدت وكالات الأمم المتحدة دورًا متنامي الأهمية في تنفيذ النموذج الجديد. فقد أنشأت المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مراكز لجمع البيانات حول المجموعات السكانية المتنقلة وتحليلها. وتشكّل هذه الخطوة خاصيةً رئيسيةً في أجندة إدارة الهجرة، كما أنها تبرز في كل من الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية - وهو عنوانٌ دلالي للغاية في هذا السياق.

لغرض هذا التحليل، يمكن ملاحظة النتيجة الأهم للانتقال من اللجوء الإقليمي إلى إدارة الهجرة في الجهود الأخيرة الرامية إلى توفير طرقات مسموح بها نحو الحماية للاجئين واللاجئات، وبالتالي تجنيبهم الحاجة إلى خوض رحلاتٍ صعبة وخطيرة ومميتة في غالب الأحيان.

وتتولى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زمام قيادة هذه العملية. ففي ظل تنامي التهديدات التي يشهدها اللجوء الإقليمي في مناطق عدة من العالم، تشجّعت الحكومات على تأمين طرقات جديدة ومنظمة للاجئين واللاجئات نحو الحماية، فضلًا عن برامج إعادة استيطان اللاجئين واللاجئات التي ترعاها الدول والتي تنفذها المنظمة في الأساس.

وتشمل هذه 'المسارات التكميلية'، كما تسمّيها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المبادرات المجتمعية لإعادة التوطين وبرامج لمّ الشمل، فضلًا عن مخططات تنقل العمال والعاملات والمنح التعليمية للاجئين واللاجئات من ذوي المهارات والمؤهلات المناسبة. وفي الموازاة، عمد مناصرو ومناصرات الأشخاص اللاجئين والمحللين والمحللات لشؤونهم إلى توسيع نطاق تعريف هذا المصطلح ليشمل التأشيرة الإنسانية والممر الإنساني وبرامج الإجلاء الإنساني، وكلّها مبادرات تمكّن الأشخاص المعرّضين للخطر في موطنهم، أو في وجهة اللجوء الأولى أو خلال العبور، بالتنقّل بصورةٍ نظامية إلى الدول التي سمحت باستقبالهم.

ومن الأمثلة على هذه المبادرات برنامج مجتمعي وضعته كندا في عام 2015 لإعادة توطين 25 ألف لاجئ ولاجئة من الجنسية السورية برعاية الأسر والمجموعات من المجتمع المحلي والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني. وبعد الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022، اعتمدت المملكة المتحدة مخططًا يسمح للاجئين واللاجئات الأوكرانيين بالدخول إلى البلاد والسكن لدى أسر مقيمة في الأساس وبصورة قانونية في بريطانيا.

وقد تعاونت الكنيستان الكاثوليكية والبروتستانتية في إيطاليا وفرنسا في السنوات الأخيرة لتنفيذ برنامج الممرات الإنسانية الذي سمحا للأسر اللاجئة الضعيفة في بلدان مثل إثيوبيا ولبنان بالإقامة في أوروبا. وخلال الفترة نفسها، أطلقت أستراليا وكندا وإيطاليا والمملكة المتحدة برامج تجريبية تسمح للاجئين واللاجئات من ذوي المهارات المحددة بالاستفادة من فرص العمل في تلك البلدان.

أما في الولايات المتحدة، فأطلقت إدارة بايدن مبادرة التنقل الآمن (Safe Mobility Initiative) في عام 2023 التي سمحت لطالبي وطالبات اللجوء من عددٍ من البلدان في جنوب أمريكا وأمريكا الوسطى بتقديم طلباتهم للدخول والحصول على حالة اللجوء، لتجنّبهم بذلك الحاجة إلى خوض الرحلة الطويلة عبر المكسيك نحو حدود الولايات المتحدة.

وفي حين تختلف هذه 'المسارات التكميلية' بشكلٍ كبير من حيث حجمها ومعايير الاختيار المعتمدة فيها لتحديد إمكانية الدخول، تتشارك كلها الهدف نفسه المتمثل في توفير فرص الهجرة المنظمة للأشخاص الذين سيميلون لولاها إلى التحرك بصورةٍ عفوية وغير نظامية.

الحدود والتداعيات السلبية ذات الصلة

يمكن لنموذج إدارة الهجرة أن يؤدي دورًا مهمًا في تجنيب اللاجئين واللاجئات المخاطر الكثيرة التي سيواجهونها خلال محاولتهم دخول بلد اللجوء من تلقاء ذاتهم. إلا أنه وفي الوقت نفسه، من الضروري التحلي بالواقعية إزاء القيود والنتائج السلبية المحتملة التي ينطوي عليها هذا النهج.

أولًا، أثبتت التجربة السابقة أن تحركات اللاجئين واللاجئات غالبًا ما تكون غير متوقعة ويصعب التنبؤ بها في ظل الفوضى والارتباك الحادّين. ولهذا السبب تحديدًا فشلت الجهود المتكررة لإنشاء أنظمة للتنبؤ والإنذار المبكر للأزمات من صنع الإنسان. إلا أنه ما من أدلة حتى الآن تشير إلى أن هذا الوضع سوف يتغير مع ولادة الذكاء الاصطناعي.

لذلك فمن السذاجة في ظل هذه الظروف أن نؤمن بأن "الهجرة بجميع أشكالها يجب أن تكون آمنةً ومنظمةً وإنسانية"، بحسب ما قالت المديرة العامة للمنظمة العالمية للهجرة إيمي بوب. فعندما تهرب مجتمعاتٌ بكاملها من الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان، من المرجح أن تتحرك بسرعة كبيرة وبأعدادٍ كبيرة وفي اتجاهاتٍ متعددة. ولتوقها لإيجاد الأمان في مكانٍ آخر، سوف تسلك أي طريقٍ متاح لها بصرف النظر عن المخاطر التي قد تواجهها. وبدلًا من انتظار قبولها في برنامج منظم للمغادرة، سوف تغتنم أي فرصة للهرب.

ثانيًا، يتّضح أكثر فأكثر أن مهمة التنبؤ بحركات اللجوء وتجنّبها من خلال معالجة 'أسبابها الجذرية' هي عمليةٌ محفوفة بالصعوبات وقد تكون خاطئةً في أساسها. فقد وجد تقييم رسمي ونقدي للغاية أجراه الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا على سبيل المثال أن الموارد المخصصة لجهود 'الوقاية' من الهجرة في منطقة القرن الأفريقي مشتتة للغاية وغير منظمة بحسب الأولوية بالشكل المناسب وتجاهلت المخاوف المرتبطة بحقوق الإنسان. والأهم من ذلك حتى، أن المراجعة كشفت أن برامج سبل العيش المصممة لزيادة الدخل المتاح للمجموعات السكانية الضعيفة في المنطقة "يمكن أن تتسبب بالمزيد من الهجرة بدلًا من التخفيف منها"[2].

ثالثًا، وحتى إذا أمكن إنشاء طرقاتٍ آمنة للاجئين واللاجئات وتوسيعها، يبدو من غير المرجح أبدًا أن الدول ستسمح بتطبيق ذلك على النطاق الذي يلبي احتياجات الوصول إليها. ويبدو هذا الاحتمال أبعد حتى مع انتخاب دونالد ترامب في الولايات المتحدة وقراره السريع للغاية بإلغاء مبادرة التنقل الآمن وإغلاق المسارات الآمنة الأخرى نحو الحماية في الولايات المتحدة. ومن البديهي أن الأشخاص المعرضين للتهديدات المباشرة لحياتهم وحريتهم، والذين يُمنع عليهم دخول أي طرقاتٍ آمنة قائمة، سوف يكون لديهم كل الحوافز للجوء إلى مكانٍ آخر من خلال التنقل بصورة غير نظامية وغير مخطط لها.

رابعًا، يميل معظم المناصرين الأكثر حماسةً للطرقات الآمنة إلى استخدام هذا المفهوم وكأنه مجرّد شعارٍ بسيط، ويجهلون القرارات الصعبة التي سيجدر اتخاذها لتنفيذ هذه الطرقات. فما هو عدد اللاجئين واللاجئات الذي سيتعين على كل بلد مضيف استقباله عبر الطرقات الآمنة وعلى مدى أي فترة زمنية؟ وما هي البلدان التي يجب أن يأتي هؤلاء اللاجئين واللاجئات منها وأي فئة منهم ستحظى بأولوية الدخول؟ وكيف سيتم تنظيم عملية الاختيار؟ وكيف سيتمكن الأشخاص الذي يُسمح لهم بالتنقل عبر الطرقات الآمنة من حيازة حالة اللجوء أو الحصول على حقوق إقامة مؤقتة في البلدان التي تستقبلهم؟ وكما سبق وأشرنا، ماذا سيكون مصير اللاجئين واللاجئات الذين يُمنعون من سلك هذه الطرقات؟

أخيرًا، من الضروري أخذ تداعيات نموذج إدارة الهجرة في الاعتبار في مبدأ اللجوء الإقليمي وتطبيقه. فيبدو في هذا السياق أن هناك خطر جدّي بأن دول الشمال العالمي ستستغل وجود هذه الطرقات، مهما ضاق نطاقها، كذريعةٍ لإقصاء طالبي وطالبات اللجوء الذين يصلون بطريقةٍ غير

نظامية، معتبرةً أنه لا يجدر بهم 'تجاوُز الطابور' الذي ينتظر فيه 'اللاجئون واللاجئات الشرعيون' بهدوء.

وأشار تقرير نشره معهد سياسات الهجرة (MPI) مؤخرًا، ويحمل عنوانًا متشائمًا هو 'نهاية اللجوء'، إلى أن نظام حماية اللاجئين واللاجئات الدولي الحالي 'يشهد ضغوطًا لا يمكن تحمّلها' وطرح تساؤلات حول "قدرة الدول على تلبية التزاماتها الدولية تجاه اللاجئين واللاجئات"[3]. وأفاد التقرير أيضًا بأن هناك حاجة إلى "إعادة توجيه نظام الحماية الدولية بعيدًا عن اللجوء الإقليمي" واستبداله بـ"استخدام الطرق الآمنة والمنظمة للدخول بحثًا عن الحماية". بعبارةٍ أخرى، يجدر الانتقال بشكلٍ فعلي إلى نموذج إدارة الهجرة.

إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في تفاصيل هذا الاقتراح. فيعترف المعهد بأنه لإعادة توجيه النظام بشكلٍ فعال، من الضروري "تثبيط عمليات الوصول غير النظامي إلى الحدود" من خلال "تقييد إمكانية حصول الأفراد على اللجوء عند الحدود إذا ما توافرت لديهم فرصة تقديم طلب اللجوء عبر الطرقات الآمنة" وتقديم "حوافز مخففة مثل تقييد إمكانية الحصول على حالة معينة أو منافع محددة للأشخاص الذين عبروا من بلدٍ آمن أو اختاروا عدم استخدام القنوات النظامية". ويشير المعهد إلى أن نهجًا مماثلًا سوف "يشجّع الأفراد على طلب الحماية في أماكن أقرب من موطنهم بدلًا من عبور مسافاتٍ أطول عبر بلدانٍ أخرى للوصول إلى وجهةٍ مختلفة".

ويفيد هذا البيان بأن نموذج إدارة الهجرة لديه إمكانية تجنيب اللاجئين واللاجئات المخاطر العدة التي تنطوي عليها رحلاتهم الخطيرة، إلا أنه يتماشى أيضًا وبشكلٍ وثيق مع أجندة الصدّ وتصدير إجراءات اللجوء إلى الخارج التي تسعى دول العالم الأكثر ازدهارًا إلى تحقيقها. ومع أن هذا النهج قد لا يعني 'نهاية اللجوء' تمامًا، من المؤكد أنه يهدد بحصره في بلدان الجنوب العالمي وفي مجموعاتٍ محددة من اللاجئين واللاجئات الذين تُعتبر مواصفاتهم الديموغرافية أو السياسية أو الإثنية أو الدينية جاذبةً لدول الشمال العالمي.

جيف كريسب، *مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة*

jefferyfcrisp@gmail.com

X: @jfcrisp

1. *bit.ly/trust-fund-africa*
2. انظر(ي) 'EU fund to stem migration from Africa "fails to address risks" – watchdog', *The Guardian*, 25th September 2024 *bit.ly/migration-africa-europe*
3. Susan Fratzke, Meghan Benton, Andrew Selee, Emma Dorst and Samuel Davidoff-Gore (2024) 'The End of Asylum? Evolving the Protection System to Meet 21st Century Challenges', Migration Policy Institute *bit.ly/end-asylum*

المدرسة الدولية عبر الإنترنت بشأن الهجرة القسرية

"إنها المكان المثالي للأشخاص الممارسين الذين يريدون تخصيص بعض الوقت والمساحة للتفكير فعليًا وبصورةٍ ناقدة بالعمل الذي يقومون به وبالخطوات المستقبلية التي يودّون اتخاذها." – أحد الأشخاص المشاركين في كانون الأول/ديسمبر 2023

يوفر مركز دراسات اللاجئين (RSC) فرصةً لصنّاع السياسات والأشخاص الممارسين وغيرهم – أينما كانوا في العالم – للاستفادة من تعاليمه من خلال المدرسة الدولية عبر الإنترنت بشأن الهجرة القسرية التابعة

تقدّم هذه المدرسة، ثلاث مراتٍ في السنة، دوراتٍ تمتد على مدى أسبوع واحد وتعتمد نهجًا تشاركيًا ومتعدد التخصصات في دراسة الهجرة القسرية. فتمكّن بذلك المشاركين والمشارِكات من التأمل بشكلٍ نقدي في القوى والمؤسسات التي تسيطر على عالم الأشخاص النازحين. وهي تجمع بين التميّز التقليدي لجامعة أكسفورد في مجال الأبحاث من جهة، والتدريس والتعلم والتأمل التحفيزي والقائم على النقاش من جهةٍ أخرى.

إلى من تتوجه؟

إن المدرسة مصممة بشكلٍ أساسي لصنّاع السياسات والأشخاص الممارسين المعنيين بمسائل حماية اللاجئين واللاجئات والقضايا ذات الصلة، والذين يتمتعون في العادة بعدة سنوات من الخبرة المهنية. وترحّب على وجه الخصوص بالأشخاص الذين سبق أن اختبروا تجربة اللجوء، والعاملين في مجموعات المدافعة عن اللاجئين واللاجئات والمدافعة على مستوى المجتمعات المحلية. هذا وتتوجه المدرسة أيضًا إلى الأشخاص الآخرين الذين يرتبط عملهم بمسائل اللجوء والهجرة القسرية، مثل الأكاديميين والطلاب والمحامين والمحاميات والصحافيين والصحافيات والمعلّقين والمعلّقات والناشطين والناشطات.

ما المواضيع التي تغطيها؟

تشمل المواضيع التي يشملها محتوى المدرسة وضع مفاهيم الهجرة القسرية، والأسس الأخلاقية للّجوء، والقانون الدولي وحماية اللاجئين، والسياسة في العمل الإنساني. هذا وتقدم المدرسة مجموعة من المحاور الاختيارية، التي تتغير بين السنة والأخرى.

قد تتوفر أماكن محدودة في الدورة المقبلة التي ستمتد من 23 إلى 27 حزيران/يونيو. للمزيد من التفاصيل، بما في ذلك معلومات حول متطلبات الدخول والرسوم ذات الصلة وكيفية تقديم الطلب، يُرجى زيارة الموقع التالي: **www.rsc.ox.ac.uk/study/international-summer-school**

للبقاء على اطلاع بعمل مركز دراسات اللاجئين،
يُرجى زيارة الموقع التالي: **www.rsc.ox.ac.uk**

البقاء على اطّلاعٍ دائم على نشرة الهجرة القسرية

لتلقي التحديثات حول نشرة الهجرة القسرية، يُرجى الاشتراك في قائمتنا البريدية أو متابعة حساباتنا على مواقع التواصل الاجتماعي:

www.fmreview.org/ar/fmr-alerts/

FMReview@

linkedin.com/company/forced-migration-review

facebook.com/FMReview

fmreview.bsky.social@

دعم نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية مجانية ومفتوحة المصدر. تعتمد نشرة الهجرة القسرية على الدعم السخي من الجهات المانحة التي تشاركنا مقيمنا وأهدافنا. ندعوكم للنظر في التبرع من خلال **tinyurl.com/FMRdonate**

للتبرع من جانب منظمة، أو للنظر في عقد شراكة مع نشرة الهجرة القسرية، يُرجى التواصل معنا على العنوان التالي: **fmr@qeh.ox.ac.uk**

الكتابة في نشرة الهجرة القسرية

لمعرفة المزيد حول الفرص المتوفرة للكتابة في نشرة الهجرة القسرية، يُرجى زيارة الموقع التالي:

www.fmreview.org/ar/write-for-us/

Refugee Studies Centre

OXFORD DEPARTMENT OF INTERNATIONAL DEVELOPMENT

UNIVERSITY OF OXFORD